

مختارات

www.nvdeg.org

ملف الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦ - وحدة الدراسات الإسرائيلية - أكتوبر ٢٠٢٦



مركز الدراسات الاستراتيجية
وتنمية القيم الوطنية

Center for Strategic Studies
and Values Development

مائدة مستديرة الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦

استشراف توجهات الحكومة القادمة
وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم



وحدة الدراسات الإسرائيلية



المحتويات

3	الانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على استقرار الإقليم
	تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم مائدة مستديرة حول «الانتخابات
4	الإسرائيلية 2026م وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم»
5	إسرائيل المقبلة بعيون عربية.. من سؤال الحاكم إلى سؤال السياسات
	موقف الصين من الانتخابات الإسرائيلية، واستراتيجيتها في التعامل مع السيناريوهات
11	المحتملة
	الحكومة الإسرائيلية المقبلة والقضية الفلسطينية: تمثيلات الخطاب الانتخابي وحدود
14	التغيير في الإعلام الإسرائيلي
	العلاقات الإسرائيلية مع القوى الدولية الكبرى في ضوء الانتخابات المقبلة: الولايات
17	المتحدة والصين وروسيا
	استطلاعات الرأي العام في إسرائيل من أداة للقياس الإحصائي إلى سلاح لهندسة
21	المشهد الانتخابي
	نتنياهو والصراع السياسي في الإعلام الإسرائيلي خلال انتخابات 2026: دراسة
23	مقارنة للأطر الإعلامية
	شراكة مشروطة وقوة بلا ضمان: مستقبل الكتل الدينية في انتخابات الكنيست
27	2026
	الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في الدعاية الانتخابية
30	الإسرائيلية 2026
32	الحكومة الإسرائيلية المقبلة ومستقبل القضية الفلسطينية
34	أزمات الحكومة الإسرائيلية الجديدة على المستوى الدولي
36	تناول الصحف التركية للانتخابات الإسرائيلية
37	كيف تنظر إيران إلى الانتخابات الإسرائيلية 2026م؟



الانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على استقرار الإقليم اللواء/ محمد عبدالمقصود

عز وفهم
عن الاندماج في
سوق العمل والخدمة
العسكرية، ما يمثل تهديداً
للأمن القومي الإسرائيلي.
وفي هذا الإطار، سعت المائدة المستديرة
التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية
وتنمية القيم إلى استشراف السيناريوهات
المحتملة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، مع
محاولة تحليل التداعيات المحتملة لكل سيناريو
على مسارات القضية الفلسطينية والوضع في قطاع غزة
والقضايا ذات الصلة، ومحاولة بلورة رؤية استباقية حيال
كل سيناريو.

وبالنظر إلى غلبة التوجهات اليمينية على أداء أية حكومة
إسرائيلية قادمة، فقد يكون من المفيد أن تتعامل الدول
العربية مع الانتخابات باعتبارها فرصة لإعادة بناء قنوات
التواصل مع القيادة الإسرائيلية، من خلال المتابعة المبكرة
لتوجهات القوى المكونة لكتلة التغيير ومواقفها تجاه القضية
الفلسطينية والملفات الإقليمية، وفتح قنوات اتصال معها
وتشجيع المسارات التي تسهم في تعزيز استقرار الحكومة
وقدرتها على الاستمرار. ولا يرتبط ذلك بدعم طرف سياسي
إسرائيلي بعينه، بقدر ما يستهدف الحد من احتمالات عودة
حالة الجمود والتعصيد التي ارتبطت بالحكومة الحالية،
والحيلولة دون استفادة «نتنياهو» سياسياً من الانقسامات
داخل المعسكر المنافس.

كما قد تتيح حكومة بقيادة مختلفة عن «نتنياهو» مساحة
أوسع لإعادة تحريك عدد من الملفات الإقليمية التي وصلت
خلال السنوات الأخيرة إلى حالة من الجمود أو التعصيد
المستمر، سواء ما يتعلق بغزة والضفة الغربية، أو لبنان،
أو سوريا. ومن ثم، يمكن للدول العربية استثمار أي
تحول في القيادة الإسرائيلية لفتح قنوات تواصل
جديدة، واختبار مدى استعداد الحكومة المقبلة
للانخراط في ترتيبات سياسية وأمنية أكثر
مرونة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على
قدرة عربية مستقلة على التعامل مع
احتمالات عدم استقرار الحكومة
أو عودة «نتنياهو» إلى
المشهد السياسي مرة
أخرى.

تشكل
الانتخابات
الإسرائيلية المزمع
إجراؤها في السابع والعشرين من
أكتوبر ٢٠٢٦ محطة فارقة في المسار
السياسي الحديث لإسرائيل، كونها
أول انتخابات برلمانية تُجرى في موعدها
الدستوري المحدد منذ عام ١٩٨٨ (فهي الأولى
منذ ١٩٨٨ التي لا تُجرى بصورة مبكرة، بعد
أن شهدت إسرائيل ١٣ مرة متتالية حل الكنيست
قبل انتهاء مدته) لتضع بذلك حداً لسلسلة طويلة
من الانهيارات الحكومية المبكرة، ولتتيح للحكومة
السابعة والثلاثين لإسرائيل والتي يترأسها «بنيامين
نتنياهو» إتمام ولايتها الكاملة الممتدة أربع سنوات، كما
يأتي هذا الاستحقاق الانتخابي في خضم تطورات وأزمات
جيوستراتيجية وأمنية غير مسبوقه لإسرائيل، في صدارتها
التداعيات الممتدة لأحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وحرب
غزة، والمواجهة المفتوحة مع حزب الله في لبنان، إضافة إلى
الحرب ضد إيران.

ولا تقتصر دلالة هذه الانتخابات على كونها تمثل تقييماً
شعبياً على فترة حكم «نتنياهو» التي امتدت ستة عشر عاماً،
بل تتجاوز ذلك لتشكل اختباراً حقيقياً لقدرة النظام السياسي
الإسرائيلي -المثقل بانقسامات عميقة، والقائم على نظام
التمثيل النسبي بقوائم مغلقة وعتبة انتخابية نسبتها ٣,٢٥% -
على إفراز حكومة مستقرة قادرة على إدارة المرحلة المقبلة.

وعلى الصعيد الداخلي، تبرز مجموعة من التحديات
الاقتصادية والديموقراطية، وفي مقدمتها التوقعات ذات
الصلة بأن يتكبد الاقتصاد خسائر تراكمية في الناتج
المحلي الإجمالي قد تقارب ١٦٠ مليار شيكل بحلول عام
٢٠٥٠. وتتفاقم هذه التحديات في ظل الارتفاع اللافت
في الإنفاق العسكري، الذي قفز إلى نحو ٦,٦٨% من
الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يفرض قيوداً
على هامش الحركة المتاح لأي حكومة مقبلة،
والتي ستضغ في اعتبارها أيضاً التزايد
المطرد لأعداد الحريديم، الذين شكّلوا
نحو ١٣,٦% من السكان عام ٢٠٢٣،
ومن المتوقع أن ترتفع نسبتهم
إلى ١٦% بحلول عام
٢٠٣٠، في ظل

تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم مائدة مستديرة حول «الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم»



محمد عبود من جامعة عين شمس، وودكتور مهندس / محمد هلال عضو مجلس أمناء المركز ورئيس شركة فيوتيك، والدكتورة / نيفين أبوحمد من جامعة الزقازيق، والدكتورة / ولاء عبد المرضي من جامعة عين شمس، والدكتورة / إيمان سمك من جامعة الزقازيق، والدكتور / يحيى المغربي بجامعة القاهرة، والأستاذ / إسلام كمال الباحث في الشأن الإسرائيلي ورئيس تحرير موقع اندكس، وعدد من الباحثين والإعلاميين الفلسطينيين منهم الدكتور / جهاد الحرازين والدكتور / توفيق أبو شومر.

وأكدت المائدة في ختام مناقشات المشاركين وحواراتهم وتعليقاتهم ومداخلاتهم أهمية التحليل العلمي المتخصص في فهم التحولات السياسية داخل إسرائيل، واستشراف توجهات الحكومة المقبلة، ودراسة تداعياتها على القضية الفلسطينية والأمن والاستقرار الإقليمي، ما يساهم في دعم النقاش الاستراتيجي وتطوير الرؤى البحثية القائمة على فهم أعمق لمتغيرات المشهد الإقليمي.

في إطار اهتمام المركز بمتابعة التطورات السياسية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، نظمت وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمركز مائدة مستديرة بعنوان: «الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م: استشراف توجهات الحكومة القادمة وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم»، بمشاركة نخبة من القيادات العسكرية والأمنية والأساتذة والباحثين الأكاديميين في عدد من الجامعات المصرية، فضلاً عن عدد من الخبراء والإعلاميين الفلسطينيين، بجانب المتخصصين في الشأن الإسرائيلي والقضايا الإقليمية في عدد من مراكز الأبحاث المتخصصة في مصر وخارجها.

وقد ترأس المائدة اللواء / محمد عبدالمقصود رئيس المركز، وادار حواراتها الدكتور / محمد صالح رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية، وشارك فيها كل من اللواء / وائل ربيع، والأستاذ الدكتور / جمال الشاذلي نائب رئيس جامعة القاهرة السابق، والدكتور / حسن علي والدكتور / عبده رمضان من الإذاعة المصرية الموجهة باللغة العبرية، والدكتور /

إسرائيل المقبلة بعيون عربية.. من سؤال الحاكم إلى سؤال السياسات



د/محمد أحمد صالح

رئيس وحدة
الدراسات الاسرائيلية

مع اختلافات كبيرة في الوسائل والأدوات والتوقيات والتسويات الممكنة.

وهذا يعني أن العالم العربي ينبغي ألا يقع في خطأ المقارنة السطحية بين "يمين" و"وسط" و"يسار"، وكأن الانتقال من حكومة إلى أخرى سيؤدي تلقائيًا إلى تحول جذري في السياسة الإسرائيلية. فقد تكون هناك حكومة أقل تصعيديًا في غزة لكنها أكثر تشددًا في لبنان. وقد تكون هناك حكومة أكثر انفتاحًا على السعودية لكنها لا تقدم تنازلات فلسطينية كافية. وقد تكون هناك حكومة مستعدة لإعادة بناء العلاقة مع واشنطن وأوروبا، لكنها ترفض الدولة الفلسطينية. وقد تكون هناك حكومة تسعى إلى دمج إسرائيل اقتصاديًا في المنطقة، لكنها تتمسك بالسيطرة الأمنية على الضفة الغربية. لذلك، فإن القراءة العربية الأكثر فائدة هي قراءة ملف بملف، لا شخصية بشخصية فقط.

بنيامين نتنياهو هو.. استمرار نموذج «الأمن أولاً» وإدارة الإقليم من خلال القوة

يمثل بنيامين نتنياهو حالة سياسية خاصة؛ فهو ليس مجرد رئيس حكومة في انتخابات عادية، وإنما شخصية ارتبط اسمها طوال سنوات بمفهوم إسرائيل القوية أمنياً، وبسياسة تقوم على الردع، والتفوق

معركة انتخابية إسرائيلية، وإنما بناء مصفوفة عربية واضحة للسياسات والاشتراطات والمصالح، ثم اختيار كل شخصية وحزب إسرائيلي عليها. فالمعيار الحقيقي بالنسبة للدول العربية لا ينبغي أن يكون الاسم، ولا الخطاب، ولا مقدار "اعتدال" الشخصية في الإعلام، بل السلوك المتوقع في الملفات التي تمس الأمن القومي العربي مباشرة: غزة، والضفة الغربية، والقدس، والدولة الفلسطينية، والاستيطان والضم، ولبنان، وسوريا، وإيران، وأمن الخليج، والبحر الأحمر، والتطبيع، والطاقة، والمياه، والاقتصاد، والوجود العسكري الإسرائيلي في الإقليم.

إسرائيل أمام مفترق سياسي لا يعني بالضرورة مفترقاً استراتيجياً

تكشف الانتخابات الحالية عن حالة تنافس حقيقي داخل إسرائيل، لكن الاختلاف بين المتنافسين لا يعني بالضرورة أن جميع الفروق تتعلق بجوهر الصراع الإسرائيلي العربي. هناك قاسم مشترك واسع بين معظم التيارات الصهيونية الرئيسية يتمثل في أولوية أمن إسرائيل، ورفض استمرار تهديد عسكري من غزة أو لبنان، والتعامل مع إيران باعتبارها تحدياً استراتيجياً، والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي،

«ماذا سيفعل من يحكمها؟»

تدخل إسرائيل مرحلة سياسية مختلفة في ظل انتخابات الكنيست المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م، وهي أول انتخابات عامة منذ أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م وما تبعه من عدوان وحروب وتوترات امتدت إلى غزة ولبنان وإيران واليمن ومسارات أمنية واقتصادية ودبلوماسية إقليمية واسعة. لكن الخطأ الاستراتيجي المحتمل عربياً هو اختزال هذه الانتخابات في سؤال واحد: هل سيبقى بنيامين نتنياهو أم يرحل؟ فهذا السؤال، على أهميته، لا يكفي لفهم إسرائيل المقبلة.

الأكثر أهمية هو معرفة أي إسرائيل ستخرج من الانتخابات: إسرائيل أكثر انغلاقاً وأمنية وعسكرة؟ أم إسرائيل تسعى إلى إعادة بناء علاقاتها الإقليمية والدولية؟ إسرائيل تبحث عن ترتيبات سياسية في غزة؟ أم إسرائيل تواصل إدارة القطاع بالقوة؟ إسرائيل تقبل مساراً فلسطينياً سياسياً ولو تدريجياً؟ أم تواصل تكريس واقع الضم والاستيطان؟ إسرائيل ترى السعودية ومصر والأردن والإمارات وقطر شركاء محتملين؟ أم ترى المنطقة أساساً ساحة نفوذ وصراع واحتواء؟ ومن هنا فإن المطلوب عربياً ليس دعم شخصية إسرائيلية أو حزب بعينه، ولا الدخول في

تدخل إسرائيل مرحلة سياسية حاسمة تتجاوز سؤال بقاء بنيامين نتنياهو أو رحيله، لتطرح سؤالاً أعمق حول طبيعة الدولة وسياساتها الإقليمية بعد سنوات الحرب. وتحتاج المنطقة العربية إلى التعامل مع الحكومة الإسرائيلية المقبلة وفق سياساتها الفعلية، لا أسماء شخصياتها أو خطابها الانتخابي. ويتمثل المطلوب عربياً في وقف مسارات التهجير والضم والاستيطان، وإيجاد ترتيبات سياسية مستقرة لغزة، والحفاظ على إمكانية قيام دولة فلسطينية، ومنع تحويل الضفة والقدس إلى ساحات تصعيد دائم. كما تتطلب المصالح العربية منع تحول المواجهة مع إيران إلى حرب إقليمية مفتوحة، ودعم استقرار لبنان والدول العربية، وربط أي اندماج إسرائيلي إقليمي بالتنمية والاستقرار والتسوية السياسية. وتبقى السعودية ومصر والأردن ودول الخليج أطرافاً رئيسية في أي نظام إقليمي جديد. لذلك ينبغي عربياً الاستعداد للتعامل مع مختلف الحكومات الإسرائيلية، عبر مصفوفة مصالح واضحة، توازن بين فرص التعاون ومخاطر التصعيد، وتنتقل من انتظار نتائج الانتخابات إلى إدارة العلاقة مع إسرائيل وفق المصالح العربية والفلسطينية.

السؤال العربي يجب أن ينتقل من «من سيحكم إسرائيل؟» إلى

وأمنية واقتصادية، لكنه يحاول تقديم نفسه بوصفه قادرًا على إعادة بناء إسرائيل من الداخل واستعادة قدرتها على العمل الطبيعي بعد سنوات من الاستقطاب والحرب.

من المنظور العربي، ينبغي التعامل مع بينيت باعتباره شخصية يمكن أن تجمع بين التكنولوجيا، والاقتصاد، والأمن، والعلاقات الدولية. وهذا قد يجعل حكومته المحتملة أكثر اهتمامًا بإعادة دمج إسرائيل في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. لكن هذا لا يعني تلقائيًا أن بينيت سيكون أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات فلسطينية.

وهنا يجب ألا تتحول الرغبة العربية في استعادة الاستقرار الإقليمي إلى افتراض أن كل شخصية معارضة لنتنياهو ستقتبني حل الدولتين. فالسياسة الإسرائيلية قد تتغير في الأسلوب بينما تبقى بعض أهدافها الأساسية ثابتة.

يائير لابيد.. الرهان على الدبلوماسية الإقليمية

يختلف يائير لابيد في نقطة مهمة تتمثل في إعطاء العلاقات الخارجية أهمية أكبر باعتبارها جزءًا من الأمن القومي. وقد طرح لابيد فكرة إعادة دمج إسرائيل في الشرق الأوسط، مع اعتبار مصر والإمارات شريكين مركزيين، وإحياء أطر ومشروعات إقليمية، إضافة إلى إعطاء التطبيع مع السعودية أهمية استراتيجية. وهنا توجد نقطة اتصال واضحة مع المصالح العربية.

فإسرائيل التي تبحث عن الاندماج في الشرق الأوسط ستكون مضطرة للتعامل مع مصر، والأردن، والخليج، والسعودية، والقضية الفلسطينية، وأمن البحر الأحمر، وممرات التجارة، والطاقة، والمياه، والتكنولوجيا، والأمن الإقليمي.

لكن التحدي هو أن الاندماج الاقتصادي لا يمكن أن يحل وحده محل التسوية السياسية. فقد يكون من الممكن إنشاء ممرات تجارية وتعاون تكنولوجي وشبكات طاقة، لكن استمرار الصراع مع



أهمية آيزنكوت للعرب لا تأتي من كونه "حماسة سلام"، فهذا الوصف سيكون مضللًا، بل تأتي من احتمال قيامه بإعادة ترتيب العلاقة بين القوة العسكرية والعمل السياسي.

فهو، وفق مواقفه المعلنة، ينتقد إدارة نتنياهو للحرب في غزة، ويرى ضرورة وجود بديل سياسي لحماس، مع إبقاء الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية في صدارة حساباته. وفي الوقت نفسه وضع آيزنكوت شروطًا بشأن التعاون مع الأحزاب الفلسطينية في الداخل، وهو ما يكشف أن التحول في إسرائيل لن يكون بالضرورة تحولًا نحو قبول سياسي فلسطيني شامل.

وهنا تظهر نقطة استراتيجية مهمة: قد تكون إسرائيل المقبلة أكثر مؤسسية وأقل اعتمادًا على شخص نتنياهو، لكنها تظل إسرائيلية في تعريفها للأمن والحدود والتهديدات. ولذلك يجب على الدول العربية أن تراقب في حالة صعود آيزنكوت ليس فقط ما يقوله عن نتنياهو، بل: ماذا سيفعل بالصفة؟ وماذا سيفعل بغزة؟ وما رؤيته للسلطة الفلسطينية؟ وما شروطه للتطبيع مع السعودية؟ وما موقفه من الاستيطان؟ وما حجم القوة التي يريد إبقاءها داخل الأراضي العربية؟ هذه الأسئلة أكثر أهمية من شخصيته العسكرية السابقة.

نفتالي بينيت.. إسرائيل الاقتصادية والتكنولوجية بوصفها قوة إقليمية

نفتالي بينيت يمثل تيارًا مختلفًا نسبيًا، فهو يجمع بين خلفية يمينية

كمسار ثنائي وإعادة تشكيل الشرق الأوسط كمنظومة أمنية وسياسية.

معسكر المعارضة.. تغيير القيادة لا يعني بالضرورة تغيير العقيدة الأمنية

تضم المعارضة الحالية شخصيات مختلفة جدًا: جادي آيزنكوت، ونفتالي بينيت، ويائير لابيد، وأفيجدور ليبرمان، ويائير جولان، مع تفاوت كبير في مواقفهم. وقد عقد قادة أربعة أحزاب معارضة رئيسية اجتماعًا للتنسيق الانتخابي في ٢٦ سبتمبر، لكن الاتفاق بينهم على مواجهة نتنياهو لم يحسم بصورة نهائية شكل الحكومة التي يمكن أن تتشكل بعد الانتخابات.

وهذا التفصيل مهم عربيًا. فالتحالف الانتخابي شيء، والبرنامج الاستراتيجي للحكومة شيء آخر. قد يتفق المعارضون على إنهاء عهد نتنياهو، ثم يختلفون بشأن غزة، والسلطة الفلسطينية، والدولة الفلسطينية، والصفقة الغربية، ولبنان، وإيران، والأحزاب الفلسطينية في الداخل، وتجند الحريديم، والعلاقة مع الولايات المتحدة، والتطبيع مع السعودية. وهذه الملفات هي التي ستحدد طبيعة إسرائيل المقبلة.

جادي آيزنكوت.. الأمن المؤسسي بدل الأمن الشخصي

يمثل جادي آيزنكوت أحد أهم التحولات في المعارضة الإسرائيلية الحالية: إذ يأتي من خلفية عسكرية وأمنية، ويحاول تقديم نفسه بوصفه جزءًا من إعادة بناء الدولة والمؤسسات بعد إخفاقات ٧ أكتوبر.

العسكري، وتقليص المخاطر، ومنع قيام قوة إقليمية منافسة. وتظهر التصريحات الرسمية الإسرائيلية الأخيرة أن نتنياهو ما زال يتمسك بخط عسكري واضح في غزة ولبنان، مع التأكيد على استمرار العمليات ضد حماس، وعلى بقاء الجيش الإسرائيلي في منطقة أمنية بجنوب لبنان، ومنع حزب الله من إعادة بناء قدراته.

لكن التطور الأهم هو أن نتنياهو يحاول في الوقت نفسه الحفاظ على فكرة أن إسرائيل تستطيع أن تجمع بين القوة العسكرية وبين بناء علاقات إقليمية جديدة.

ومن هنا تأتي أهمية السعودية. فالتطبيع مع الرياض، إذا تحقق، لن يكون مجرد اتفاق ثنائي بين إسرائيل والسعودية، وإنما سيكون بالنسبة لإسرائيل تحولًا جيوسياسيًا كبيرًا؛ لأنه يعيد تشكيل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ودول الخليج وممرات التجارة والطاقة. وقد ظهرت تقارير إسرائيلية عن محاولات نتنياهو دفع مسار التطبيع مع السعودية، وربط بعض الاتصالات بالتهديد الحوثي وبالتعاون الاستخباري والأمني. لكن الجانب السعودي ما زال يربط مسار التطبيع بتطورات القضية الفلسطينية، بحسب تحليلات إسرائيلية وأمريكية منشورة في ٢٠٢٦م.

وعليه فإن السؤال العربي بشأن نتنياهو لا ينبغي أن يكون: "هل نتنياهو مناسب للعرب أم لا؟". السؤال الأدق هو: هل يستطيع نتنياهو، إذا بقي في الحكم، الانتقال من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية الإقليمية؟ وهذا اختبار مختلف تمامًا. فإذا بقيت غزة والصفقة ولبنان وإيران في دائرة المواجهة المستمرة، فإن التطبيع الإقليمي سيبقى محكومًا بسقف أمني مرتفع. أما إذا سعى إلى اتفاقات إقليمية واسعة دون معالجة سياسية للقضية الفلسطينية، فإن المنطقة ستواجه معادلة مختلفة: علاقات عربية إسرائيلية أوسع، ولكن مع استمرار الصراع الفلسطيني. وهنا تظهر ضرورة الفصل بين التطبيع

الأول.. السيطرة العسكرية الإسرائيلية: استمرار وجود الجيش الإسرائيلي والتحكم الأمني المباشر. هذا النموذج قد يقلل قدرة حماس العسكرية في المدى القصير، لكنه يحمل تكاليف إنسانية وسياسية واقتصادية هائلة، ويجعل إسرائيل مسؤولة بصورة أكبر عن نتائج الحكم اليومي.

الثاني.. إدارة فلسطينية: سواء عبر السلطة الفلسطينية أو صيغة فلسطينية موسعة أو تكتونقراط. هذا النموذج يحتاج إلى قبول إسرائيلي وعربي ودولي، كما يحتاج إلى ترتيبات أمنية دقيقة.

الثالث.. إدارة عربية أو دولية: سيناريو أكثر تعقيداً؛ لأن أي دولة عربية ستحتاج إلى معرفة من يطلب منها ذلك؟ ومن يمول؟ ومن يحمي؟ وما مدة المهمة؟ ومن يملك القرار السياسي؟ وما العلاقة مع إسرائيل؟

الرابع.. صيغة هجينة: سلطة فلسطينية محدودة، وإشراف عربي ودولي، وضمانات أمنية إسرائيلية. وقد يكون هذا السيناريو الأكثر تعقيداً في التنفيذ، لكنه يطرح إمكانية الانتقال من إدارة الحرب إلى إدارة ما بعد الحرب.

من هنا فإن المطلوب عربياً هو عدم الاكتفاء بالسؤال: "هل إسرائيل ستوقف الحرب؟" بل: ما النظام السياسي والأمني والاقتصادي الذي تريد إسرائيل إقامته في غزة بعد الحرب؟

الضفة الغربية.. الاختبار الحقيقي لأي حكومة إسرائيلية

إذا كانت غزة تختبر قدرة إسرائيل على إنهاء الحرب، فإن الضفة تختبر قدرتها على تصور المستقبل. فأى حكومة إسرائيلية جديدة ستواجه ثلاثة مسارات: استمرار الوضع الحالي، وتوسيع السيطرة الإسرائيلية والاستيطان، وفتح مسار سياسي فلسطيني.

والخطر العربي الأكبر هو أن تنتهي حرب غزة بينما تبدأ مرحلة جديدة من إعادة تشكيل الضفة. وهذا يمكن



إذا كان نتنهاو يمثل يمينا قومياً أمنياً، فإن تيارات مثل الصهيونية الدينية بقيادة بتسليل سموتريتش تمثل اتجاهًا مختلفًا وأكثر وضوحًا في قضية الأرض. وقد دعا سموتريتش في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٦م إلى توسيع العمليات في الضفة الغربية، وإلى تفكيك السلطة الفلسطينية، كما تحدث عن ضم مناطق في غزة وجنوب لبنان. هذه التصريحات ليست مجرد تفصيل انتخابي؛ لأنها تكشف أن هناك تياراً إسرائيلياً يرى الحرب وسيلة لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية.

ومن هنا فإن العالم العربي يحتاج إلى بناء معيار واضح: أي شخصية إسرائيلية تدعو إلى تغيير الحدود أو الضم أو التهجير أو تفكيك السلطة الفلسطينية يجب أن تُقرأ وفق أثر هذه السياسة على النظام الإقليمي، لا وفق موقعها في المنافسة الانتخابية الإسرائيلية. وهذا مهم لأن الضفة الغربية ليست ملقاً فلسطينياً فقط. إنها ترتبط مباشرة بالأردن، والقدس، والأمن القومي المصري، والخليج، وشرعية أي مسار تطبيع، ومستقبل الدولة الفلسطينية، ومستقبل النظام الإقليمي كله.

غزة.. الاختبار الذي سيحدد قيمة أي تغيير سياسي إسرائيلي

غزة هي الملف الأكثر أهمية، فالاختلاف بين الشخصيات الإسرائيلية لا ينبغي أن يُقاس بعدد العمليات العسكرية فقط، بل بالسؤال: من سيحكم غزة بعد الحرب؟ هناك أربعة نماذج محتملة:

إسرائيل عنصرًا مركزيًا في المعادلة السياسية. وتكتسب القضية أهمية إضافية بعد قرار لجنة الانتخابات المركزية استبعاد القائمة العربية الموحدة والقائمة المشتركة، مع انتقال المعركة إلى القضاء.

ومن منظور عربي، يجب التعامل مع هذه المسألة بحذر شديد. فالأحزاب الفلسطينية في الداخل ليست كتلة سياسية واحدة. هناك اختلاف بين القائمة الموحدة، والقائمة المشتركة، والجهية، والتجمع، والحركة الإسلامية الجنوبية، والتيارات القومية الفلسطينية، والتيارات المدنية الفلسطينية. وهذا الاختلاف ليس تفصيلياً. إنه يعكس سؤالاً جوهرياً: هل يريد المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل أن يكونوا قوة احتجاجية، أم قوة تفاوضية، أم قوة مشاركة في الحكم؟ وهذا سؤال إسرائيلي داخلي، ولا ينبغي للدول العربية أن تحاول الإجابة عنه نيابة عنهم. لكن من منظور إقليمي، فإن ارتفاع وزن الأحزاب الفلسطينية في الداخل يعني أن القضية الفلسطينية لم تعد منفصلة تمامًا عن السياسة البرلمانية الإسرائيلية.

لقد أظهرت تجربة حكومة ٢٠٢١م أن حزباً فلسطينياً في الداخل يمكن أن يصبح عنصرًا في تشكيل الحكومة. ولذلك فإن العرب في المنطقة يجب أن يقرأوا الأحزاب الفلسطينية الإسرائيلية باعتبارها عاملاً سياسياً داخلياً إسرائيلياً وليس مجرد امتداد آلي للموقف العربي الخارجي.

اليمين الديني والقومي.. التحدي الأكبر للضفة والقدس

الفلسطينيين سيظل قادراً على تفجير تلك الترتيبات. وبالتالي، فإن أي افتتاح إسرائيلي على المنطقة ينبغي أن يُختبر وفق سؤال: هل تريد إسرائيل الاندماج في الشرق الأوسط أم مجرد استخدام الشرق الأوسط لتقوية موقعها؟ الفارق بين الاثنين استراتيجي.

يائير جولان.. أهمية التحول الديمقراطي الداخلي وعلاقته بفلسطيني الداخل

يمثل يائير جولان أحد أبرز الأصوات داخل المعسكر الديمقراطي واليسار الصهيوني الجديد. وقد أعلن مؤخرًا أن مشاركة حزب فلسطيني في الداخل في الحكومة المقبلة يمكن أن تكون، من وجهة نظره، أمرًا طبيعيًا وديمقراطيًا، وهو موقف يختلف عن مواقف أيزنكوت الأكثر تحفظًا تجاه الأحزاب الفلسطينية في الداخل. هذه المسألة لها أهمية تتجاوز السياسة الداخلية الإسرائيلية. فالمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل يشكلون جزءًا مؤثرًا من المعادلة الانتخابية، وقد أصبحت قضية مشاركتهم السياسية جزءًا من معركة تشكيل الحكومة.

من هنا فإن الدول العربية يجب أن تراقب ليس فقط الأحزاب الفلسطينية في الداخل، وإنما طريقة تعامل الأحزاب الصهيونية معها. فالمشكلة ليست فقط عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب الفلسطينية في الداخل، وإنما: هل تُعامل كمواطنين ذوي حقوق سياسية كاملة؟ وهل يسمح لها بالتأثير في تشكيل الحكومة؟ وهل يُنظر إليها باعتبارها جزءًا من النظام الديمقراطي أم باعتبارها تهديدًا أمنياً؟ وهل تُستبعد انتخابياً؟ وهل تتعرض للملاحقة السياسية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون مؤشراً على الاتجاه الذي تسلكه إسرائيل داخلياً، وعلى طبيعة العلاقة المستقبلية بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين.

الأحزاب الفلسطينية في الداخل.. نقطة الاختبار الأكثر حساسية

أصبحت الأحزاب الفلسطينية في

وإسرائيل سيكونان بالضرورة ملقًا واحدًا. فدول الخليج قد تتعاون مع إسرائيل في التكنولوجيا والدفاع الجوي والمعلومات، لكنها في الوقت نفسه قد تفتح على تركيا والصين وروسيا وباكستان وغيرها. وهذا يخلق بيئة جديدة قوامها التعاون مع إسرائيل يصبح أداة ضمن استراتيجية متعددة الاتجاهات، وليس بالضرورة محورًا حصريًا.

ما الذي ينبغي أن تراقبه الدول العربية في الشخصيات الإسرائيلية؟

بدلاً من وضع الشخصيات في قائمة "أفضل" و"أسوأ"، يمكن بناء مصفوفة عملية من عشرة أسئلة:

١- **غزة:** هل يريد إنهاء الحرب أم استمرار السيطرة العسكرية؟

٢- **السلطة الفلسطينية:** هل يريد تقويتها أم إضعافها أم تفكيكها؟

٣- **الدولة الفلسطينية:** هل يقبل بها من حيث المبدأ، أم يرفضها، أم يؤجلها إلى أجل غير محدد؟

٤- **الاستيطان والضم:** هل يدعم توسيعهما؟

٥- **القدس:** هل يقبل ترتيبات سياسية خاصة بالقدس الشرقية؟

٦- **لبنان:** هل الوجود العسكري الإسرائيلي مؤقت أم دائم؟

٧- **السعودية:** هل التطبيع منفصل عن القضية الفلسطينية أم مرتبط بها؟

٨- **إيران:** هل يريد الردع أم الحرب المفتوحة؟

٩- **المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل:** هل يراهم جزءاً من النظام السياسي أم خطراً أمنياً؟

١٠- **العلاقات الدولية:** هل يريد إعادة بناء العلاقة مع أوروبا والولايات المتحدة على أساس دبلوماسي أم أممي فقط؟

هذه المصفوفة أكثر فائدة للعرب من سؤال: "من هو أفضل رئيس وزراء لإسرائيل؟".



مصر إلى مجرد "وسيط أممي" في الأزمات الإسرائيلية الفلسطينية. الدور المصري الأوسع يتعلق بمستقبل غزة، والأمن الحدودي، وإعادة الإعمار، والملاحة في قناة السويس، وأمن البحر الأحمر، والعلاقة الإسرائيلية الخليجية، والترتيبات الإقليمية الجديدة. ولذلك فإن أي قراءة إسرائيلية لمصر باعتبارها مجرد وسيط في غزة ستكون قراءة غير مكتملة.

الأردن.. الدولة الأكثر حساسية تجاه أي تغيير في الضفة

أي حكومة إسرائيلية تتجه إلى الضم أو التوسع الاستيطاني ستجد نفسها أمام تأثيرات مباشرة على الأردن. لذلك فإن الأردن سيكون من أكثر الدول العربية حساسية تجاه نتائج الانتخابات الإسرائيلية. والقضية ليست فقط أمن الحدود، إنما تتعلق أيضاً بالقدس، واللاجئين، والضفة، والهوية الفلسطينية، والاستقرار الداخلي الأردني. من ثم فإن مستقبل الضفة الغربية يجب أن يكون جزءاً من أي حوار إقليمي حول مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية.

الخليج.. من حماية إسرائيل إلى بناء توازن إقليمي

تدخل دول الخليج المرحلة الجديدة وهي أكثر اهتماماً بتنوع علاقاتها الدولية والأمنية. وتظهر التطورات الإقليمية أن دولاً مثل السعودية والإمارات وقطر وتركيا ومصر تتحرك بدرجات مختلفة نحو بناء ترتيبات أمنية واقتصادية أكثر استقلالاً. وهذا يعني أن إسرائيل لم تعد تستطيع افتراض أن أمن الخليج

إسرائيل، ولا في "إسرائيل ضد إيران". المصلحة الأكثر تعقيداً هي: منع أي قوة إقليمية من امتلاك قدرة على فرض قواعدها منفردة على بقية المنطقة.

السعودية.. الاختيار الأكبر للسياسة الإسرائيلية الجديدة

السعودية تمثل المفتاح الاستراتيجي الأكبر. فأي اتفاق سعودي إسرائيلي سيكون أكبر بكثير من مجرد تطبيع. إنه يمكن أن يؤثر في الأمن الإقليمي، وإيران، والولايات المتحدة، والخليج، والأردن، ومصر، والتجارة، والطاقة، والتكنولوجيا، والممرات البحرية، والنظام النووي الإقليمي.

ولهذا ينبغي ألا تنظر الدول العربية إلى التطبيع السعودي الإسرائيلي كقرار ثنائي فقط، بل يجب أن يُقرأ ضمن السؤال الأكبر: أي نظام إقليمي سينتج عنه؟ والفارق كبير بين تطبيع يؤدي إلى تعاون اقتصادي وأمني متوازن، وتطبيع يؤدي إلى إنشاء محور أممي إقليمي جديد تهيمن عليه إسرائيل والولايات المتحدة. وهنا تصبح القضية الفلسطينية أحد مفاتيح الشرعية السياسية لأي صيغة جديدة.

مصر.. من دولة حدودية إلى مركز توازن إقليمي

مصر تمتلك موقعاً مختلفاً عن بقية الدول العربية، فهي ترتبط بإسرائيل بمعاهدة سلام، وبغزة جغرافياً وأمنياً، وبالبحر المتوسط، وليبيا والسودان والبحر الأحمر. ومن ثم فإن أي حكومة إسرائيلية مقبلة ستحتاج إلى التعامل مع مصر. لكن المطلوب عربياً هو ألا تتحول

أن يؤدي إلى انفجار أممي في الأردن والضفة والقدس، ويجعل أي مسار تطبيع إقليمي أكثر صعوبة. لذلك يجب أن تكون الضفة الغربية جزءاً أساسياً من أي تقييم عربي للحكومة الإسرائيلية المقبلة، لا ملقاً ثانوياً.

لبنان.. هل تتحول «المنطقة الأمنية» إلى وضع دائم؟

التطورات الإسرائيلية الأخيرة تشير إلى أن الحكومة الحالية تريد الإبقاء على وجود أممي داخل جنوب لبنان ومنع حزب الله من إعادة بناء قدراته. لكن هذا يطرح سؤالاً استراتيجياً: هل المنطقة الأمنية إجراء مؤقت أم تتحول إلى واقع دائم؟ إذا أصبحت دائمة، فإنها ستخلق احتكاكاً مستمراً بين إسرائيل ولبنان، وستضعف قدرة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها، وقد تعيد إنتاج دورة الحرب. من هنا فإن الدول العربية، ولا سيما مصر ودول الخليج والأردن، معنية بمراقبة أي ترتيبات إسرائيلية في لبنان من منظور: هل تقوي الدولة اللبنانية أم تضعفها؟ لأن ضعف الدولة اللبنانية لا يعني بالضرورة إضعاف حزب الله فقط؛ بل يمكن أن يعني أيضاً زيادة الفوضى، وتوسع النفوذ الخارجي، واستمرار عدم الاستقرار.

إيران.. من عدو إسرائيلي إلى محور لإعادة تشكيل المنطقة

إيران ستظل عاملاً ثابتاً في أي حكومة إسرائيلية مقبلة. لكن السؤال ليس فقط: هل ستواجه إسرائيل إيران؟ بل: كيف ستواجهها؟ هناك فرق بين الردع، والضربات الوقائية، والحرب المفتوحة، والضغط الاقتصادي، والتحالفات الإقليمية، وترتيبات أمنية مع الخليج، ومنظومات دفاع جوي وصاروخي مشتركة.

وهنا يصبح العالم العربي أمام خيار حساس. فبعض الدول العربية قد ترى في تقييد القوة الإيرانية مصلحة أمنية، لكنها لا تريد في الوقت نفسه أن تتحول إسرائيل إلى القوة العسكرية المهيمنة على النظام الإقليمي. وبالتالي فإن المصلحة العربية لا تختصر في "إيران ضد

سيناريوهات محتملة

السيناريو الأول.. بقاء

نتنياهو هو: في حالة استمرار نتنياهو، يمكن تصور استمرار عدد من السمات، منها أولوية الأمن، واستمرار النفوذ اليميني، واستمرار الاعتماد على القوة العسكرية، ومحاولة تحقيق إنجاز إقليمي عبر السعودية، واستمرار الصراع حول غزة، وضغوط على الضفة، وعلاقة شديدة الأهمية مع الولايات المتحدة، وتوظيف إيران باعتبارها عاملاً مركزياً في السياسة الأمنية. لكن بقاء نتنياهو لن يعني بالضرورة استمرار الوضع الحالي حرفياً. فهو قد يضطر بعد الانتخابات إلى بناء ائتلاف جديد، وربما إلى التعامل مع أطراف أكثر وسطية أو أقل تشدداً. وعندها سيكون السؤال: هل يستطيع تغيير تركيبته السياسية دون تغيير جوهر سياسته؟

السيناريو الثاني.. حكومة

وسطية بقيادة أيزنكوت أو بينيت أو لابيد: هذا السيناريو قد يؤدي إلى تخفيف الاستقطاب الداخلي، وإعادة ترتيب العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، ومحاولة إعادة بناء صورة إسرائيل الدولية، وإعادة تنشيط المسار السعودي، والبحث عن صيغة مختلفة لإدارة غزة، ومحاولة احتواء التصعيد في لبنان، والتركيز على الاقتصاد والتكنولوجيا. لكن لا ينبغي تفسير ذلك باعتباره تحولاً تلقائياً نحو حل القضية الفلسطينية. قد تكون حكومة وسطية أكثر برجماتية في الوسائل، لكنها تبقى شديدة التمسك بالمصالح الأمنية الإسرائيلية.

السيناريو الثالث.. حكومة

تعتمد على الأحزاب الفلسطينية في الداخل: هذا السيناريو سيكون الأكثر إثارة للجدل داخل إسرائيل، فالأحزاب الفلسطينية في الداخل قد تصبح في حالة تقارب المقاعد بين المعسكرات عاملاً حاسماً في تشكيل الحكومة. لكن ذلك لا يعني أن الأحزاب الفلسطينية ستتفق على دعم حكومة واحدة. وقد يكون هناك فرق بين دعم خارجي، وامتناع عن



إلى إسقاط القضية الفلسطينية من الحساب.

الثالث.. ربط الانفتاح الإقليمي

بالاستقرار: كلما توسعت العلاقات الإسرائيلية العربية، ينبغي أن يكون هناك اهتمام أكبر بمنع انفجار فلسطيني أو لبناني أو إقليمي.

الرابع.. منع تحويل إيران إلى

مظلة لإعادة تشكيل المنطقة: مواجهة إيران لا ينبغي أن تتحول إلى تفويض مفتوح لإسرائيل بإعادة رسم النظام الإقليمي.

الخامس.. دعم الدولة لا

الفوضى: في غزة ولبنان وسوريا والعراق، المصلحة العربية الأساسية هي وجود مؤسسات دول قادرة على فرض القانون.

السادس.. التعامل مع

المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم فاعلاً سياسياً مستقلاً دون محاولة توجيه خياراتهم الانتخابية أو اختزالهم في الموقف العربي الخارجي.

السابع.. إعداد سيناريوهات

مسبقة: يجب ألا تنتظر الدول العربية تشكيل الحكومة الإسرائيلية حتى تبدأ التفكير، بل ينبغي أن تكون لديها مسبقاً أوراق عمل لكل حكومة محتملة.

مطالب الدول العربية من أي حكومة إسرائيلية

يمكن تلخيص الاختبار العربي للحكومة الإسرائيلية المقبلة في مجموعة من المؤشرات الموضوعية: أولاً: وقف مسار التهجير القسري.

ثانياً: الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية وعدم تكريس الفصل الدائم بين غزة والضفة.

ثالثاً: عدم تحويل الاستيطان إلى سياسة ضم رسمية.

رابعاً: الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للقدس والأماكن المقدسة.

خامساً: إيجاد صيغة سياسية للحكم الفلسطيني في غزة.

سادساً: دعم ترتيبات إقليمية تمنع الحرب الدائمة في لبنان.

سابعاً: عدم توسيع الحرب مع إيران إلى حرب إقليمية مفتوحة.

ثامناً: حماية الملاحة في البحر الأحمر والخليج والبحر المتوسط.

تاسعاً: فتح المجال أمام إعادة إعمار غزة دون تحويل الإعمار إلى أداة للسيطرة السياسية.

عاشرًا: بناء علاقات اقتصادية إقليمية لا تقوم على التفوق العسكري وحده.

العامل الدولي.. واشنطن وأوروبا لم تعودا مجرد خلفية

أي حكومة إسرائيلية ستحتاج إلى الولايات المتحدة. لكن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية أصبحت أكثر تعقيداً بسبب تعدد الملفات: إيران، وغزة، والسعودية، والخليج، والصين، وروسيا، وأوروبا، والاقتصاد الإسرائيلي، والصناعات الدفاعية. كما أن أوروبا أصبحت أكثر حساسية تجاه استمرار الحرب والاحتلال والاستيطان.

ومن ثم فإن الحكومة الإسرائيلية المقبلة ستواجه معادلة: كيف تحافظ على حرية العمل العسكري دون خسارة الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي الغربي؟ وهذا سؤال ستكون له انعكاسات عربية مباشرة.

فإذا أصبحت الضغوط الدولية أكبر، فقد تعود إسرائيل إلى المنطقة العربية بحثاً عن شرعية سياسية واقتصادية. أما إذا تراجعت الضغوط، فقد تزداد مساحة العمل العسكري.

إلى إدارة العلاقة مع إسرائيل أيًا كان الفائز. وهذه هي النقلة الأهم.

فالقضية ليست أن يعرف العرب «من سيحكم إسرائيل»، وإنما أن يعرفوا ما الذي يستطيع الحاكم الإسرائيلي تغييره، وما الذي لا يستطيع تغييره، وما الذي يمكن للعرب التأثير فيه، وما الذي ينبغي الاستعداد له مسبقاً. والمرحلة المقبلة قد تكون حاسمة؛ لأن إسرائيل، بعد ثلاث سنوات من الحرب الممتدة، تقف أمام مفترق بين استمرار نموذج «الدولة المحاربة» وبين محاولة الانتقال إلى نموذج «الدولة الإقليمية المندمجة».

أما العالم العربي، فمصلحته الاستراتيجية لا تكمن في نجاح نموذج أو فشل نموذج، وإنما في أن تكون أي عملية اندماج إقليمي مرتبطة بالاستقرار، واحترام حقوق الفلسطينيين، ومنع التهجير والضم، وتعزيز سيادة الدول العربية، ومنع تحول الشرق الأوسط إلى نظام تهيمن عليه قوة واحدة.

وفي هذا السياق، فإن الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ينبغي النظر إليها باعتبارها بداية عملية سياسية جديدة وليست نهايتها. فحتى إذا تغير رئيس الحكومة، فإن الملفات التي أنتجت الأزمة ستبقى غزّة، والضفة، ولبنان، وإيران، والسعودية، والعلاقة مع الولايات المتحدة، ومستقبل النظام الإقليمي.

ومن هنا فإن الاختبار الحقيقي لأي قيادة إسرائيلية مقبلة سيكون في قدرتها على الإجابة عن سؤال واحد: هل تريد إسرائيل أن تكون قوة مهيمنة على الشرق الأوسط، أم قوة مندمجة فيه؟ أما الاختبار العربي، فهو سؤال مقابل: كيف يمكن للدول العربية أن تتعامل مع إسرائيل من موقع المصالح والتوازن، بحيث لا تتحول القوة الإسرائيلية إلى هيمنة، ولا تتحول الخلافات الإقليمية إلى حروب دائمة، ولا يدفع ثمن الاستقرار العربي على حساب الحقوق الفلسطينية؟ هذا هو جوهر المرحلة المقبلة، وهو أوسع بكثير من اسم رئيس الحكومة الإسرائيلية القادم.

وإذا أصبحت مشاركتهم السياسية أكبر، فقد يتغير شكل الحكومات الإسرائيلية. أما إذا جرى استبعادهم سياسياً، فإن ذلك سيكون مؤشراً على اتجاه مختلف في النظام السياسي الإسرائيلي. من هنا ينبغي للعالم العربي أن يراقب هذه القضية من منظور حقوقي وسياسي، دون محاولة إدارة السياسة الداخلية لهؤلاء المواطنين.

الخاتمة

تدخل إسرائيل مرحلة لا يمكن اختزالها في معركة بين نتنياهو وخصومه. إنها تدخل اختباراً أعمق حول سؤال: أي دولة تريد إسرائيل أن تكون بعد سنوات الحرب؟ وهل تكون دولة أمنية دائمة التعبئة؟ وهل تكون قوة إقليمية عسكرية تبحث عن شبكة تحالفات؟ وهل تكون دولة تكنولوجيا مدمجة في اقتصاد الشرق الأوسط؟ وهل تكون دولة توسعية تعيد رسم الحدود؟ أم دولة تبحث عن تسوية سياسية تتيح لها الاستفادة من موقعها الاقتصادي والعسكري دون استمرار الحرب؟

الإجابة لن يقدمها صندوق الاقتراع وحده، سيقدمها تشكيل الحكومة، واختلفها، وبيانها السياسي، وسياساتها في غزّة والضفة ولبنان، وموقفها من السعودية، وعلاقتها بواشنطن وأوروبا، وطريقة تعاملها مع المواطنين العرب داخل إسرائيل. ولهذا فإن المطلوب عربياً ليس البحث عن شخصية إسرائيلية «مفضلة»، وإنما بناء قدرة على التعامل مع كل الاحتمالات.

ينبغي أن تكون هناك ورقة عربية جاهزة لكل حكومة محتملة، تتضمن ملفات التفاوض، وفرص التعاون، ومخاطر التصعيد، وأدوات الضغط، وأدوات الحوافز، والعلاقات مع واشنطن، والعلاقات مع أوروبا، والعلاقات مع السعودية ومصر والأردن، ومستقبل غزّة، ومستقبل الضفة، ومستقبل لبنان، وأمن الخليج والبحر الأحمر، والتطبيع، والطاقة والمياه والتكنولوجيا. وبذلك ينتقل التعامل العربي مع إسرائيل من انتظار نتائج الانتخابات الإسرائيلية

لكنها لا تستطيع وحدها إنشاء شرعية سياسية، وإنتاج حكومة فلسطينية مستقرة، وإقناع السعودية بالتطبيع، وإنهاء الصراع الفلسطيني، ومنع التطرف، وبناء نظام إقليمي مستقر. وهنا تحدياً يكمن الاختبار الحقيقي لأي قيادة إسرائيلية جديدة.

السيناريو الأخطر عربياً

السيناريو الأخطر ليس بالضرورة بقاء نتنياهو. قد يكون السيناريو الأخطر هو أن تتغير الحكومة الإسرائيلية بينما تبقى المعادلة الأساسية للصراع كما هي: حكومة جديدة، وحرب مستمرة، واستيطان مستمر، وغياب أفق فلسطيني، ووجود عسكري في لبنان، وصراع مع إيران، وسباق تطبيع إقليمي. في هذه الحالة سيبدو التغيير السياسي الإسرائيلي كبيراً، لكنه لن ينتج تغييراً استراتيجياً حقيقياً. ولهذا يجب ألا ننخدع الدول العربية بمفهوم «إسرائيل ما بعد نتنياهو» إذا لم تتغير السياسات التي أنتجت الأزمات.

السيناريو الأكثر أهمية استراتيجياً

التحول الأكثر تأثيراً على المنطقة سيكون قيام حكومة إسرائيلية تدرك أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي، وتربط أمن إسرائيل بإعادة بناء البيئة الإقليمية. وهذا يعني أمن إسرائيل مقابل أمن المنطقة، والتطبيع مقابل مسار سياسي فلسطيني، والتعاون الاقتصادي مقابل الاستقرار، وإدارة غزّة بالشراكة مع الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي، ولبنان قوي مقابل حدود أكثر استقراراً، ومواجهة إيران ضمن إطار إقليمي لا يؤدي إلى حرب شاملة. هذه ليست «شروطاً عربية مفروضة» بقدر ما هي عناصر اختبار لمعرفة ما إذا كان التغيير الإسرائيلي سياسياً فقط أم استراتيجياً أيضاً.

ماذا عن الفلسطينيين داخل إسرائيل؟

يجب أن تحظى هذه المسألة بمكانة خاصة، فالمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل ليسوا مجرد كتلة انتخابية، إنهم عنصر من عناصر مستقبل النظام السياسي الإسرائيلي.

الصين وروسيا والقوى الصاعدة

لا ينبغي أن ننظر الدول العربية إلى مستقبل إسرائيل باعتباره شأنًا أمريكياً إسرائيلياً فقط، فالشرق الأوسط يتحول إلى مساحة تنافس دولي. وتحاول الصين وروسيا وتركيا والهند ودول أخرى توسيع أدوارها.

ومن هنا فإن الدول العربية تستطيع استخدام تعدد الشركاء لتوسيع هامش المناورة، لكن ذلك يتطلب ألا يتحول الشرق الأوسط إلى ساحة محاور متصارعة. المصلحة العربية هي تعدد الشراكات مع الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي.

التحول الأهم.. إسرائيل لم تعد تواجه بيئة عربية كما كانت قبل ٧ أكتوبر

بعد سنوات من التركيز على التطبيع الثنائي، جاءت الحرب لتكشف أن القضية الفلسطينية ما زالت قادرة على التأثير في النظام الإقليمي كله. وتشير المحطات السعودية المنشورة في ٢٠٢٦ إلى تراجع أولوية التطبيع الإسرائيلي السعودي مقارنة بما كان عليه المسار قبل حرب غزّة، مع استمرار ارتباط الملف الفلسطيني بالحسابات السعودية. وهذا يعني أن إسرائيل المقبلة ستجد أمامها بيئة عربية أكثر تعقيداً: السعودية تريد أمناً وتكنولوجيا واستثماراً، لكنها تريد أيضاً موقعاً فلسطينياً واضحاً، ومصر تريد استقرار غزّة وأمن الحدود، والأردن يريد منع تفجر الضفة والقدس، والإمارات تريد الاستقرار والاقتصاد، وقطر تريد دوراً سياسياً ووساطة. وبالتالي فإن إسرائيل لا تواجه «موقفاً عربياً واحداً»، وإنما شبكة مصالح عربية مترابطة.

المفارقة الإسرائيلية الكبرى

المفارقة التي يجب على العرب فهمها هي أن إسرائيل قد تصبح أقوى عسكرياً وأكثر انفتاحاً اقتصادياً في الوقت نفسه، لكنها قد تكون أقل قدرة على تحويل هذه القوة إلى استقرار سياسي. القوة العسكرية تستطيع تدمير بنية عسكرية، وقتل قيادات، وفرض مناطق أمنية، واعتراض صواريخ، وتعطيل قدرات نووية،

موقف الصين من الانتخابات الإسرائيلية، واستراتيجيتها في التعامل مع السيناريوهات المحتملة



د. أحمد البدوي سالم

باحث بوحدة الدراسات
الإسرائيلية

لاتهامات بالتدخل في الانتخابات، ومع ذلك حذر مسؤولون أمريكيون إسرائيليون من أن دولاً أجنبية -بما فيها الصين وروسيا وإيران وقطر- قد تستغل عمليات التأثير الرقمي حول التصويت، رغم أن مثل هذه التحذيرات يتعلق بالتأثير في بيئة المعلومات لا بإثبات وجود استراتيجية صينية رسمية للتدخل الانتخابي.

وتظل المبادئ المعلنة للصين: دعم حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، والانتباه لمخاوف إسرائيل الأمنية، والاعتراض على التصعيد، وتتيح هذه الصياغة لبكين انتقاد السياسة الإسرائيلية دون أن تتخلى رسمياً عن العلاقة الثنائية بين البلدين.

رابعاً: السيناريوهات المحتملة:
السيناريو الأول: فوز نتنياهو في الانتخابات:

إن عودة حكومة يقودها بنيامين نتنياهو من المرجح أن تحافظ على موروثه السياسي المتمثل في: الخلافات العلنية الحادة مع ملف غزة وإيران، واستمرار الانتقاد الصيني في الأمم المتحدة، والحفاظ الانتقائي على العلاقات التجارية. فقد اختبرت بكين سابقاً هذا المزيج- إذ اتخذت مواقف علنية مؤيدة للقضية الفلسطينية

قطاع غزة، ووسط عزلة إسرائيلية دولية متزايدة، واستقطاب داخلي عميق، واستمرار الصراع مع إيران وحماس والجهات الإقليمية الموالية لها، كما أن المرشحين الرئيسيين يقدمون تبايناً محدوداً في السياسة الخارجية، وأن الكتل الكبرى للأحزاب الإسرائيلية ترفض قيام دولة فلسطينية، وهو ما يحد من أي توقع بأن تغير الحكومة سيؤدي إلى تحول جذري نحو إطار حل الدولتين الذي تفضله بكين.

ولذلك لا تهتم الصين في هذه الانتخابات الأيديولوجيا بقدر ما يهتمها استقرار الحكومة، وخطر التصعيد، وتحقيق أمن الاستثمارات، فائتلاف مستقر يضبط التصعيد الإقليمي أفضل من حكومة مجزأة أو حكومة تزيد المواجهة مع إيران؛ إذ إن أيّاً من النتيجتين قد يهدد الملاحة، وتدفقات الطاقة عبر المنطقة، والمشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، والمصالح التجارية الصينية.

ثالثاً: الموقف الصيني المعلن من الانتخابات:

إن موقف بكين المعلن من الانتخابات متعمد يظهر في أنها لا تؤيد علناً نتنياهو أو بينيت أو لايد أو أيزنكوت أو أي كتلة منافسة؛ لأن ذلك من شأنه أن يقوّض ادعائها بعدم التدخل، ويعرضها

الإسرائيلية فمن غير المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب بمفردها على إيران.

بالإضافة إلى أن إسرائيل ليست شريكاً أمنياً أساسياً للصين؛ لكنها تحتل مكانة غير متناسبة مع حجمها في سياسة بكين الشرق أوسطية، بفضل الابتكار، والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، والموانئ والخدمات اللوجستية، وموقعها في التنافس الصيني-الأمريكي التكنولوجي.

وتكمن العضلة المركزية للعلاقات الصينية الإسرائيلية في مثلث العلاقات: أن إيران مهمة للطاقة والاتصال والنفوذ الجيوسياسي، وإسرائيل مهمة للتكنولوجيا والتجارة والوصول إلى منظومة ابتكار متحالفة مع الولايات المتحدة، وفلسطين مهمة لمكانة الصين وللسرديّة الدبلوماسية الصينية، خصوصاً أن الصين منذ ٢٠٢٣ وهي تدعم قيام دولة فلسطينية، وتنتقد الانتهاكات العسكرية الإسرائيلية، مع تجنب القطيعة الكاملة مع إسرائيل والحفاظ على تعاون اقتصادي وتكنولوجي انتقائي، قائم على البراجماتية في العلاقات.

ثانياً: لماذا تهتم الانتخابات بكين؟

تأتي انتخابات ٢٠٢٦ بعد نحو ثلاث سنوات من الحرب الإسرائيلية على

إن نهج الصين تجاه الانتخابات الإسرائيلية المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦ لا يُفهم على أنه تأييد لحزب بعينه، بل بوصفه تحوطاً محسوباً لما قد تكشف عنه الانتخابات، وبتفكير دولة اقتصادية في حجم الصين فإن مصالحها وفق رؤيتها تتمثل في وجود حكومة إسرائيلية مستقرة تحافظ على علاقات التجارة والتكنولوجيا بين البلدين، وتتجنب اندلاع حرب أوسع بين إيران وإسرائيل، ولا تجبر الصين على اختيار صريح بين إسرائيل وإيران أو فلسطين، ومن المرجح أن تكون استراتيجيتها هي البقاء علناً محايدة، وتقييم مخاطر التحالفات على نحو خاص، والحفاظ على قنوات التواصل مع أي حكومة تخرج من الانتخابات.

أولاً: الإطار التحليلي للعلاقات الصينية الإسرائيلية:

يمكن تلخيص تحليل العلاقات الصينية الإسرائيلية بأن إسرائيل تمثل للصين «دولة عقدية»، وأن المحدد لتلك العلاقة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي أن إسرائيل تمثل قلعة لتحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد يصدق العكس أن أمريكا هي المسخرة لتنفيذ استراتيجية إسرائيل خصوصاً مع تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب أن نتنياهو إذا لم يفز في الانتخابات

يفرض على الأحزاب إعادة النظر في مواقفها المعلنة، ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن تعثر المفاوضات سيؤدي تلقائياً إلى حكومة انتقالية؛ إذ يظل استمرار المفاوضات أو إعادة الانتخابات أو التوصل إلى ائتلاف بديل خيارات مفتوحة.

لذلك فإن تشكيل حكومة موحدة -إذا تحقق- لن يكون دليلاً بحد ذاته على انتهاء الاستقطاب السياسي الإسرائيلي، بل قد يمثل انتقالاً من التنافس بين المعسكرات إلى إدارة الخلافات داخل الائتلاف الحاكم. أما تأثيره في الصراع العربي الإسرائيلي، فسيتوقف على مضمون الاتفاق الحكومي، ومواقف الأطراف المشاركة من الحرب والاستيطان والقضية الفلسطينية، وقدرتها على تحويل التفاهات الداخلية إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

ووفق هذا السيناريو سيقدم ائتلاف بديل يقوده نفتالي بينيت ولايبد لبكين فرصة أكثر غموضاً، فالمحللون الصينيون يرون -بحسب التقارير- أن حكومة كهذه قد تكون أقل تصادمًا مع الصين وأكثر تركيزاً على القضايا الداخلية والاقتصادية، وهو ما قد يفتح مجالاً لإعادة بناء الاستثمار والتعاون التكنولوجي.

لكن بكين لن تخطئ بين تغيير رئيس الوزراء وإعادة الاصطفاف الاستراتيجي، فقد شارك بينيت واشنطن قلقها بشأن النفوذ التكنولوجي الصيني، وستبقى أي حكومة على الاندماج في العلاقة الأمنية الأمريكية-الإسرائيلية؛ لذلك ستتوقع الصين تحسناً تدريجياً فقط، لا قطيعة كاملة مع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

الاستراتيجية الصينية وفق ذلك السيناريو: ستسعى الصين إلى استكشاف هادئ لإعادة الانخراط الاقتصادي والتكنولوجي ريثما تحققت التهدئة بشأن الملف الإيراني، بالإضافة إلى بناء قنوات مع الجهات التقنية والتجارية، واختبار استعداد الحكومة الجديدة لعزل العلاقات التجارية عن الاحتكاك الجيوسياسي الأوسع.

وقد تتخذ حكومة الوحدة في هذا السيناريو شكلاً مختلفاً عن الائتلاف التقليدي، بحيث تشمل أحزاباً من الوسط واليمين، مع البحث عن تفاهات برلمانية أوسع تتيح تمرير القرارات الأساسية؛ لكن هذا الاحتمال يظل مرتبطاً بقدرة أيزنكوت وحلفائه على التوصل إلى اتفاق بشأن القيادة وتوزيع الصلاحيات، وتجاوز الخلافات المتعلقة بمستقبل نتنياهو ودور الأحزاب العربية.

ثالثاً: حكومة وحدة موسعة تستبعد التيارات الأكثر تشدداً؛

يقوم هذا السيناريو على تشكيل ائتلاف يضم الليكود وأحزاباً من الوسط واليمين، مع استبعاد بعض الأحزاب التي تتبنى مواقف متشددة في قضايا الاستيطان أو التجنيد العسكري أو إدارة الصراع، وقد يسمح هذا الترتيب بتقليص قدرة الأحزاب الصغيرة على تعطيل القرارات الحكومية أو فرض شروطها على رئيس الوزراء، وتكتسب هذه الفرضية أهمية في ظل الخلافات المتعلقة بإعفاء طلاب المدارس الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية، فضلاً عن التباينات بشأن السياسة المالية وأولويات الإنفاق العام.

رابعاً: حكومة انتقالية أو اتفاق محدود لتجنب انتخابات جديدة؛

قد يؤدي تعذر تشكيل ائتلاف مستقر إلى البحث عن تسوية مؤقتة تتيح تمرير الموازنة العامة وبعض القرارات الأساسية، مع تأجيل الخلافات المتعلقة بالقيادة والسياسات طويلة المدى، وفي هذه الحالة، يمكن أن تنشأ حكومة محدودة التوافق أو اتفاق برلماني يسمح بتجاوز بعض الأزمات دون أن ينهي الاستقطاب السياسي؛ لكن هذا السيناريو يواجه مشكلة الاستدامة؛ إذ قد تتحول الخلافات المؤجلة إلى أزمات متكررة، خاصة إذا تعلق بقرارات الحرب والتجنيد العسكري والإنفاق العام، وتزداد أهمية هذا الاحتمال إذا عجز أي معسكر عن الوصول إلى أغلبية مستقرة؛ لأن استمرار الأزمة قد

البرلماني بما قد يؤدي إلى تعذر تشكيل حكومة مستقرة، يرتبط الدافع الثاني بمستقبل بنيامين نتنياهو السياسي، وبمدى استعداد منافسيه لقبول حكومة تشارك فيها أحزاب الليكود دون اشتراط استبعاد نتنياهو شخصياً، يمثل العامل الأمني دافعاً آخر قد يدفع بعض الأحزاب إلى قبول المشاركة في حكومة موسعة، فقد أدت تداعيات هجمات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والحروب التي تلتها إلى تصاعد النقاشات بشأن المسؤولية السياسية والأمنية، وكفاءة مؤسسات الدولة، ومستقبل إدارة الصراعات الإقليمية.

ويتفرع من هذا السيناريو عدة احتمالات، منها:

أولاً: تشكيل حكومة موحدة برئاسة نتنياهو؛

يقوم هذا السيناريو على استمرار نتنياهو في رئاسة الحكومة، مع انضمام حزب أو أكثر من أحزاب المعارضة؛ بهدف توسيع القاعدة البرلمانية للائتلاف، ويستند هذا الاحتمال إلى استعداد بعض شخصيات الليكود المعلن لمناقشة مشاركة قوى معارضة في الحكومة، بما فيها قوى من اليمين والوسط، شريطة الاتفاق على توجهاتها الأمنية والسياسية.

ويتوقف هذا السيناريو على مدى استعداد الأطراف المعارضة للراجع عن شروطها المعلنة، وعلى قدرة نتنياهو على تقديم صيغة ائتلافية لا تهدد استمرار قيادته.

ثانياً: حكومة موحدة برئاسة غادي أيزنكوت؛

يقوم هذا السيناريو على تشكيل حكومة جديدة بقيادة أيزنكوت، بمشاركة أحزاب وسطية ويمينية معارضة لنتنياهو، مع احتمال انضمام شخصيات أو قوى من اليمين إلى الائتلاف، وتتمثل إحدى العقبات الأساسية أمام هذا المسار في ضرورة التوفيق بين مواقف أحزاب تختلف في قضايا الأمن والاستيطان والعلاقة مع الفلسطينيين، فضلاً عن التباينات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

مع سعيها للحفاظ على الشراكة الابتكارية الشاملة مع إسرائيل.

وستعتبر الصين عودة نتنياهو نتيجة استراتيجية يمكن التنبؤ بها؛ لكنها مكلفة دبلوماسياً، وستتوقع استمرار انحياز إسرائيل إلى القيود الأمريكية على الاستثمار والتكنولوجيا الصينية، في حين أنها تتوقع أيضاً أن النهج الإقليمي التصادمي لنتنياهو قد يزيد خطر التصعيد مع إيران وتجدد الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران الذي تسعى بكين إلى تجنب معاودة الحرب.

الاستراتيجية الصينية مع ذلك السيناريو: تسعى الصين عند وقوع ذلك السيناريو إلى الحفاظ على الحياد الرسمي، وتجنب الهجوم الشخصي على نتنياهو، وإبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة، والتركيز على «الاستقرار» و«الحوار» بدلاً من تفضيل انتخابي صريح.

السيناريو الثاني: تشكيل حكومة موحدة وطنية؛

يمثل سيناريو تشكيل حكومة موحدة وطنية أحد المسارات المحتملة للخروج من حالة الاستقطاب السياسي التي تشهدها إسرائيل قبيل انتخابات الكنيست، وتكتسب هذه الفرضية أهمية خاصة في ظل تقارب المعسكرين السياسيين الرئيسيين، بقيادة بنيامين نتنياهو من جهة، ومنافسيه بقيادة غادي أيزنكوت من جهة أخرى، مع صعوبة حصول أي منهما على أغلبية برلمانية مستقرة.

وتشير التغطيات الصحفية واستطلاعات الرأي المنشورة خلال أكتوبر ٢٠٢٦ إلى أن المعسكرين قد يواجهان صعوبة في الوصول منفردين إلى عتبة الأغلبية المطلوبة، وهي ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠ في الكنيست، وفي المقابل، تبرز الأحزاب العربية والقوى السياسية الأخرى بصورة حاسمة في أحد المعسكرين بوصفها أطرافاً قد تؤثر في المفاوضات الائتلافية.

وتوجد عدة دوافع سياسية وراء تشكيل حكومة موحدة، يمثل الدافع الأول في تجنب استمرار الانقسام



السيناريو الثالث: تجميد الانتخابات

يمثل الجمود في تشكيل الحكومة أقل النتائج جاذبية لبكين؛ لأنه يؤخر وضوح سياسة إسرائيل تجاه إيران وغزة، وسيؤخر أيضًا موقف إسرائيل من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية. وتميل الصين إلى التعامل مع أطراف يمكن التنبؤ بها، حتى لو كانت صعبة، أكثر من التعامل مع حالة من عدم اليقين المؤسسي.

وفي هذا السيناريو، من المرجح أن توقف الصين الالتزامات الجديدة الكبرى، وستواصل الاتصال الدبلوماسي منخفض المستوى مع أطراف متعددة في الداخل الإسرائيلي، وستستخدم المحافل الدولية للحفاظ على موقعها المؤيد للفلسطينيين دون اتخاذ خطوات تُغلق باب التعاون المستقبلي مع إسرائيل.

الاستراتيجية الصينية وفق هذا السيناريو: سترتب على ذلك: الانتظار، وتجنب الالتزامات، وتقديم الجمود بوصفه شأنًا إسرائيليًا داخليًا يتطلب ضبط النفس والحوار.

السيناريو الرابع: التصعيد أثناء الانتخابات أو بعدها

السيناريو الأكثر تأثيرًا ليس هوية رئيس الوزراء المقبل، بل تجدد

التصعيد بين إيران وإسرائيل قبيل موعد الانتخابات، والاستراتيجية المفضلة لدى الصين أنها تسعى إلى تجنب انهيار إقليمي شامل يهدد تدفقات الطاقة، مع السماح باستمرار انشغال الولايات المتحدة وارتباط مواردها بالشرق الأوسط.

ومن المرجح أن تؤيد بكين دعوات وقف إطلاق النار والحوار واحترام السيادة، مع تجنب المشاركة العسكرية المباشرة أو الوساطة الملزمة، وتشير الأبحاث حول سلوك الصين في الوساطة إلى أنها تدخل في وساطات كبرى فقط عندما تتوافق المكاسب الاقتصادية وفرص التوسع في النفوذ والتوقيت والأهمية الإقليمية؛ وهي شروط لا تتحقق بالقدر الكافي في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي.

الاستراتيجية الصينية وفق ذلك السيناريو: استخدام القنوات الدبلوماسية للتهدة، والعمل على حماية مصالح الطاقة والملاحة، وتجنب الالتزامات الأمنية المكلفة.

خامسًا: الآثار المترتبة على إسرائيل:

بالنسبة لإسرائيل فإن الدرس العملي هو أن الصين ستعامل مع الحكومة المقبلة بغض النظر عن تشكيلها، لكن وفق شروط تتشكل بثلاثة قيود خارجية: بيئة الحرب، وسياسة

إيران، والتنافس الصيني-الأمريكي، ويمكن لإسرائيل أن تتوقع استمرار الاهتمام الصيني بالتجارة والابتكار، إلى جانب استمرار الانتقاد الصيني لعملياتها العسكرية ودعمها المستمر لقيام دولة فلسطينية في الأمم المتحدة.

وتتمثل السياسة الإسرائيلية الواقعية في الفصل بين الانخراط التجاري والاعتماد الاستراتيجي وذلك من خلال: حماية التكنولوجيا الفائقة، والتنسيق الوثيق مع واشنطن، وتجنب التعامل مع الصين بوصفها بديلًا عن الشراكات الأمنية الغربية، وهذا هو الاتجاه الذي اتخذته السياسة الإسرائيلية بالفعل: علاقات اقتصادية مع الصين تحت ضمانات أمنية وطنية، إلى جانب حوار أقوى مع الولايات المتحدة في مجالي التكنولوجيا والأمن والتسليح العسكري.

وخلاصة القول: يعكس موقف الصين من الانتخابات الإسرائيلية تحولًا أوسع، فقبل الحروب الأخيرة كانت بكين قادرة على فصل علاقاتها مع إسرائيل وإيران وفلسطين، أما اليوم فإن التنافس الإقليمي يقلص هذه المرونة: فتقريب العلاقات مع إيران يقيد العلاقة مع إسرائيل، بينما يبقى انتقاد إسرائيل ضروريًا للحفاظ على المصداقية لدى الدول

العربية والإسلامية؛ لذلك، فإن النهج الصيني الأكثر ترجيحًا هو التحوط من خلال: الحفاظ على تعاون انتقائي وأكثر هدوءًا مع إسرائيل؛ وتعميق العلاقات مع إيران في مجال الطاقة والتبادل التجاري، واستمرار الدبلوماسية المؤيدة للفلسطينيين؛ وتجنب الانحياز الحصري لأي معسكر سياسي إسرائيلي، وهذا لا يعني أن بكين غير مبالية بالنتيجة، بل إنها تستعد لإدارة عدة نتائج بدلاً من المراهنة على نتيجة واحدة.

وأن الصين لا تحتاج إلى التدخل في الانتخابات الإسرائيلية أو التأثير في نتائجها لتعزيز مصالحها، فاستراتيجيتها المعلنة هي السماح للسياسة الإسرائيلية بأن تحسم نفسها، بينما تضع بكين نفسها بوصفها القوة القادرة على التحدث مع الجميع، والاستثمار انتقائيًا وفق الاستراتيجية البراجماتية، والاستفادة من استنزاف أمريكا اقتصاديًا وعسكريًا في منطقة الشرق الأوسط، ونزول أسهمها بسبب الرفض الدولي لدعمها إسرائيل في سياساتها ضد الفلسطينيين وفي شن الحرب على إيران، والتسبب في توتر المنطقة بما يكفي لإضعاف الهيمنة الأمريكية، بينما تسعى الصين لتحقيق إستراتيجيتها الاقتصادية والاستفادة من تلك التوترات الجيوسياسية.

الحكومة الإسرائيلية المقبلة والقضية الفلسطينية: تمثيلات الخطاب الانتخابي وحدود التغيير في الإعلام الإسرائيلي



د. رضا عادل فاضل

ملخص

تخلص هذه الورقة إلى أربعة أحكام. الأول أن الملف الفلسطيني حاضراً في الخطاب الانتخابي الإسرائيلي لكنه ليس محور الحملة، ويُطرح بإطار الأمن والنصر لا بإطار الحل السياسي. والثاني أن الفروق بين الحكومة الحالية والمعارضة الرئيسية فروق في الأسلوب والدرجة وفي القضايا الهامشية، لا في النموذج العام. والثالث أن الرأي العام الإسرائيلي يشكل قيداً قوياً على أي تغيير. والرابع أن الأدلة على دور الإعلام تحديداً أضعف من الأدلة على بقاء العناصر، وهذا قصور في الأدلة المتاحة لا في الظاهرة. وتستعمل الورقة عبارة «الحكومة المقبلة» وفقاً للتحليل لا تنبؤاً بنتيجة لم تصدر، وتفهم «حدود التغيير» بمعنيين: حدود تغيير السياسة إن تبدلت الحكومة، وحدود تغيير الخطاب الإعلامي ذاته.

أولاً: المقدمة والمفاهيم

تُجرى الانتخابات في السابع والعشرين من أكتوبر، وهي الأولى منذ هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وتقصد الورقة بـ«القضية الفلسطينية» ثلاثة ملفات: غزة بعد وقف إطلاق النار، والضفة الغربية

ولذلك تقيّم الورقة قوة الدليل لكل حكم بدل أن تعاملها جميعاً بوصفها ثابتة. ولم أقرأ برامج الأحزاب بالعبرية، واعتمدت على ما نشرته مراكز ووسائل أخرى.

ثالثاً: السياق، غزة والاستطلاعات

وُقّع وقف إطلاق النار في غزة في أكتوبر ٢٠٢٥، لكن خطة إنهاء الحرب متعثرة، إذ نفذت إسرائيل غارات وسيطرت على مزيد من الأرض، ورفضت حماس التخلي عن سلاحها. وبعد اجتماع جاريد كوشنر مع بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء وزعيم الليكود، في منتصف أغسطس، اتفق الطرفان بحسب مسؤول إسرائيلي على ألا تبدأ إعادة الإعمار قبل نزع كامل لسلاح حماس، وأن الجيش لن ينسحب من خط الفصل المحدد في وقف إطلاق النار، ويرى دبلوماسيون أنه يستبعد أن يقدم نتنياهو تنازلات في غزة قبل الاقتراع. أما الاستطلاعات فتباين، فاستطلاع القناة ١٢ في أكتوبر يمنح حزب يشار بزعامة غادي أيزنكوت رئيس الأركان الأسبق ٢٣ مقعداً والليكود ٢٠، ويعطي الأحزاب الصهيونية المعارضة لنتنياهو ٥٤ مقعداً مقابل ٤٩ لائتلافه و١٣

للأحزاب العربية، لكن استطلاع القناة ١٤ المعروفة بدعمها لنتنياهو يمنح الليكود ٢٩ مقعداً وكتلته ٦١، وهو الحد الأدنى للأغلبية، بينما يضع متوسط المجمّع الذي يجمع استطلاعات ثماني وسائل كتلة نتنياهو عند نحو ٥٤ والمعارضة الصهيونية عند نحو ٤٩. والتباين بين القنوات يستحق الرصد بحد ذاته، ويحتمل تفسيرات منهجية متعددة، ولا أستنتج منه انحيازاً دون فحص منهجيات الاستطلاعات.

رابعاً: الملف الفلسطيني في الخطاب الانتخابي، حضور بلا مركزية

يرى معهد الديمقراطية الإسرائيلي أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي كان طويلاً خط الفصل بين اليمين واليسار، لم يعد يحتل المكانة نفسها في الخطاب السياسي. وتذهب جيروزاليم بوست إلى أن القضايا التقليدية، ومنها إقامة دولة فلسطينية، تراجعت إلى الخلفية. وتصف المحللة زونشاين، بحسب الجزيرة، القضية بأنها انتقلت من التجاهل التام إلى التهميش الواسع مع إجماع جديد على أن الدولة خارج الطاولة بعد السابع من أكتوبر. وتؤيد بيانات كلينغنديل هذا الاتجاه



بتحفظ، فقد جاء التجنيد الحريدي في ٥٥ تصريحاً من ١٨٨ بنسبة ٣٠ بالمئة، والاحتلال والضم في ٤٣ بنسبة ٢٣ بالمئة، وإيران ٣٥ وحزب الله ٣٦ بنسبة ١٩ بالمئة لكل منهما. لكن الباحثين يلفتان إلى أن حضور الموضوع الكمي لا يعني مركزيته، فجزة كبير من تصريحاته نقد لعجز الحكومة عن القضاء على حماس، لا تأملات في عواقب الضم، وعدد معتبر منها صادر عن النائب العربي أيمن عودة نفسه.

وتظهر المقارنة أن نتائهاو يتحدث في الأغلب عن إيران وحزب الله، وأنه حين يتناول غزة يستخدم إطار مكافحة الإرهاب ويبرز اتساع السيطرة الإقليمية الإسرائيلية رغم وقف إطلاق النار. وأن بتسليل سموتريتش وزير المالية ورئيس حزب الصهيونية الدينية يحتفي بتوسيع الاستيطان ويدعو إلى إلغاء اتفاقات أوسلو رسمياً، وأن أيمن عودة هو الصوت الأوضح في نقد الاحتلال والاستيطان. وبحسب الجزيرة قال سموتريتش في سبتمبر إن على إسرائيل أن «تذهب إلى الحرب» في الضفة وتكرر ما فعلته في غزة. وفي أغسطس أعلن نتائهاو أنه ما دام رئيساً للحكومة فلن تقوم دولة فلسطينية خاضعة لإيران لا في غزة ولا في الضفة، وهي صيغة مشروطة تترك هامش تأويل. وقوة الدليل لهذا الحكم متوسطة.

خامساً: الأحزاب الكبرى، تباين في الأسلوب واجماع على حدود

اجتمع في السادس والعشرين من سبتمبر يائير لابيد زعيم المعارضة في الكنيسيت، وغادي أيزنكوت رئيس حزب يشار، ونفتالي بينيت رئيس الوزراء الأسبق ورئيس تحالف معاً، وأفيغدور ليبرمان رئيس إسرائيل بيتنا، ويائير غولان رئيس الديمقراطيين، ووقعوا تعهداً بعدم مهاجمة بعضهم والتعاون في تشكيل حكومة بعد الاقتراع. وتباين مواقفهم من الملف. فأيزنكوت وصف فكرة الدولة الفلسطينية بأنها «وهم»، بحسب الجزيرة، ويؤيد «تعزيز» المستوطنات ويعارض الضم الكامل ومشروع إي ١ الاستيطاني الذي يقطع الضفة،

وليس على برامج منشورة، وقوة دليلها متوسطة إلى ضعيفة.

سادساً: الإعلام الإسرائيلي، من يصنع الإطار؟

تلاحظ دراسة كلينغنديل أن منصة إكس هي الوسيلة المفضلة للسياسيين لعرض مواقفهم وأن الوسائل الأخرى تتأخر كثيراً، ما يعني أن الأحزاب تخاطب جمهورها مباشرة وتكتفي الوسائل التقليدية بتضخيم ما يصل إليها. لكن الإعلام يشارك في صناعة الإطار، ومثال ذلك أن تحقيقاً لقناة ١٢ في أوائل أبريل كشف استمرار وجود حماس في غزة، فاستثمره غانتس ولايد وبينيت وغولان لقلب ادعاء الحكومة من باب «فشل النصر الكامل» لا من باب مصير الفلسطينيين. وعلى مستوى أعم تذكر الجزيرة أن السابع من أكتوبر ما زال يهيمن على الوعي العام بتكراره في نشرات التلفزيون بينما يُتجاهل في الغالب القتلى الفلسطينيين في غزة، وهو تقدير من وسيلة ذات موقف معروف.

وتسند هذا الاتجاه بحوث أقدم، فقد خلص موقع العين السابعة في ٢٠٢٤ بحسب المونيتور إلى أن الوسائل الإسرائيلية من القناة ١١ إلى القناة ١٤ لا تعرض صور المعاناة الإنسانية في غزة، وأن هارتس و٩٧٢ من القلائل التي

تنتج تحقيقات عنها. وتفيد مجلة مومنت بأن هارتس كانت الوحيدة التي خصصت صفحاتها الأولى للأزمة الإنسانية، وأن النقاش خبا حين نشرت حماس مقاطع الرهائن. وأوردت دراسة لمعهد رويترز أن استطلاعاً لمركز أكورد قال فيه ٦٤ بالمئة من الإسرائيليين إن التغطية المحلية متوازنة، وأن القناة ١١ كانت الأكثر إفساحاً لصور غزة التي صورها فلسطينيون وأن الحكومة سعت إلى تخصيصها، ولم أتمكن من تثبيت تاريخ استطلاع أكورد. وتنبه الورقة إلى أن هذه الشواهد تخص تغطية الحرب في ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ لا حملة ٢٠٢٦، فلا توجد بيانات منشورة عن تغطية الحملة نفسها، ولذلك فقوة الدليل هنا ضعيفة، والاستنتاج المرجح أن الإطار السائد يتشكل من الأمن والنصر وذاكرة السابع من أكتوبر وملف الرهائن، وأن إطار الحل السياسي ضعيف الحضور.

سابعاً: الرأي العام، القيد الأول على التغيير

وجد استطلاع بيو الذي أُجري في ربيع ٢٠٢٦ أثناء الحرب مع إيران ونُشر في سبتمبر أن ١٧ بالمئة من الإسرائيليين يرون أن تعايشاً سلمياً مع دولة فلسطينية مستقلة ممكن، وأن هذه أول مرة منذ بدأ بيو طرح السؤال في ٢٠١٣ يقول فيها أكثر



الإسرائيلي بالعبرية على غرار دراسة كلينغنديل مع توسيع العينة والمنابر. وبأن يُقاس حضور الصوت الفلسطيني في الإعلام العبري كميّاً. وبأن تُدرس مواقف الأحزاب من برامجها الأصلية لا من تصريحات منقولة. وبأن تُعتمد مؤشرات التغيير المقترحة أعلاه أساساً لتقييم أي حكومة جديدة.

عاشراً: حدود التقدير

يعتمد التقدير على مصادر ثانوية، وبعضها تحليلات لمنابر ذات إطار تحريري معروف كالجزيرة. وتتباين الروايات عن موقف أيزنكوت. ولم أعثر على برنامج انتخابي رسمي منشور لليكود فاعتمدت تصريحات قادته. ودراسة كلينغنديل تغطي عشرة قادة وأربع منصات بين أبريل ويونيو، وتتضمن حكماً تفسيرياً لمؤلفها عن «إجماع نخبوي على الضم» يتعارض جزئياً مع معارضة أيزنكوت وغيره للضم الرسمي. وشاهد الإعلام قديمة نسبياً وتخص الحرب. وأرقام الاستطلاعات تتحرك يومياً، ويلزم تحديث التقدير بعد صدور النتائج.

مفككة وسيصعب عليها الاتفاق على تنازلات جوهرية. والثالث جمود يفضي إلى مفاوضات طويلة أو انتخابات جديدة أو حكومة وحدة، وفي هذه الحالة يستمر الوضع القائم بحكم الافتراض، وهو بحسب استطلاع مدغام وضع تراه أغلبية إسرائيلية جيداً لإسرائيل.

وتقترح الورقة مؤشرات لرصد التغيير الفعلي، لا الخطاب، في المئة يوم الأولى لأي حكومة: مصير مشروع إي ١، وإنفاذ القانون ضد عنف المستوطنين، وتسلسل نزع السلاح والإعمار في غزة ودور مجلس السلام، وصياغة بنود الائتلاف عن السيادة والدولة، ودور الأحزاب العربية، ثم حجم حضور الملف في الإعلام بعد الانتخابات مقارنة بالحملة.

تاسعاً: التوصيات

توصي الورقة بأن يميز الإعلام العربي في تغطيته بين تغيير الحكومة وتغيير السياسة، وألا يبني توقفاً على اسم رئيس الوزراء وحده. وبأن تنشئ المراكز البحثية العربية وحدة رصد دورية للخطاب

الدليل، مع التنبيه إلى أن صياغات الأسئلة تختلف فلا يصح جمع الأرقام.

ثامناً: حدود التغيير، سيناريوهات ومؤشرات

تقدم الورقة ثلاثة مسارات تحليلية لا تنبؤات. الأول استمرار تحالف نتنياهو، وهو يتطلب عبور الفجوة بين ما تظهره معظم الاستطلاعات وعتبة الواحد والستين، كما في استطلاع القناة ١٤، وعندها يُتوقع استمرار الخطاب الحالي وتسارع الإجراءات في الضفة وربط إعمار غزة بنزع السلاح. والثاني حكومة معارضة ضيقة الأغلبية، وهي مشروطة بحساب مقاعد معقد، فبحسب الجزيرة قد تنجح المعارضة إن أهدرت أحزاب يمينية أصواتها تحت عتبة ٣,٢٥ بالمئة، لكن ذلك «قد لا يكفي»، وفي هذه الحالة تتوقع تحليلات منشورة تغييراً في النبرة والإدارة كتجميد إي ١ وتشديد التعامل مع عنف المستوطنين وانتظام المساعدات، مع بقاء مسألتَي الدولة والضم دون مراجعة، لأن حكومة كهذه ستكون

من النصف إنه مستحيل. وفي مؤشر المجتمع الإسرائيلي الذي أصدره معهد سياسات الشعب اليهودي في أغسطس يؤيد ٣٨ بالمئة من اليهود الإسرائيليين ضم الأراضي كلها و٣٥ بالمئة التقسيم، وفي استطلاع آخر للمعهد يريد ٥٥ بالمئة من اليهود بقاء السلطة على المستوطنات في أي اتفاق مستقبلي، ويرى أقل من ١ بالمئة منهم منح الفلسطينيين جنسية كاملة عند الضم. وبحسب مؤشر السلام لجامعة تل أبيب في مارس لا يؤيد التفاوض مع السلطة سوى ٢٦ بالمئة من اليهود وحل الدولتين ٢٣ بالمئة، وينقسم الدعم بحسب المعسكر بين ٣ بالمئة لليمين و٨٦ بالمئة اليسار، و٨ بالمئة من ناخبي الائتلاف مقابل ٤٩ بالمئة من ناخبي المعارضة، بينما يؤيد الضم ٥٢ بالمئة من ناخبي الائتلاف و٢١ بالمئة من ناخبي المعارضة. وفي استطلاع مبادرة جنيف الذي أجراه معهد مدغام في نهاية يوليو رأى ٦٣,٨ بالمئة أن الوضع القائم جيد لإسرائيل. وتتقاطع هذه المصادر المستقلة على أن البيئة الاجتماعية لا تكافئ التنازل، وهذا الحكم قوي

العلاقات الإسرائيلية مع القوى الدولية الكبرى في ضوء الانتخابات المقبلة: الولايات المتحدة والصين وروسيا



د. محمد عبيد

أستاذ الدراسات الإسرائيلية
بجامعة عين شمس

معهد دراسات الأمن القومي INSS، أحد أبرز مراكز البحث الاستراتيجي والأمني في إسرائيل. ففي يوليو ٢٠٢٦ عقد المعهد مؤتمره السنوي للأمن القومي بالتعاون مع مؤسسة «يديعوت أحرونوت»، ووضع على جدول أعماله جلسة بعنوان لافت: «خطر فقدان الدعم الأمريكي في اليوم التالي لترامب»، قدمها الرئيس التنفيذي للمعهد والرئيس الأسبق للاستخبارات الحربية «أمان» تامير هايمان.

وتكمن أهمية هذه الإشارة في أنها تكتشف انتقال النقاش داخل إسرائيل من سؤال يتعلق بموقف إدارة ترامب الحالية إلى سؤال أوسع يتعلق باستدامة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بعد انتهاء ولاية ترامب. وهذا القلق ظهر أيضا في ورقة بحثية نشرها هايمان وأفيشاي بن ساسون جورديس في نوفمبر ٢٠٢٥ تحت عنوان «اليوم التالي لترامب: كيف تستعد إسرائيل للاضطراب المتوقع»، وحذرا فيها من افتراض استمرار مستوى التوافق الحالي بين واشنطن وإسرائيل، ودعوا إلى التعامل مع التحولات داخل النظام الأمريكي باعتبارها عاملا مؤثرا في مستقبل العلاقة.

ومن هنا يصبح السؤال الإسرائيلي

تراقبه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية باعتباره متغيرا يمكن أن يؤثر في قدرة إسرائيل على تنفيذ سياساتها العسكرية والاستراتيجية.

ومن هنا يمكن فهم الحساسية الإسرائيلية تجاه أي تغيير في السياسة الأمريكية، سواء صدر عن البيت الأبيض أو الكونجرس أو المؤسسات الأمنية أو الرأي العام. فالمسألة بالنسبة لإسرائيل تتجاوز حدود الخلاف حول صفقة سلاح أو عملية عسكرية بعينها، وتمتد إلى السؤال الأوسع: هل تظل المظلة الأمريكية ثابتة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الأمريكي؟

إسرائيل تراقب اليوم التالي لترامب

تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، باعتباره أحد أكثر الرؤساء الأمريكيين قربا من الحكومة الإسرائيلية وأكثرهم استعدادا لتقديم دعم سياسي وعسكري واسع لها. ومع ذلك، بدأت مراكز التفكير الإسرائيلية نفسها تحذر من بناء استراتيجية طويلة المدى على شخصية الرئيس الموجود في البيت الأبيض.

وقد ظهر هذا القلق بوضوح داخل

معها جزءا من البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

ومع تغير طبيعة التهديدات التي تواجه إسرائيل، تطورت نظرية الأمن القومي نفسها. فقد طلب وزير الدفاع شاول موفاز في بداية الألفية الثانية إجراء مراجعة لمفهوم الأمن القومي، وشكلت لجنة برئاسة الوزير دان ميريدور بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ لإعادة النظر في التهديدات ووسائل التعامل معها. وانتهت اللجنة إلى أن البيئة الأمنية الإسرائيلية تغيرت بصورة كبيرة منذ مرحلة بن جوريون، مع تراجع خطر الجيوش العربية النظامية، وصعود الفواعل من غير الدول، وفي مقدمتها حماس وحزب الله، واتساع خطر الصواريخ والقذائف على الجبهة الداخلية.

وفي إطار هذه الرؤية المحدثة التي وضعتها لجنة ميريدور، باتت نظرية الأمن الإسرائيلية تعتمد على مزيج من الضربات الوقائية والردع والدفاع والهجوم، إلى جانب التأكيد على ضرورة الحفاظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. وبذلك أصبحت واشنطن جزءا من معادلة الأمن الإسرائيلي، وأصبح مستوى الدعم الأمريكي عاملا

تعد العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل إحدى ركائز الأمن القومي الإسرائيلي، وأحد المكونات الأساسية لنظرية الأمن التي تطورت منذ قيام إسرائيل.

عندما وضع دافيد بن جوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي، الملامح الأولى لنظرية الأمن الإسرائيلية، انطلق من مثلث يقوم على الإنذار المبكر والردع والحسم العسكري، لكنه أدرك في الوقت نفسه أن قدرات إسرائيل الذاتية وحدها لا تكفي للتعامل مع بيئة إقليمية معادية لدولة صغيرة محدودة الموارد والسكان. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى بناء علاقات وطيدة مع القوى العظمى، والحصول على ما وصفه بن جوريون بالشرعية الدولية.

وقد تحرك بن جوريون عمليا في هذا الاتجاه، فعمل خلال خمسينيات القرن الماضي على تعزيز العلاقات مع فرنسا وبريطانيا، باعتبارهما قوتين عظميتين يمكن لإسرائيل الاعتماد عليهما في توفير مظلة سياسية وعسكرية في مواجهة التهديدات الإقليمية. ومع انتقال مركز القوة في النظام الدولي تدريجيا إلى الولايات المتحدة، تحولت واشنطن إلى الشريك الدولي الأهم لإسرائيل، وأصبحت العلاقة

وهذه الحالة مهمة لأنها تكشف طبيعة التحول داخل الكونجرس بصورة أكثر دقة. بمعنى أن الموقف المعارض لبعض السياسات الإسرائيلية لا يعني بالضرورة الانتقال إلى رفض العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، وإنما يعني أن دعم إسرائيل أصبح مجالا للمساومة السياسية والنقاش حول شروطه وحدوده.

وبذلك تتحول العلاقة تدريجيا من قضية تحظى بتوافق واسع إلى قضية تخضع بدرجة أكبر للنقاش حول طبيعة السياسة الإسرائيلية، واستخدام المساعدات الأمريكية، وأهداف الحرب، والقانون الدولي، والمصالح الأمريكية.

الرأي العام الأمريكي مصدر القلق الإسرائيلي

إذا كان البيت الأبيض والكونجرس يمثلان المستوى الرسمي من العلاقة، فإن الرأي العام يمثل البيئة التي ستحدد مستقبل هذه العلاقة على المدى البعيد. وتشير استطلاعات ومتابعات سياسية أمريكية حديثة إلى تراجع التأييد غير المشروط لإسرائيل، خصوصا بين الديمقراطيين والشباب. وقد أظهر استطلاع Quinnipiac في ٢٠٢٦ أن ٦٦٪ من الديمقراطيين يرون أن الولايات المتحدة تقدم دعما أكبر من اللازم لإسرائيل، مقارنة بـ ٢٠٪ في عام ٢٠١٧. كما أصبحت الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي ساحة لظهور مرشحين أكثر انتقادا للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل.

وتشير استطلاعات رأي إسرائيلية قدمها معهد أبحاث الأمن القومي إلى صورة أكثر قتامة، حيث تكشف أن ٨٦٪ من الديمقراطيين و ٥٦٪ من الجمهوريين دون سن الخمسين يحملون نظرة سلبية تجاه إسرائيل. وهذا يعني أن المشكلة لم تعد مع الحزب الديمقراطي وحده، ولكنها صارت بارزة في الحزب الجمهوري أيضا، الذي كان تقليديا حاضنة تلقائية للدعم الأمريكي لإسرائيل. وهذه النتيجة في استطلاعات الرأي العام الأمريكي لا يمكن أن تفوت على صانع القرار الإسرائيلي.

اختلافا في الرؤية بين اتجاه أكثر تشككا في التورط الخارجي، واتجاه أكثر قربا من المدرسة التقليدية التي تعطي وزنا أكبر للردع واستخدام القوة.

وهذا التباين لا يعني وجود معسكر داخل إدارة ترامب يعمل ضد إسرائيل. لا سيما أن الشخصيات المختلفة داخل الإدارة تشترك في مواقف أساسية بشأن مواجهة إيران والحفاظ على التفوق الأمريكي في المنطقة. لكن الخلاف يظهر في حدود الالتزام الأمريكي، وتوقيت استخدام القوة، وأولوية المصالح الأمريكية، ومدى قدرة إسرائيل على تحديد أجندة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وهنا تبرز أهمية تيار «أمريكا أولا» داخل الحزب الجمهوري الذي ينظر بعض رموزه إلى التدخلات العسكرية الخارجية من زاوية مختلفة عن المحافظين التقليديين الذين ارتبطوا تاريخيا بسياسة أمريكية أكثر انخراطا في الشرق الأوسط. وبالنسبة لإسرائيل، يمثل هذا التحول تحديا طويل المدى، لأن الدعم الأمريكي قد يستمر، لكن مبرراته السياسية وطريقة إنتاجه داخل واشنطن قد تتغير.

الكونجرس من الإجماع إلى المساومة

يظل الكونجرس أحد أهم مفاتيح العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، بسبب دوره في المساعدات العسكرية وصفقات السلاح والسياسة الخارجية عموما. ولذلك فإن التحولات داخله تحمل دلالة تتجاوز نتائج التصويت الفردية.

وقد ظهر ذلك بوضوح في سبتمبر ٢٠٢٦، عندما أعلنت إدارة ترامب استعدادها للمضي في صفقة ذخائر لإسرائيل بقيمة ٢,٨ مليار دولار، تشمل عشرات الآلاف من القنابل الثقيلة. وفي المقابل، أعلن النائب الديمقراطي جريجوري ميكس، أبرز ديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، معارضته للصفقة، مع تأكيده في الوقت نفسه التزامه بأمن إسرائيل، وربط اعتراضه بكيفية استخدام هذه الأسلحة وبالقانون الدولي.

شروط وضوابط عليها.

والأهم أن الخلاف لم يعد محصورا في الديمقراطيين. فقد أصبحت قضية الحرب في الشرق الأوسط، وخاصة الحرب مع إيران، مرتبطة داخل الحزب الجمهوري نفسه بنقاش أوسع حول حدود التدخل الأمريكي في الخارج، وكلفة الحروب، ومدى ارتباطها بالمصلحة الأمريكية المباشرة. ففي يوليو ٢٠٢٦ مرر مجلس النواب الأمريكي، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، قرارا بصلاحيات الحرب بأغلبية ٢١٤ مقابل ٢٠٨، وانضم أربعة جمهوريون إلى الديمقراطيين في التصويت، بينما رفض مجلس الشيوخ لاحقا الإجراء بأغلبية ٤٩ مقابل ٤٧. وعلى الرغم من أن الإجراء لم يوقف الحرب، فإنه كشف وجود اعتراضات داخل الحزب الجمهوري نفسه على استمرار التورط العسكري الأمريكي.

وهنا تظهر إحدى أهم التحولات التي ينبغي أن تضعها إسرائيل في حساباتها. لم تعد القضية مرتبطة فقط بمستوى التأييد لإسرائيل داخل الحزبين، ولكنها أصبحت مرتبطة أيضا بالسؤال الأمريكي الأوسع حول حدود استخدام القوة الأمريكية في الشرق الأوسط.

الخلاف داخل إدارة ترامب

تظهر التحولات بصورة أوضح عند النظر إلى الإدارة الأمريكية نفسها. فموقف ترامب من إسرائيل يبدو أكثر دعما من مواقف عدد من التيارات والتيارات الفرعية داخل إدارته، بينما تظهر أحيانا اختلافات في تقدير حدود الدعم الأمريكي للعمليات الإسرائيلية.

وقد برز ذلك في يونيو ٢٠٢٦ في التباين بين نائب الرئيس جي دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو في التعامل مع الحرب الإسرائيلية الإيرانية والعمليات الإسرائيلية في المنطقة. فقد انتقد فانس بعض الضربات الإسرائيلية في بيروت باعتبارها قد تعرقل الجهود الأمريكية للتوصل إلى تسوية، بينما دافع روبيو عن العمليات الإسرائيلية وقدمها في إطار الرد على هجمات حزب الله. وأظهرت هذه المواقف

أكثر تعقيدا: ماذا تفعل إسرائيل عندما يتغير الرئيس؟ وماذا تفعل إذا أصبح دعم إسرائيل أكثر ارتباطا بالمصالح الأمريكية المباشرة وأقل ارتباطا بالتقاليد السياسية التي حكمت العلاقة طوال العقود الماضية؟ وماذا يحدث إذا دخل جيل جديد إلى مراكز القرار في واشنطن يحمل تصورا مختلفا عن إسرائيل وعن الدور الأمريكي في الشرق الأوسط؟

هذه الأسئلة تفسر الاهتمام المتزايد داخل إسرائيل بالتحولات داخل المجتمع الأمريكي، وبخاصة بين الشباب، وبالتغيرات داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

من الدعم الحزبي إلى الانقسام السياسي

اعتادت إسرائيل طوال عقود التعامل مع الدعم الأمريكي باعتباره أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، مع اختلاف مستوى الدعم من إدارة إلى أخرى. وكان وجود قدر واسع من التوافق بين الجمهوريين والديمقراطيين يوفر للعلاقة حماية سياسية مهمة، بحيث لا يؤدي انتقال السلطة بين الحزبين إلى تغيير جوهري في طبيعة العلاقة.

لكن هذه القاعدة تعرضت خلال السنوات الأخيرة لضغوط متزايدة، وأصبحت إسرائيل قضية أكثر حضورا في الاستقطاب الحزبي الأمريكي. ويظهر ذلك بصورة خاصة داخل الحزب الديمقراطي، حيث تصاعدت الانتقادات للسياسات الإسرائيلية خلال الحرب في غزة، واتسعت الدعوات إلى ربط المساعدات العسكرية بشروط تتعلق بطريقة استخدامها.

وفي يوليو ٢٠٢٦، أظهرت مناقشات الكونجرس حجم التحول داخل الحزب الديمقراطي، إذ صوت ما يقرب من نصف الديمقراطيين في مجلس النواب لصالح تعديل يستهدف خفض المساعدات العسكرية لإسرائيل، في تحول لافت عن مستوى التوافق الحزبي الذي ساد في العقود السابقة. وفي الوقت نفسه، ظل داخل الحزب الديمقراطي تيار واسع يؤيد استمرار المساعدات مع فرض

وتكتسب هذه التحولات أهميتها من طبيعتها الجبلية. فالأجيال التي تنظر اليوم إلى إسرائيل بصورة أكثر نقدا هي نفسها التي ستتدخل تدريجيا إلى الكونجرس والإدارة ومراكز البحث والإعلام والجامعات. ومن ثم فإن إسرائيل لا تواجه فقط خلافا مع إدارة أمريكية بعينها، وإنما تواجه احتمال تغير البيئة السياسية والاجتماعية التي تنتج الموقف الأمريكي منها.

وهنا تتجاوز القضية حدود الحرب في غزة. فقد أصبحت إسرائيل حاضرة داخل نقاش أمريكي أوسع حول حقوق الإنسان، والقانون الدولي، واستخدام القوة، والالتزام الأمريكي بالشرق الأوسط، وحدود العلاقة بين المصالح الأمريكية ومطالب الحكومة الحليفة.

ومن هنا يمكن فهم التحذيرات التي تصدر من داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. فتامير هابمان لم يضع القضية في إطار خلاف مؤقت مع الإدارة الأمريكية، وإنما جعلها جزءا من نقاش حول «اليوم التالي لترامب»، وفقدان شبكة الأمان الأمريكية على حد تعبيره. وعندما يضع معهد دراسات الأمن القومي على جدول مؤتمره سؤالاً بعنوان «خطر فقدان الدعم الأمريكي في اليوم التالي لترامب»، فإن ذلك يعكس إدراكا داخل دوائر التفكير الأمني الإسرائيلية بأن العلاقة مع واشنطن تدخل مرحلة تحتاج فيها إسرائيل إلى إعادة تقييم أسسها السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة.

نخلص من ذلك إلى أن التغير الأهم في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل قد لا يظهر في صورة قرار أمريكي واحد يقطع المساعدات أو ينهي التحالف، وإنما في تغير تدريجي في شروط إنتاج الدعم الأمريكي وحدوده السياسية. فمازالت إسرائيل تحصل على دعم عسكري وسياسي واسع، لكن هذا الدعم أصبح أكثر تعرضا للنقاش داخل الإدارة والكونجرس والمجتمع الأمريكي، وأكثر ارتباطا بالحسابات الأمريكية والإقليمية.

استشراف مستقبل العلاقات

بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات

إن مستقبل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية محكوم بعدم حسم الصراعات الإقليمية الكبرى، حيث تتشابك حسابات البيت الأبيض مع التحديات الميدانية على النحو التالي:

١- الملف الإيراني والبرنامج النووي

تظل مواجهة النفوذ الإيراني والنووي نقطة التقاء استراتيجية كبرى بين واشنطن وتل أبيب بغض النظر عن هوية الحكومة الإسرائيلية القادمة. وعلى الرغم من الاتفاق على الهدف النهائي، قد يظهر خلاف تكتيكي حول توقفت وحدود الضربات العسكرية، إذ تميل تيارات داخل الإدارة الأمريكية، مثل تيار أمريكا أولا، إلى تفادي حرب إقليمية واسعة، بينما تسعى إسرائيل إلى عمل حاسم لإزالة التهديد الوجودي.

٢- الجبهة اللبنانية وحزب الله

تدعم واشنطن توجه إسرائيل لإزالة تهديد حزب الله، لكنها تضغط بقوة لمنع انزلاق الأوضاع إلى حرب إقليمية مدمرة تعرقل خطط التسوية السياسية والاستقرار الإقليمي. لذلك فإن أي تصعيد إسرائيلي واسع في بيروت قد يقابل بتحفظات دبلوماسية أمريكية مع استمرار الدعم الاستخباراتي والعسكري الأساسي.

٣- الحوثيون وأمن البحر الأحمر

تشترك واشنطن وتل أبيب في مصلحة حيوية لتأمين خطوط الملاحة الدولية في باب المندب والبحر الأحمر في وجه هجمات الحوثيين. لذلك قد يمثل الملف ساحة للتنسيق العملياتي والعسكري المباشر، حيث تعتمد إسرائيل جزئيا على التحالفات التي تقودها واشنطن لاحتواء التهديد البحري، مع احتفاظها بحق الرد المباشر عند الضرورة.

٤- ملف غزة واليوم التالي

يعد هذا الملف بؤرة التوتر الأساسية بين الحكومتين الأمريكية

والإسرائيلية. فبينما تسعى إسرائيل إلى تحقيق حسم عسكري كامل، تضغط واشنطن باتجاه إيجاد أفق سياسي، وإدخال المساعدات الإنسانية، وتجنب إعادة الاحتلال الدائم للقطاع. واستمرار هذا التباين سيجعل صفقات التسليح والمساعدات عرضة لمزيد من النقاشات المشروطة داخل الكونجرس.

ثانياً: الصين وإسرائيل.. الاقتصاد تحت سقف التحالف الأمريكي

تطورت العلاقات الصينية الإسرائيلية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢، واتسعت مجالات التعاون التجاري والتكنولوجي والاستثماري. وشملت المصالح الإسرائيلية الوصول إلى الأسواق الصينية والاستفادة من الاستثمارات، فيما اهتمت بكين بالتكنولوجيا الإسرائيلية والموانئ والبنية التحتية وموقع إسرائيل ضمن شبكات التجارة الإقليمية.

غير أن هذه العلاقة ظلت محكومة بحقيقة أساسية: إسرائيل حليف وثيق للولايات المتحدة، والصين منافس استراتيجي لواشنطن. لذلك، كلما ارتفعت المخاوف الأمريكية من النفوذ الصيني في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والموانئ والبنية التحتية، تقلصت قدرة إسرائيل على التعامل مع الصين باعتبارها شريكا اقتصاديا مستقلا عن حساباتها الأمنية.

ثم جاءت حرب غزة لتضيف عاملا سياسيا إلى هذا التوتر. فقد انتقدت بكين العمليات الإسرائيلية، وتمسكت بخطابها الداعم لحل الدولتين، بينما تدهورت الثقة السياسية بين الجانبين. ومع ذلك، من المرجح أن تحاول الصين الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وأن تتجنب القطيعة الكاملة ما دامت قنوات التعاون تحقق لها مكاسب.

وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي التي عرضها معهد دراسات الأمن القومي، إلى أن حجم تجارة السلع بين الطرفين بلغ نحو ٢٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣.

أما الانتخابات الإسرائيلية، فقد تؤثر في نبذة الخطاب وفي إدارة الخلافات مع بكين. استمرار حكومة يمينية قد يرسخ التقارب السياسي مع واشنطن ويزيد حساسية إسرائيل تجاه المصالح الصينية في القطاعات الاستراتيجية. وقد تتجه حكومة بديلة إلى تخفيف حدة الخطاب ومحاولة حماية العلاقات التجارية، لكن قدرتها على تجاوز الاعتبارات الأمريكية ستظل محدودة.

ومن المتوقع في حال استمرار حكومة اليمين (نتنياهو)، أن يستمر الخطاب الحاد المتبادل، وتتزايد الإجراءات التقييدية والرمزية، مع تمسك إسرائيل بالتحالف المطلق مع واشنطن في مواجهة المد الصيني.

أما في حال تشكيل حكومة بديلة، فقد تشهد النبذة الدبلوماسية ميلا نحو التهدئة وإدارة الأزمات لتجنب مزيد من التدهور التجاري، لكن دون العودة إلى أجواء «الدفع» السابقة، إذ أن القيود الاستراتيجية والأمنية المرتبطة بواشنطن ثابتة لا تغيرها الانتخابات.

وبطبيعة الحال قد يؤثر عدم حسم الصراعات الإقليمية في كل من إيران، سوريا، لبنان، فلسطين على العلاقات بين الجانبين، فالصين تواصل اعتبار إيران شريكا استراتيجيا وتدعم تحركاتها أو مواقفها في المحافل الدولية، وهو ما تنظر إليه إسرائيل بوصفه تهديدا مباشرا لأمنها القومي.

وعلى الجبهة الفلسطينية، تتمسك الصين بحل الدولتين وتبدي انحيازا للرواية الفلسطينية في المحافل الدولية، مما يظل حاجزا سياسيا منيعا يمنع أي تقارب دبلوماسي حقيقي مع أي حكومة إسرائيلية في المنظور القريب.

لذلك، ترجح هذه الورقة استمرار حالة البرود السياسي بين الصين وإسرائيل بعد الانتخابات الإسرائيلية، بالتوازي مع محاولات الحفاظ على المصالح الاقتصادية الممكنة. ولا تبدو عودة العلاقات إلى مستوى الثقة السابق مرجحة في المدى القريب، ما دامت الحرب وتداعياتها السياسية قائمة، وما دام التنافس الأمريكي الصيني يفرض



نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ستؤثر في نبرة السياسة الخارجية وفي أساليب إدارة الخلافات، لكنها لن تلغي القيود الاستراتيجية التي تحكم هذه العلاقات.

ويظل الارتباط الأمني والعسكري بواشنطن العامل الأكثر تأثيراً في هامش الحركة الإسرائيلي، في حين تفرض المنافسة الأمريكية الصينية حدوداً على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع بكين، وتبقى العلاقة مع موسكو محكومة بتوازنات النفوذ والتطورات الميدانية، خصوصاً في سوريا وإيران.

وعليه، فإن التحدي الأساسي أمام الحكومة الإسرائيلية المقبلة يتمثل في إدارة التوتر بين متطلبات التحالف الأمريكي، والمصالح الاقتصادية مع الصين، والحاجة إلى تجنب الصدام مع روسيا في ساحات النفوذ الإقليمي. وستتحدد قدرة إسرائيل على المناورة بقدر ما تسمح به التحولات داخل الولايات المتحدة، ومواقف الرأي العام والكونجرس، ومسارات الصراعات الإقليمية، لا بمجرد هوية الائتلاف الحاكم في تل أبيب.

الإسرائيلية المقبلة ستحدد وحدها اتجاه العلاقة مع روسيا. فقد تدفع حكومة يمينية إلى مواصلة سياسة إدارة الأزمات، بينما قد تتخذ حكومة أكثر قرباً من المعسكر الغربي مواقف سياسية أشد وضوحاً تجاه موسكو. لكن العامل الحاسم سيظل مرتبطاً بموازنين القوى في سوريا، وبالعلاقة الروسية الإيرانية، وبطبيعة التفاهات الأمريكية الروسية في المنطقة.

لذلك من المرجح أن تستمر العلاقة الروسية الإسرائيلية في نطاق من البراجماتية الحذرة، مع احتمال ارتفاع التوتر حين تتعارض التحركات الإسرائيلية مع المصالح الروسية أو مع حسابات موسكو الإقليمية. وبالنسبة إلى مصر، فإن الحفاظ على علاقات متوازنة مع روسيا يتيح تنويع الشراكات الدولية، ودعم التحرك الدبلوماسي في الملفات الإقليمية، مع تجنب الانخراط في استقطاب يضع القاهرة أمام خيارات صفرية.

خاتمة

تكشف القراءة السابقة أن العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والصين وروسيا تتحرك ضمن بيئة دولية وإقليمية متغيرة، وأن

استغلال الأراضي السورية لنقل السلاح أو بناء قدرات عسكرية تهددها. ومن ثم، فإن العلاقة بين الطرفين تظل رهينة تطورات الميدان، أكثر من ارتباطها بتفاهات سياسي شامل.

وتتوقف التوقعات على قدرة روسيا على الحفاظ على حضور مؤثر في الشرق الأوسط، وعلى مستوى التعاون الروسي الإيراني. فإذا تعزز التنسيق بين موسكو وطهران، ازدادت مخاوف إسرائيل من انتقال قدرات عسكرية أو تكنولوجية إلى خصومها، وإذا تراجعت قدرة روسيا على التأثير الميداني، فقد تنقل بعض قنوات التنسيق السابقة، وتزداد مسؤولية إسرائيل عن إدارة المخاطر التي تحيط بعملياتها.

أما في الملف الفلسطيني، فقد تستمر موسكو في توظيف دعمها السياسي لحل الدولتين وعلاقاتها مع الأطراف الفلسطينية لتعزيز موقعها الدبلوماسي ومنافسة النفوذ الأمريكي. وهذا قد يقلل فرص استعادة الثقة السياسية بينها وبين إسرائيل، لكنه لا يمنع استمرار الاتصالات حين تفرضها الضرورة الأمنية.

ولا ينبغي افتراض أن هوية الحكومة

قيوداً على خيارات إسرائيل.

ثالثاً: روسيا وإسرائيل.. إدارة التناقضات في ساحات النفوذ

تختلف العلاقة الروسية الإسرائيلية عن العلاقة مع الولايات المتحدة، فهي تقوم على المصالح المتبادلة وإدارة التنافس، مع غياب تحالف استراتيجي مستقر. وقد فرض الوجود العسكري الروسي في سوريا منذ عام ٢٠١٥ ضرورة تنسيق أمني لتجنب الاحتكاك المباشر، بينما احتفظت موسكو بعلاقات مع إيران وأطراف فلسطينية وقوى إقليمية ترى فيها إسرائيل مصادر تهديد.

وساعدت الروابط الثقافية والسكانية، بما في ذلك وجود شريحة واسعة من الناطقين بالروسية في إسرائيل، على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة. لكن هذه الروابط لم تمنع اتساع الخلافات بعد حرب غزة، ولا التباين بشأن إيران وسوريا وموقع روسيا في النظام الدولي.

تستخدم موسكو علاقاتها الإقليمية للحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط، ولإظهار أن قدرتها على التأثير لم تنته مع تراجع بعض مواقعها العسكرية. أما إسرائيل، فتسعى إلى منع خصومها من

استطلاعات الرأي العام في إسرائيل من أداة للقياس الإحصائي إلى سلاح لهندسة المشهد الانتخابي



د. عبده رمضان كامل

كبير مذيعين بالإذاعة العبرية المصرية
«كول كاهير» - الهيئة الوطنية للإعلام

مقدمة

تتجاوز استطلاعات الرأي العام في إسرائيل وظيفتها التقليدية كأداة للقياس الإحصائي ومجرد «مرآة» محايدة تعكس النوايا التصويتية، لتصبح فاعلا أساسيا ومحركا استراتيجيا يسهم في صناعة الحدث السياسي. ففي نظام برلماني يتسم بالسيولة الحزبية، والتفتت المنهجي، والاستقطاب الأيديولوجي الحاد، تحولت هذه الاستطلاعات إلى «أداة هندسية» تمارس تأثيرا نفسيا وتكتيكيا كبيرا على سلوك الناخبين؛ فهي تتحكم في قرارات قادة الأحزاب، وترسم خريطة التحالفات والانشقاقات قبل فتح صناديق الاقتراع بأسابيع، فضلا عن توظيفها المتزايد كسلاح للعبثية وتوجيه الرأي العام.

وتأسيسا على هذا الدور المحوري، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تفكيك ديناميكيات استطلاعات الرأي في إسرائيل عبر خمسة محاور رئيسية: تستهل الورقة بتحديد الأسئلة البحثية الجوهرية، لتنتقل بعدها إلى تحليل الآليات العملية لتوظيف الاستطلاعات في «لعبة الانتخابات». وعبر مقارنة نقدية، يأتي المحور الثالث لبيان التباينات المنهجية والسياسية بين وسائل

الإعلام، متخذا من أزمة استطلاعات «القناة ١٤» نموذجا تطبيقيا. كما تستعرض الورقة أبرز النماذج التاريخية التي عجزت فيها الأرقام عن قراءة الصناديق، وتختتم الورقة بتحليل ما يمكن تسميته بـ «العوامل المرجحة» الديموجرافية والطائفة التي تظل عصية على الاستطلاع وتمتلك الكلمة الفصل في تحديد هوية الائتلاف الحاكم.

أولا: تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين استطلاعات الرأي والمشهد الانتخابي الإسرائيلي، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١. كيف تحولت استطلاعات الرأي في إسرائيل من مجرد «أداة قياس» إلى «أداة توجيه» هندسية تؤثر في قرارات الأحزاب وسلوك الناخبين؟

٢. ما العوامل الهيكلية والديموجرافية (مثل «نسبة الحسم»، و«الناخب الخفي») التي تجعل المشهد الإسرائيلي شديد العصيان على التوقع الإحصائي الدقيق؟

٣. إلى أي مدى تتباين نتائج الاستطلاعات باختلاف وسائل الإعلام الإسرائيلية (الصحف والقنوات التلفزيونية)، وما الدوافع المنهجية

أو السياسية وراء هذا التباين؟

٤. كيف يمكن قراءة التناقض التاريخي بين ما تظهره أرقام الاستطلاعات وبين النتائج الفعلية التي تفرزها صناديق الاقتراع؟

ثانيا: دور استطلاعات الرأي في «لعبة الانتخابات» (مع نماذج تطبيقية)

تلعب استطلاعات الرأي دورا استراتيجيا في هندسة المشهد الانتخابي، وذلك عبر مسارات رئيسية:

١- هندسة التحالفات

والانشقاقات: استطلاعات الرأي هي البوصلة التي تحدد بقاء الأحزاب أو اختفاءها من المشهد الانتخابي. حينما يتأرجح حزب حول «نسبة الحسم» (٢٥٪ من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة)، يصبح الاندماج ضرورة حتمية. على سبيل المثال لا الحصر، أسهمت الاستطلاعات في انتخابات ٢٠٢٠ في إجبار حزبي «العمل» و«ميرتس» على التحالف لإنقاذ نفسيهما، وبالفعل، نجح تحالفهما في اجتياز نسبة الحسم. أما في انتخابات عام ٢٠٢٢ تجاهل حزب «العمل» استطلاعات الرأي ورفض التحالف مع «ميرتس»، وكانت النتيجة سقوط ميرتس تحت نسبة الحسم بفارق ضئيل، مما

أهدى معسكر اليمين الأغلبية.

٢- التصويت الاستراتيجي وحملات الاستغاثة الانتخابية:

تستخدم الاستطلاعات كسلاح نفسي؛ لتخويف الناخبين ودفعهم لتغيير تصويتهم في اللحظات الأخيرة. على سبيل المثال، أظهرت استطلاعات الرأي في انتخابات عام ٢٠١٥ تفوق قائمة «المعسكر الصهيوني». استغل بنيامين نتنياهو هذه الأرقام لإطلاق حملة تخويف محذرا من سقوط حكم اليمين حينما قال جملته الشهيرة «يتدفق العرب بجموع غفيرة إلى صناديق الاقتراع»، مما دفع ناخبي اليمين لترك أحزابهم الصغيرة (مثل «البيت اليهودي») والتصويت لليكود مباشرة، لينتصر الأخير بـ ٣٠ مقعدا في مفاجأة مدوية.

٣- صناعة نفوذ سياسي يفوق الحجم الفعلي للحزب

منحت الاستطلاعات في انتخابات عام ٢٠٢١ حزب «يميننا» بقيادة نفتالي بينيت ٧ مقاعد فقط، لكنها أظهرت أن كلا المعسكرين لا يمتلكان الأغلبية بدونه. أسهم ذلك الأمر في تضخيم قوة بينيت التفاوضية، لدرجة مكنته من الوصول إلى رئاسة الوزراء بهذا العدد الضئيل من المقاعد.

• **تباين نسبة المشاركة:** تفترض الاستطلاعات عادة معدل مشاركة متساو بين جميع الشرائح، لكن الواقع يختلف؛ فارتفاع نسبة تصويت المجتمع العربي، على سبيل المثال، يغير قيمة «المقعد» ويرفع نسبة الحسم، مما قد يسقط أحزابا يهودية صغيرة.

• **المجموعات المغلقة (الحريديم):** يصعب أخذ عينات دقيقة من المجتمع الحريدي؛ إذ يخضع تصويته لتوجيهات الحاخامات في اللحظات الأخيرة، مما يجعل كتلتهم محصنة ضد تقلبات الاستطلاعات التلفزيونية. فالناخب الحريدي في الغالب لا يختار حزبه بناءً على قناة شخصية بالبرامج السياسية، ولا يتأثر بالمناظرات أو الحملات الانتخابية، وإنما قرار التصويت يصدر على شكل «فتوى» أو توجيه ديني ملزم من كبار الحاخامات، وغالباً ما يصدر هذا التوجيه قبل الانتخابات بأيام أو ساعات قليلة.

الخاتمة وأهم النتائج

وبعد فقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: تتطلب قراءة استطلاعات الرأي الإسرائيلية تجاوز لغة الأرقام المجردة، والنظر إليها كأداة سياسية وديناميكية تتفاعل مع المشهد وتؤثر فيه لحظة بلحظة.

ثانياً: لم تعد الاستطلاعات مجرد مقياس محايد للشارع، بل تحولت إلى سلاح فاعل يُستخدم لرفع معنويات معسكر ما، أو نشر الذعر واستدعاء التصويت التكتيكي، أو حتى التلاعب المنهجي عبر أسئلة موجهة كما كشفت أزمة القناة ١٤.

ثالثاً: المعيار الأهم والعمل في قراءة أي استطلاع ليس التنبؤ بعدد مقاعد كل حزب منفرداً، بل تقييم فرص نجاح هذه الأحزاب في الانخراط معاً لتشكيل ائتلاف حاكم ومستقر يتجاوز عتبة الـ ٦١ مقعداً.

رابعاً: تنتهي صلاحية أرقام الاستطلاعات تماماً بمجرد إغلاق صناديق الاقتراع، لتبدأ على الفور معركة سياسية أخرى لا تقل حدة ممثلة في مساومات ومفاوضات تشكيل الحكومة.

مichaël جلعاد: Michael (Gilead) من أن نشر استطلاعات تعكس «صورة مصطنعة» تفيد طرفاً معيناً قد يخلق فجوة هائلة بين توقعات الجمهور والنتائج الحقيقية للصناديق. قد تُستغل هذه الفجوة لاحقاً لترويج نظريات مؤامرة حول «تزوير الانتخابات» إذا خسر المعسكر الذي كانت الاستطلاعات تظهره فائزاً.

رابعاً: النماذج التاريخية لفشل الاستطلاعات في التوقع

للتأكيد أن الاستطلاعات هي مؤشر وليس حقيقة مطلقة، يمكن استعراض أبرز الإخفاقات التاريخية:

• **صدمة ١٩٩٦ (الناخب الخفي):** أجمعت الاستطلاعات على فوز شمعون بيريز في الانتخابات، واستيقظ الإسرائيليون صباحاً على فوز نتنياهو؛ حيث فشلت الاستطلاعات وحتى نتيجة العينة التلفزيونية في رصد «الناخب الخفي» اليميني والديني.

• **مفاجأة ٢٠٠٦ (التصويت الاحتجاجي):** توقعت الاستطلاعات فشل حزب «المتقاعدين» (المعروف اختصاراً باسم «جيل») في تجاوز نسبة الحسم، ليتفاجأ الجميع بحصده ٧ مقاعد بسبب «تصويت احتجاجي» عفوي في اللحظات الأخيرة.

• **الصعود الصامت عام ٢٠١٣:** منحت الاستطلاعات حزب «بيش عتيدي» ١١ مقعداً، لكنه حصده ١٩ مقعداً؛ بسبب قرار مفاجئ من الطبقة الوسطى المترددة اتخذته عند الإدلاء بصوتها.

• **انهيار اليمين الجديد ٢٠١٩:** منحت الاستطلاعات تحالف «اليمين الجديد» (نفتالي بينيت وأيليت شاكيد) ٥-٦ مقاعد بأريحية. النتيجة: فشل الحزب في اجتياز نسبة الحسم بفارق ١٤٠٠ صوت فقط، وعدم دخوله الكنيست.

خامساً: العوامل المرجحة ومعدلات المشاركة

تظل هناك عوامل هيكلية خارج سيطرة الاستطلاعات، وتُعد المحرك الفعلي للنتائج:

المنهجيات بين القنوات الثلاث، تختلف النتائج أحياناً في مقعد أو مقعدين، ويرجع ذلك إلى كيفية معالجة كل خبير لأصوات «الناخبين المترددين» (هل يتم توزيعهم نسبياً على الأحزاب، أم يتم استبعادهم من الحسبة المبدئية؟). كما تبرز حدة التباين بينها في يوم الانتخابات في نتيجة ما يُسمى بـ «العينة»؛ حيث تتضارب النتائج الأولية بشكل يعكس صعوبة أخذ عينات دقيقة من الناخبين في ساعات الانتخاب الأخيرة.

• القناة ١٤ (اليمنية المحافظة) «التوجيه»؛ تظهر القناة ١٤

باستمرار نتائج أكثر إيجابية لمعسكر اليمين مقارنة بالقنوات الأخرى. وقد برز هذا التباين بشكل فج في الانتخابات الحالية، مما أدى إلى أزمة قانونية تسلط الضوء على خطورة الاستطلاعات كأداة «لتشكيل» الوعي وليس فقط «قياسه». تم تقديم شكوى ضد القناة إلى رئيس اللجنة العامة للانتخابات. ركزت الشكوى على أن استطلاعات القناة قد تتجاوز القياس إلى حد «صناعة النتائج»، مستندة إلى اتهامات تشمل:

١. **صياغة أسئلة موجهة:** جاء في الشكوى أن الاستطلاعات تضمنت أسئلة مثل: «ما أكثر شيء تحبه في بنيامين نتنياهو؟» مقابل «ما أقل شيء تحبه في جادي أيزنكوت؟»، دون طرح أسئلة معاكسة. ومثل هذا الأسلوب قد يؤثر نفسياً على المشارك في استطلاع الرأي قبل سؤاله عن طبيعة تصويته.

٢. **استخدام مصطلحات مضللة وإخفاء البيانات:** تم اتهام شركة الأبحاث التي تقوم بإجراء استطلاع الرأي لصالح القناة بنشر ما أسمته «نسباً مثوية خام» بينما أظهرت الحسابات الرياضية أن هذه الأرقام خضعت لعمليات معالجة ولم تكن انعكاساً مباشراً لردود العينة المستطلعة، إضافة إلى التعتيم على كيفية احتساب فئة «المترددين».

٣. **خطر تقويض الثقة بالنتائج:** حذر خبراء (مثل البروفيسور ليئور شيفر: Lior Sheffer، والبروفيسور

ثالثاً: الفروق والتباين بين استطلاعات وسائل الإعلام المختلفة (الصحف والقنوات التلفزيونية)

لا تعتبر الاستطلاعات الإسرائيلية كتلة متجانسة؛ فالنتائج تتباين بشكل ملحوظ بناءً على المنصة الإعلامية الناشرة (صحيفة كانت أم قناة) ومعهد الأبحاث المتعاقد معها. تعكس هذه الوسائل، بانحيازاتها التحريرية والأيدولوجية، المشهد الانتخابي من زوايا مختلفة، ويتضح هذا التباين في المستويات التالية:

١- **استطلاعات الصحف الكبرى:** تلعب الصحف الإسرائيلية دوراً محورياً من خلال نشر «استطلاعات نهاية الأسبوع» (عادة يوم الجمعة). تتميز استطلاعات الصحف بأنها تتيح مساحة أكبر لطرح أسئلة سياسية واجتماعية مركبة مقارنة بالتلفزيون الذي يركز غالباً على «سباق المقاعد». ومع ذلك، تظهر التوجهات الأيدولوجية للصحف في طبيعة الأسئلة والنتائج:

• **صحيفة يديعوت أحرونوت ومعاريف:** تمثلان التيار السائد (الوسط/يمين الوسط). تركز استطلاعاتهما على مدى ملائمة المرشحين لرئاسة الوزراء والتحالفات الممكنة.

• **صحيفة إسرائيل هيوم:** صحيفة يمينية (تُعرف تاريخياً بقربها من نتنياهو). تظهر استطلاعاتها غالباً قوة أكبر لمعسكر اليمين، وتركز أسئلتها على القضايا الأمنية التي تخدم الخطاب اليميني.

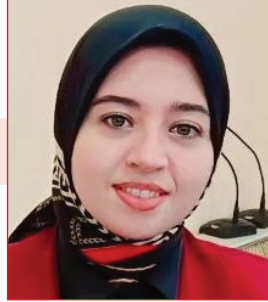
• **صحيفة هآرتس:** صحيفة يسارية ليبرالية. تتعاون مع معاهد محددة، وغالباً ما تتضمن استطلاعاتها أسئلة معمقة حول قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعلاقة مع الفلسطينيين، وهي زوايا قد تتجاهلها استطلاعات الصحف الأخرى.

٢. **استطلاعات القنوات التلفزيونية الرئيسية (١٢، ١٣، ١١kan):**

تتميز بطابعها السريع، وتعتمد على كبار خبراء الإحصاء. ورغم تقارب

نتنياهو والصراع السياسي في الإعلام الإسرائيلي خلال انتخابات 2026:

دراسة مقارنة للأطر الإعلامية



د/مروة محمد كيلاني

باحثة بوحدة الدراسات الإسرائيلية

مقدمة

تُشكل الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٢٦ محطة مهمة لفهم طبيعة الصراع السياسي داخل إسرائيل، في ظل التدايعات المستمرة لأحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، والحرب على غزة، وتصاعد الجدل حول مسؤولية القيادة السياسية والأمنية، إلى جانب القضايا القانونية المرتبطة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والخلافات داخل الائتلاف الحاكم، ومحاولات المعارضة إعادة تشكيل موازين القوى السياسية. وفي هذا السياق، لا تقتصر أهمية الانتخابات على التنافس بين الأحزاب والمرشحين، بل تمتد إلى الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تحديد القضايا المطروحة للنقاش العام، وتفسير الأحداث، وتشكيل صورة القيادة السياسية أمام الناخبين.

وتنبع أهمية دراسة الإعلام الإسرائيلي خلال هذه الانتخابات من تعدد اتجاهاته وتباين أولوياته التحريرية والسياسية؛ إذ تختلف وسائل الإعلام في طريقة تناولها لنتنياهو ومنافسيه، وفي إبرازها للقضايا الأمنية والاقتصادية والقانونية، وكذلك في تفسيرها لإخفاقات السابع من أكتوبر ومستقبل الحكومة الإسرائيلية. كما أسهم تطور الحملات الرقمية واستخدام منصات التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي في توسيع أدوات التأثير

الانتخابي، وإضفاء أبعاد جديدة على الصراع الإعلامي بين القوى السياسية.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا البحث "نتنياهو والصراع السياسي في الإعلام الإسرائيلي خلال انتخابات ٢٠٢٦: دراسة مقارنة للأطر الإعلامية"، من خلال تحليل أوجه الاختلاف في التغطية الإعلامية للانتخابات، وأساليب الدعاية وبناء صورة المرشحين، وكيفية توظيف قضايا المسؤولية السياسية والملفات القانونية والأمنية في التنافس الانتخابي. ويسعى البحث إلى الكشف عن الكيفية التي تُقدّم بها القضايا والفاعلون السياسيون داخل وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، ومدى اختلاف الأطر الإعلامية المستخدمة في تفسير الأحداث وتوجيه الاهتمام نحو قضايا بعينها، بما يساعد على فهم العلاقة بين الإعلام والصراع السياسي في إسرائيل خلال هذه المرحلة الانتخابية.

المحور الأول: اختلاف التغطية الإعلامية للانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦

١- صحيفة "يسرائيل هيوم"

في مقال الرأي المنشور في ٣١ يناير ٢٠٢٦ بعنوان «نتنياهو يحدد رواية الانتخابات والمعارضة نائمة»، تناولت الصحيفة كيفية تقديم نتنياهو نفسه للناخبين باعتباره صاحب الفضل في إعادة الرهائن،

٣- القناة ١٢ وموقع N١٢:

برز في تغطية القناة ١٢ ملف التحذيرات التي قيل إنها وصلت إلى نتنياهو قبل هجوم ٧ أكتوبر. وقد أشار تقرير لاحق في صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" إلى أن نتنياهو رفع دعاوى ضد عدد من وسائل الإعلام والصحفيين، من بينهم جهات مرتبطة بالقناة ١٢، بسبب تقارير عن تحذيرات مصرية وإماراتية سابقة للهجوم. وتكشف هذه الواقعة أن التقارير الصحفية المتعلقة بمسؤولية القيادة عن ٧ أكتوبر أصبحت جزءاً مباشراً من الصراع الانتخابي، وأن الخلاف لم يعد مقتصرًا على مضمون التقارير، بل امتد إلى المواجهة القانونية بين رئيس الوزراء، ووسائل الإعلام.

٤- صحيفة "هآرتس":

برزت هآرتس ضمن وسائل الإعلام التي تناولت التقارير المتعلقة بالتحذيرات السابقة لهجوم ٧ أكتوبر، وهي من المؤسسات التي ذكرها حزب الليكود ضمن وسائل الإعلام التي رفع نتنياهو دعاوى ضدها في هذا الملف. ويعكس ذلك حضور مسألة المسؤولية السياسية والأمنية في تغطيتها للصراع الانتخابي، مع ضرورة التمييز بين ما تنشره الصحيفة من تقارير وبين ما يورده نتنياهو أو حزبه ردًا عليها؛ فوجود دعوى قضائية لا يثبت وحده صحة الادعاءات أو بطلانها.

وأشارت إلى أن هذه الرواية تُهمّش أدواراً أخرى، منها دور الجيش والولايات المتحدة. كما انتقدت المقالة المعارضة بسبب عدم استثمارها ملفات سياسية مهمة، من بينها إخفاقات ٧ أكتوبر، وقانون التجنيد، والموازنة، في مواجهة نتنياهو انتخابياً. وبذلك ركزت المقالة على قدرة نتنياهو على تحديد القضايا التي تدور حولها المنافسة، وعلى قصور المعارضة في فرض رواية سياسية بديلة.

٢- صحيفة "يديعوت أحرونوت" وموقع "واينت":

ركز موقع واينت في تغطيته لاتفاقيات فائض الأصوات في سبتمبر ٢٠٢٦ على ترتيبات الأحزاب المعارضة لنتنياهو، موضّحاً أن "نفالي بينيت" و"أفيجدور ليبرمان" اتفقا على التعاون في توزيع المقاعد المتبقية، بينما أبرم حزب "جادي أيزنكوت" اتفاقاً مع حزب الديمقراطي برئاسة "ياثير جولان". وفي المقابل، تناول التقرير اتجاه نتنياهو إلى الاتفاق مع "بتسلئيل سموتريتش"، وما قد يترتب على ذلك من تعقيدات في علاقات أحزاب اليمين، خصوصاً حزب إيتار بن غفير. وهكذا قدمت التغطية الانتخابية باعتبارها منافسة لا تتوقف عند شعبية كل حزب، بل تتصل أيضاً بقدرة الأحزاب على تنسيق تحالفاتها وتجذب ضياع الأصوات.

٥- صحيفة "تايمز أوف إسرائيل":

نشرت الصحيفة في ٤ أكتوبر ٢٠٢٦ تقريراً عن قرار رئيس لجنة الانتخابات المركزية إلزام ننتياهو بإزالة أو تعديل خمسة مقاطع فيديو بسبب مخالفتها قواعد الدعاية الانتخابية، وأوضح التقرير أن بعض المقاطع تضمنت خطابات ألقاها ننتياهو باستخدام موارد عامة، ومن بينها مقاطع مرتبطة بزيارات ومناسبات عسكرية. وفي ٦ أكتوبر، نشرت الصحيفة تقريراً آخر عن قرار إزالة فيديو صُور في قاعدة جوية، بعدما رأت لجنة الانتخابات أنه تضمن عناصر دعائية انتخابية، وأن ننتياهو استخدم صيغة المتكلم بصورة متكررة. وتوضح هذه الوقائع أن بناء صورة المرشح لم يكن مجرد مسألة اختيار الرسائل والصور، بل ارتبط أيضاً بحدود استخدام المنصب والموارد العامة في الدعاية.

تكشف التغطيات عن ثلاثة أنماط محددة في بناء الصورة الانتخابية: استخدام الرسائل الأمنية لتقديم ننتياهو باعتباره قائداً يتعامل مع التهديدات؛ والصراع الإعلامي حول المسؤولية عن ٧ أكتوبر وما يرتبط به من اتهامات وردود؛ وتزايد أهمية الفيديوهات والمحتوى الرقمي في التأثير في الجمهور. وفي المقابل، أظهرت تقارير لجنة الانتخابات أن بعض المواد الدعائية أثارت اعتراضات قانونية بسبب طريقة استخدامها أو ارتباطها بموارد عامة. كما قدم رصد «العين السابعة» دليلاً على انتشار سرديات دعائية مضللة على القنوات

التلفزيونية، مع تركّز أكثر من نصف الحالات التي رصدها على القناة ١٤ خلال الفترة التي تناولها التحليل.

المحور الثالث: المسؤولية السياسية والقانون ومستقبل الحكومة في وسائل الإعلام الإسرائيلية

١- موقع واينت:

في تقرير نُشر في أكتوبر ٢٠٢٦ بعنوان "وعد ننتياهو بإجابات بعد ٧ أكتوبر، وبعد ثلاث سنوات



السرديات الدعائية المضللة وغير الملائمة على القنوات التلفزيونية خلال يونيو ويوليو. وذكر التحليل أن أكثر من نصف الحالات التي رصدها ظهرت على القناة ١٤، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أن القنوات الأخرى لم تكن خالية تماماً من هذه الظاهرة. وتُعد هذه نتيجة محددة للدراسة التي أجراها الموقع خلال الفترة المذكورة، وليست حكماً على كل ما بثته القناة أو على جميع تغطيتها الانتخابية. لكنها تقدم مؤشراً على الدور الذي أدته القناة في تداول الرسائل الدعائية خلال الحملة، وعلى أهمية التمييز بين الخبر، والتعليق السياسي، والرسالة التي تسعى إلى التأثير في الجمهور.

٤- صحيفة "جيروزالم بوست":

تناولت الصحيفة في يوليو ٢٠٢٦ مسألة القواعد المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية، ويتصل هذا الملف بتطور الدعاية السياسية من الصور والخطب التقليدية إلى المواد الرقمية التي يمكن إنتاجها أو تعديلها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وتبرز أهمية هذه القضية في أن المحتوى المصنوع أو المعدل قد يؤثر في صورة المرشح، أو يقدم تصريحات ومواقف في سياق مضلل، ما يجعل الشفافية بشأن مصدر المادة الرقمية جزءاً من النقاش حول نزاهة الحملة.

ملاحظة توثيقية: يلزم الرجوع إلى النص الأصلي للمقال قبل نسبة تفاصيل محددة إليه تتجاوز عنوانه وموضوعه.

٥- صحيفة "جيروزالم بوست"

تناولت الصحيفة، في مقال رأي نُشر في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٦ بعنوان «كل شيء هادئ على جبهة الانتخابات»: أين اختفت العناوين الصاخبة؟، مسألة تراجع حدة بعض العناوين الإعلامية خلال الحملة الانتخابية، رغم استمرار التنافس السياسي. وناقش المقال صعوبة متابعة الحملات في ظل تعدد أدوات نشر الرسائل السياسية، من الصور ومقاطع الفيديو إلى الميمات والخطب والمقابلات. وبذلك ركزت المعالجة على تغير شكل المنافسة الإعلامية، وعلى أن الحملات الحديثة لم تعد تعتمد على الأخبار التقليدية وحدها، بل على محتوى رقمي متنوع يصعب فصله عن الرسائل الانتخابية.

تُظهر هذه الأمثلة اختلافاً في زاوية التغطية: فقد ركز مقال الرأي في «يسرائيل هيوم» على رواية ننتياهو الانتخابية وأداء المعارضة، بينما سلط واينت الضوء على ترتيبات الأحزاب واتفاقات فائض الأصوات، وبرز في تغطية القناة ١٢، وهآرتس ملف التحذيرات السابقة لـ ٧ أكتوبر، في حين ناقشت «جيروزالم بوست» طبيعة التغطية الانتخابية وتغير أدواتها. وتوضح المقارنة أن الانتخابات قُدمت من خلال ملفات متداخلة تشمل صورة القيادة، والتحالفات الحزبية، والمسؤولية عن الإخفاقات الأمنية، وأدوات الاتصال السياسي.

المحور الثاني: الدعاية الانتخابية وبناء صورة المرشح في الإعلام الإسرائيلي

١- صحيفة "يسرائيل هيوم":

في تقرير نُشر يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٦ بعنوان «تحذير ننتياهو جزء من الحملة الانتخابية»، تناولت الصحيفة زيارة ننتياهو لقاعدة تل نوف الجوية وتصريحه بأن أعداء إسرائيل قد يحاولون مهاجمتها قبل الانتخابات. وأفاد التقرير بأن تحريات الصحيفة لم تكشف عن تحذير أمني محدد يؤكد قرب وقوع هجوم، مع إشارته إلى أن المؤسسات الأمنية تتعامل بحذر مع التقديرات

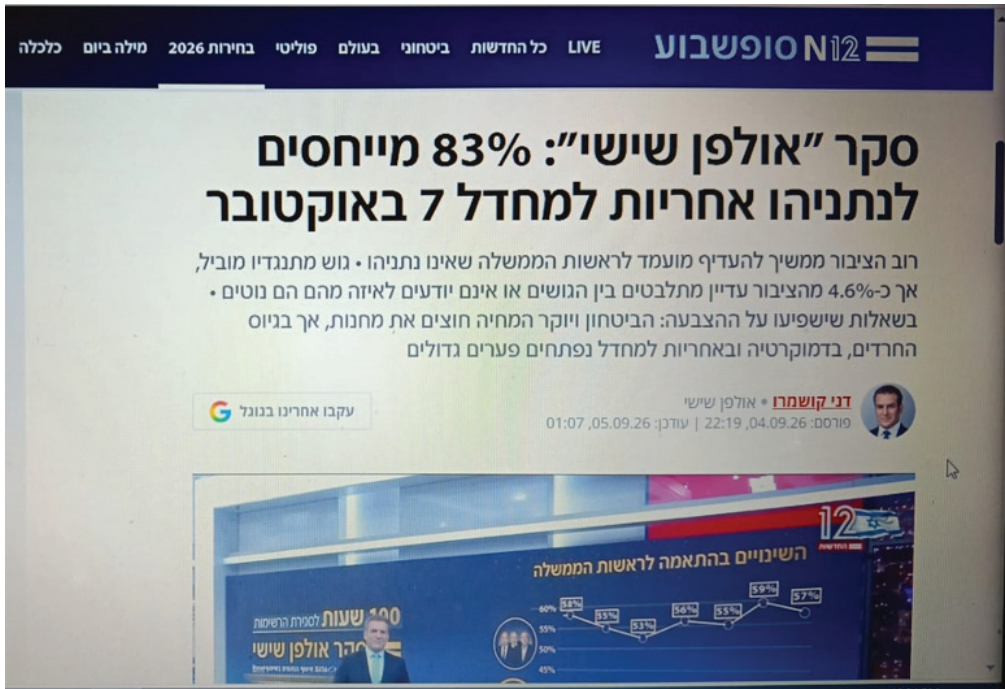
في ظل الوضع الإقليمي. وانطلاقاً من توقيت التصريح وطبيعة المعلومات المتاحة، طرح التقرير احتمال أن يكون التحذير جزءاً من الحملة الانتخابية. وتبرز هنا صورة ننتياهو بوصفه قائداً يركز على الأمن والتهديدات الخارجية، مقابل تساؤل صحفي حول العلاقة بين الرسالة الأمنية وتوقيتها الانتخابي.

٢- القناة ١٢ وموقع N1٢

أصبحت الفيديوهات والتصريحات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً من المواجهة الانتخابية حول صورة ننتياهو ومسؤوليته عن ٧ أكتوبر. ووفقاً لتقرير تايمز أوف إسرائيل بشأن الدعاوى التي رفعها ننتياهو على وسائل إعلام، فإن القناة ١٢ كانت من الجهات التي استهدفتها دعاوى مرتبطة بتقارير التحذيرات السابقة للهجوم. وتكشف هذه المواجهة عن وجود صراع على الرواية العامة: فالتقارير الإعلامية تثير أسئلة بشأن ما كان معروفاً قبل الهجوم، بينما يرفض ننتياهو هذه الروايات ويواجهها قانونياً. وهذا يجعل صورته الانتخابية موضع تنافس بين رواية تؤكد مسؤولية القيادة عن الإجابة عن أسئلة الإخفاقات، ورواية مضادة ترفض الاتهامات المنشورة.

٣- القناة ١٤:

تكتسب القناة ١٤ أهمية خاصة في دراسة الدعاية الانتخابية؛ إذ نشر موقع «العين السابعة» الإسرائيلي في سبتمبر ٢٠٢٦ تحليلاً لرصد



لا تزال إسرائيل تنتظر، تناولوا وابتدأ استمرار الخلاف حول تشكيل لجنة تحقيق في الإخفاقات التي سمحت بوقوع هجوم ٧ أكتوبر. وأشار التقرير إلى أن نتنياهو وعد بأن يجيب المسؤولين، بمن فيهم هو، عن الأسئلة المتعلقة بالهجوم، لكنه لم يؤسس لجنة تحقيق رسمية حتى وقت نشر التقرير. كما عرض الخلاف بين مطلب المعارضة تشكيل لجنة تحقيق رسمية مستقلة، وموقف نتنياهو الداعي إلى آلية يشارك الائتلاف والمعارضة في اختيار أعضائها. وبذلك قدم الموقع قضية التحقيق باعتبارها خلافًا حول توقيت التحقيق وطبيعته والجهة التي تختار أعضائه، لا مجرد خلاف على ضرورة معرفة ما حدث.

كما نشرت الصحيفة استطلاع رأي أجرته مؤسسة «أولبان شيشي» «أولفان شيشي» «أوضح أن ٨٣٪ يحملون نتنياهو مسؤولية التخلف عن سداد ديون ٧ أكتوبر. لا تزال غالبية الجمهور تفضل مرشحًا آخر لرئاسة الوزراء غير نتنياهو. يتصدر تحالف معارضي النتائج، لكن نحو ٤٦٪ من الجمهور ما زالوا مترددين بين التحالفين أو لا يعرفون أيهما يميلون إليه. أما فيما يتعلق بالقضايا التي ستؤثر على التصويت، فتتفق الأطياف على قضايا الأمن وتكاليف المعيشة، لكن ثمة فجوات كبيرة تتسع في حشد الحريديم، والديمقراطية، والمسؤولية عن التخلف عن السداد. وأوضح الاستطلاع أن كتلة معارضي نتنياهو لا تزال متقدمة. حتى في مسألة مدى ملاءمة المرشح لرئاسة الوزراء، لا يزال هناك تفوق لمرشح آخر غير نتنياهو. إلى جانب ذلك، تُحمّل أغلبية كبيرة من الجمهور رئيس الوزراء مسؤولية فشل انتخابات ٧ أكتوبر؛ إذ يقول ٥٨٪ إنه يتحمل المسؤولية الأكبر، بينما يُحمّله ٢٥٪ آخرون مسؤولية ضئيلة.

٢- صحيفة "تايمز أوف إسرائيل":

في تقريرها المنشور في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، تناولت الصحيفة إعلان حزب الليكود أن نتنياهو رفع

وفي هذه القضية تحديدًا، ينبغي التمييز بين مضمون التقارير التي نشرتها الصحيفة، والرّد السياسي والقانوني الذي قدمه نتنياهو وحزب الليكود؛ إذ تظل الادعاءات المتنازع عليها بحاجة إلى التحقق المستقل، ولا تكفي الدعوى القضائية وحدها للحسم في صحتها.

٦- صحيفة "يسرائيل هيوم":

في مقال الرأي المنشور في يناير ٢٠٢٦، تناولت الصحيفة ملفات قانون التجنيد والموازنة وعلاقات نتنياهو بالأحزاب الحريدية، إلى جانب مسؤولية الحكومة عن ٧ أكتوبر. وركز المقال على أن هذه القضايا كان من الممكن أن تتحول إلى نقاط ضغط انتخابية على نتنياهو، لكنه رأى أن المعارضة لم تستثمرها بالقدر الكافي. وتجمع هذه المعالجة بين قضية المسؤولية السياسية عن الإخفاقات الأمنية وبين الخلافات داخل الائتلاف حول التجنيد والموازنة، باعتبارها ملفات مترابطة في المنافسة على تشكيل الحكومة المقبلة.

توضح التغطيات أن قضية المسؤولية عن ٧ أكتوبر ارتبطت بثلاثة مسارات متداخلة: الخلاف حول تشكيل لجنة تحقيق مستقلة، والمواجهة القانونية بين نتنياهو

الخدمة العسكرية. ملاحظة توثيقية: ينبغي مراجعة النصين الأصليين قبل إدراج تفاصيل إضافية عن شهادة مندبلت أو مضمون مشروع القانون.

٤- وكالة رويترز:

في تقرير نُشر يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٢٦، تناولت رويترز تصريحات نتنياهو بأنه لا يسعى إلى شن هجوم استباقي جديد على إيران قبل الانتخابات. وأشار التقرير إلى أن خصومه اتهموه بإمكانية السعي إلى مواجهة عسكرية للتأثير في النخب، بينما أكد نتنياهو أنه لا يدعم شن هجوم استباقي قبل الاقتراع، مع تجديد تحذيراته من الرد بقوة إذا تعرضت إسرائيل للهجوم. ويضع التقرير الملف الإيراني ضمن سياق المنافسة الانتخابية، مع التمييز بين التصريحات المعلنة لنتنياهو واتهامات خصومه بشأن دوافعها.

٥- صحيفة "هآرتس":

برزت هآرتس ضمن وسائل الإعلام التي استهدفها نتنياهو بالدعوى المرتبطة بالتقارير عن التحذيرات السابقة لهجوم ٧ أكتوبر. ويضع ذلك الصحيفة في قلب الخلاف بشأن نشر المعلومات المتعلقة بمسؤولية القيادة السياسية والأمنية.

دعوى قضائية ضد وسائل إعلام وصحفيين بسبب تقارير أفادت بأن مسؤولين مصريين وإماراتيين حذروا من خطر محتمل قبل هجوم ٧ أكتوبر. وأورد التقرير أن الليكود وصف هذه التقارير بأنها مختلفة، في حين أن موضوع الدعوى نفسه يرتبط بمسألة ما إذا كانت تحذيرات قد وصلت إلى القيادة الإسرائيلية قبل الهجوم. وتظهر التغطية كيف انتقل ملف المسؤولية عن ٧ أكتوبر إلى مواجهة قانونية بين رئيس الوزراء وبعض وسائل الإعلام، في وقت أصبحت فيه القضية عنصرًا حاصرًا في النقاش الانتخابي.

٣- صحيفة "جيروزالم بوست":

نشرت الصحيفة في ٦ أكتوبر ٢٠٢٦ تقريرًا عن شهادة "أفنيير مندبلت"، المستشار القانوني السابق للحكومة، في سياق الجدل السياسي والقانوني المتصل بأحداث ٧ أكتوبر. وتناولت الصحيفة أيضًا، في تقرير بتاريخ ١٤ أكتوبر، الخلاف حول قانون تجنيد الحريديم وعلاقته بمستقبل الائتلاف. وتوضح هذه الملفات أن التنافس الانتخابي لا يدور حول شخصية رئيس الوزراء وحدها، بل يتصل كذلك بمستقبل التحالفات الحكومية، وبقدرة الائتلاف على التعامل مع مطالب الأحزاب الدينية والخلافات حول



والتصريحات السياسية والتفسيرات الصحفية، ومراعاة اختلاف التوجهات التحريرية وطبيعة المواد الإعلامية. وتؤكد هذه الدراسة أهمية مواصلة البحث في العلاقة بين الإعلام والسياسة في إسرائيل، ولا سيما في ظل التحولات الرقمية وتزايد التداخل بين العمل الصحفي والدعاية الانتخابية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات في تشكيل النقاش العام ومسارات التنافس على السلطة.

وبذلك، تفتح دراسة التغطية الإعلامية للانتخابات الإسرائيلية المجال لمزيد من البحوث المقارنة حول تأثير التحولات الرقمية في الخطاب السياسي، وحدود التداخل بين العمل الصحفي والدعاية الانتخابية، ودور الإعلام في صياغة النقاش حول المسؤولية السياسية ومستقبل الحكومة. وتظل المقارنة المنهجية بين التغطيات المختلفة مدخلًا أساسيًا لفهم كيفية إنتاج الروايات السياسية وتداولها، ومدى ارتباطها بطبيعة الصراع على السلطة في إسرائيل.

المسؤولية عن إخفاقات السابع من أكتوبر ٢٠٢٢، والملفات القانونية المرتبطة ببنيامين نتنياهو، والخلافات داخل الائتلاف الحاكم، ومستقبل التحالفات السياسية. وقد أظهرت المقارنة بين عدد من الصحف والمواقع الإخبارية والقنوات التلفزيونية اختلافًا في أولويات التغطية وأساليب تقديم القضايا والفاعلين السياسيين، بما يؤكد أن الإعلام لا يقتصر دوره على نقل التطورات الانتخابية، بل يسهم أيضًا في تشكيل الروايات المتنافسة حولها وتحديد القضايا التي تحظى باهتمام الجمهور.

كما أبرزت الدراسة تزايد أهمية الحملات الرقمية ومقاطع الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي في المنافسة الانتخابية، إلى جانب استمرار تأثير القضايا الأمنية والقانونية في تشكيل صورة المرشحين ومواقفهم. ومن ثم، فإن فهم الصراع السياسي في إسرائيل خلال الانتخابات يتطلب قراءة مقارنة للتغطيات الإعلامية، مع التمييز بين الوقائع المنشورة

في تقييم الحكومة وأدائها خلال التغطية الانتخابية.

٣- تداخل الإعلام بالدعاية والصراع السياسي: برز توظيف القضايا الأمنية والقانونية والفيديوهات الرقمية في تشكيل صورة المرشحين والتأثير في المنافسة الانتخابية، إلى جانب حضور السرديات الداعية والمعلومات المضللة في بعض التغطيات.

٤- عدم تجانس الإعلام الإسرائيلي: كشفت الدراسة عن اختلاف المعالجات الإعلامية للقضايا الانتخابية تبعًا لطبيعة الوسيلة ونوع المادة المنشورة، بما يؤكد ضرورة التمييز بين الخبر والرأي والتحليل، وعدم التعامل مع الإعلام الإسرائيلي باعتباره كتلة واحدة متجانسة.

خاتمة:

في ضوء ما تناولته الدراسة، يتضح أن التغطية الإعلامية للانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٢٦ تعكس جانبًا مهمًا من طبيعة الصراع السياسي داخل إسرائيل، حيث تتداخل المنافسة الحزبية مع قضايا

ووسائل إعلام تناولت التحذيرات السابقة للهجوم، والتنافس السياسي حول كيفية توظيف هذه القضية في الانتخابات. وفي الوقت نفسه، تناولت وسائل الإعلام ملفات أخرى تؤثر في مستقبل الائتلاف، مثل قانون تجنيد الحريديم، واتفاقات الأحزاب، والسياسة تجاه إيران. وبذلك ظهر الصراع الانتخابي بوصفه خلافًا على المسألة السياسية والقانونية، وعلى شكل الحكومة المقبلة، وعلى القضايا الأمنية التي تُقدّم للناخب باعتبارها أولويات المرحلة القادمة.

نتائج الدراسة:

١- تباين الأطر الإعلامية: أظهرت المقارنة اختلاف وسائل الإعلام الإسرائيلية في تناول الانتخابات، بين التركيز على صورة بنيامين نتنياهو، وأداء المعارضة، والتحالفات الحزبية، والقضايا الأمنية والقانونية.

٢- استمرار تأثير أحداث ٧ أكتوبر: ظلت المسؤولية عن إخفاقات ٧ أكتوبر ٢٠٢٢ والمطالب بالتحقيق والمسألة من القضايا المؤثرة

شراكة مشروطة وقوة بلا ضمان:

مستقبل الكتل الدينية في انتخابات الكنيست ٢٠٢٦



نيفين أبو حمدة

باحثة بوحدة الدراسات
الإسرائيلية

مستخلص

كُتبت هذه الورقة قبل الانتخابات بحوالي ١٠ أيام، حيث لم يظهر بعد مسار راجح بقوة ولا موقف أعلن بوضوح والضبائية داخل الكتل الحريدية هي سيدة الموقف، وكل السيناريوهات منبئية على المفهوم ضمناً من متابعة تصريحات قادتها، والجمود هو الاحتمال الأقرب لأن البدائل على مسافات متباعدة، وكل سيناريو يعيد تعريف موقع الحريديم في خارطة السياسة الإسرائيلية والطابع القومي الديني للحكم في إسرائيل بشكل مختلف، ولذا علينا متابعة موقفهم في نتائج الانتخابات بعض المؤشرات بعد الانتخابات كالتوصيات برئيس الحكومة التي ستقدم للرئيس الإسرائيلي من شاس ويهدوت هاتورة ومجلس كبار الحاخامات وحسيدية جور.

ولكن يمكننا القول بأن قوة الكتل الدينية في انتخابات ٢٠٢٦ م قوة مؤسساتية -ائتلافية وليست قوة عديدة غير مضمونة؛ لأن مسألة التجنيد وصراع القيادات الداخلي في هذه الكتل يقيدان هذه القوة، وأن الحريديم أصبحوا شريكاً مشروطاً لا شريكاً ثابتاً، وإن بقيت شاس هي الشريك المضمون والأقرب إلى نتنياهو.

مقدمة

كانت الكتل الحريدية ملتزمة

بالمبدأ التلمودي «أنزلت التوراة لنعيش بها، لا لنموت من أجلها»، وكان اهتمامها منصباً على دراسة التوراة وتطبيق الشريعة، وعلى رأس أولوياتها حفظ النفس اليهودية عملاً بالوصية التوراتية «פיקוח נפש» التي تعتبر أن حفظ النفس مُقدم على جميع الوصايا، لم يكن من بين أولوياتها الاهتمام بالسياسة والحكم والنزاعات الحزبية وحتى مشروع إسرائيل الكبرى لم يكن ضمن أولوياتها، حتى أن الحاخام «عوفاديا يوسف» الزعيم الروحي لحركة شاس أفتي بإمكانية التنازل عن الأرض لإنقاذ حياة اليهود عملاً بهذه الوصية ما أتاح للحركة تأييد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ م..

لكن هذا النمط الحريدي انتهى تماماً وتدرجياً عبر عدة مراحل زمنية، وبدأ تحول الحريديم إلى ركيزة لليمين السياسي تزامناً مع صعود حزب الليكود وحتى الآن، وتغير جيل الشباب الحريدي الملتزم بالوصية التوراتية، وأصبح يتفاعل مع مشروع الصهيونية الدينية (القومية)، متشدداً في ملفات الصراع والاستيطان، ولم يعد بإمكان قادة شاس أو يهدوت هتورة إبرام صفقة مع الوسط أو اليسار؛ لأن قاعدتهم الانتخابية ستعتبر التحالف مع شخصيات تنتمي لهذا التيار السياسي خيانة للهوية التي يجب أن تكون عليها إسرائيل بالنسبة لهم، وبالعكس-

أصبح التحالف مع الحريديم بمثابة انتحار سياسي لأي زعيم في الوسط واليسار؛ لأن جمهوره الانتخابي لن يقبل التنازل مجدداً في ملف التجنيد أو تمويل المعاهد الدينية.

ووقع الحريديم في «فخ التحالف مع نتنياهو» لعقدين تقريباً، نجح فيهما الحريدي باعتباره «الحامي الوحيد» لمصالحهم المتمثلة في الامتيازات الاجتماعية والميزانيات الخاصة والحفاظ على موقفهم الرافض للانخراط في الجيش الإسرائيلي بشكل إلزامي.

وفي ظل تداعيات ٧ أكتوبر الاجتماعية، يمكن القول بأن هذا هذا التحالف كما عزز وجودهم في السلطة لفترات طويلة، جعلهم أسرى لمعسكر سياسي واحد لا يستطيعون الاتجاه يساراً، مما يجعل مستقبلهم الانتخابي ضبابياً تغلب عليه احتمالات العزلة السياسية والخلافات الداخلية، ومع تفاقم أزمة قانون التجنيد وضغوط المحكمة العليا؛ ارتفع ثمن التحالف معهم ورفضه من شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، ما يجعلهم اليوم في نظر الكثيرين عبئاً أكثر من كونهم ورقة رابحة رغم قاعدتهم التصويتية القوية والأعلى في إسرائيل والمنضبطة التي تطيع توجيهات قيادتها الدينية دون نقاش.

تأسيساً على ما سبق؛ تتناول هذه الورقة الأحزاب الدينية (شاس، يهدوت هتورا، عوتسما يهوديت، الصهيونية الدينية- الجمهور الحريدي)، حيث لا يعتبر الحريديم كتلة واحدة إلا مجازاً، ولكنهم في الواقع يمكن تصنيفهم إلى ثلاث عائلات:

عائلة المساومة على المصالح (شاس ويهدوت هاتورة) والمساومة على المشروع القومي وأدواته الضم والاستيطان والتغييرات القضائية والوزارات السيادية (الصهيونية الدينية)، وعوتسما يهوديت قومي ولكن شعبي، ويفسر ذلك لماذا ينسّق أعضاء هذه العائلات فيما بينهم في اتفاق فائض أصوات، ويتنافس القوميون الدينيون على القيادة والمناصب، ولماذا يقبل الحريديم تسويات يرفضها القوميون، كما يفسر سلوكهم فيما يتعلق بالتجنيد وانتخابات ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦ م، ويفتح المجال لاستشراف دورها في الحكومة القادمة ومستقبلها وتحولاتها من شراكة مضمونة إلى شراكة مشروطة رغم قوتها التي أصبحت دون ضمان.

مشهد مضطرب رغم اتفاقات فائض الأصوات

انتهى مساء الجمعة الوقت المحدد لعقد اتفاقات فائض الأصوات، ووقع حزب «شاس» مع «يهדות هتوراة»،

هتوراه بين ٧ و٨، ولكن تمسكهم بشرط تسوية مناسبة لمكانة دارسي التوراة، يضيّقان هامش المناورة السياسية ويكسبهم مزيد من الثقة، ولذلك تأثّيرهم وشراكتهم في الائتلاف القادم مشروطة

٢. لم تعد أزمة التجنيد خلافاً سياسياً فقط بل أصبحت تتعلق بجاهزية الجيش الذي يحتاج على الأقل إلى ١٢ ألف جندي، ٧ آلاف مقاتل سنوياً.

٣. رغم ارتفاع نسبة تجنيد الحريديم (غير الإلزامي) إلا أنه لا يسد الفجوة المتزايدة، (ارتفع من ٢,٨١١ في ٢٠٢٤م إلى ٤,٢٩٨ في ٢٠٢٥م)، وهو تقريباً ثلث المطلوب سنوياً فقط، ويشكك البعض في أن من ينضم منهم لم يعد حريدياً.

٤. تضم قاعدة شاس الانتخابية نحو ٥٨ ألف طالب في معاهدها التعليمية، وهي أقرب إلى تننياهو وأكثر مرونة سياسياً.

٥. وجود كتلة الجمهور الحريدي (הציונים) بمبادئها التي تجمع بين الحريدية التقليدية ومتطلبات العصر بقيادة موطي لايتنر يعتبر مؤشراً على ثورة داخلية على جمود مجتمع الحريديم لكنه دون نسبة الحسم في الاستطلاعات (٨٠-١٠٪)، لكن وجوده وحملته تضغطان على القيادات القديمة لكي تتكيف مع مطالب سوق العمل.

٦. أظهر استطلاع لشركة «سوبر داتا» أن ٥٦٪ من الحريديم يؤيدون انتخابات تمهيدية للقوائم، يُضاف لها حوالي ٢٨٪ إن أقرتها الحاخامات.

الحريديم والجيش الإسرائيلي

في ظل تداعيات أحداث ٧ أكتوبر، وتصاعد المطالبات بتجنيد الحريديم، تحول هذه المسألة إلى ورقة انتخابية أصبح هناك مقترحين لقانونين يتعلقان بمسألة تجنيد الحريديم قانون يقضي بمنح امتيازات لمؤدّي الخدمة العسكرية (חוק המשרתים) ويعتبر أن إسرائيل تنفق سنوياً ٣٤ مليار شيكل على من يختارون عدم

جزئياً إلى العمليات الاستباقية للمنظومة الأمنية الإسرائيلية لكشف المتطرفين عند المعابر الحدودية خلال عطل الأعياد وشهر سبتمبر حيث يسعى خلالها آلاف الفارين إلى مغادرة إسرائيل.

- انتشار ظاهرة إصدااء الإعفاءات الوهمية من الخدمة العسكرية الإسرائيلية على نطاق واسع في أوساط الحريديم وإفتاء زعمائهم بجواز ذلك؛ سأل شاب حريدي فآر من الخدمة العسكرية يتسحاق جولدكنوف إذا كان ينبغي عليه الحصول على إعفاء من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال «بعض المعارف الذين سيتعاملون مع هذا الأمر»، ونصحه بذلك، ثم سأله هل عليه انتظار القانون الذي ينظم هذه الاستثناءات، فأجاب جولدكنوف بأن حزبه «ليس شريكاً في الحكومة مطلقاً»، ولا يعلم مع من سينضم بعد الانتخابات، ضغط الشاب عليه وسأله: «إن ماذا نفعل؟»، فأجاب: «ماذا أقول؟ افعلوا ذلك» (يقصد الحصول على الإعفاء الوهمي).

- أذن حاخام أرييه ألتر حاخام طائفة جور للنساء الحسيديات بالعمل في الجيش الإسرائيلي، ستعمل بموجب هذا الإذن ٥٧ امرأة في مشروع تابع للاستخبارات مشترك بين حركة جور الحسيدية والمؤسسة الدفاعية برعاية الحاخام نفسه رغم أنه الشخصية الحريدية المركزية الأكثر تشدداً في مسألة رفض التجنيد الإجباري.

- انتشرت ظاهرة التهرب الضريبي على نطاق واسع في القطاع الحريدي المتشدد دينياً، ويشكل المتهربون من الضرائب منه حوالي ٨٠٪ من إجمالي المتطرفين من الضرائب...

معطيات وأرقام

١. تعتبر الكتلة الانتخابية للحريديم مستقرة رغم الزيادة السكانية ١٤,٣٪ من سكان إسرائيل ويتوقع أن يصبحوا ١٦٪ في ٢٠٣٠م، وتتراوح مقاعد شاس في الاستطلاعات بين ٧ و١٠ ويهدوت

صاحب المشروع القومي ولم يستسلم لضغوط الحريديم وابتزازهم السياسي.

- صرح «يعقوب آشر» زعيم يهدوت هتوراه بأن الحزب لن يدخل ولن يدعم أي حكومة دون تسوية مناسبة لمكانة دارسي التوراة، وأنهم غير ملتزمين بكتلة تننياهو، وقال في مقابلة تلفزيونية «أنهم على الرف (يعني مجمدون) ولن يتحدث عن اليوم التالي دون هذه التسوية كشرط أول في أي تفاهات.

- ظهرت تقارير صحفية في مواقع الحريديم الإخبارية و لم يؤكدوا الأحزاب رسمياً أن يهدوت هاتوراه وحسيديية جور لن يصوتا ضد حكومة أقلية برئاسة أيزنكوت، وهناك قراءات صحفية أن شاس سيقبى ملتزماً بتننياهو.

- أغلق ليبرمان باب الائتلاف مع شاس ويهدوت هتوراه ومع الأحزاب العربية ومع حكومات الأقلية.

- يفضل أيزنكوت انتخابات في ثوب جديد دون تفصيل لتسوية بعينها في قانون التجنيد، أي أن الحريديم ليسوا خارج لعبته الانتخابية.

- يصور حزب «ديجل هاتوراه» نفسه كحزب مستقل ومحيد وقوة وازنة في السياسة الإسرائيلية، لكن في الواقع، أنه بعيد كل البعد عن هذه الصورة، ورفض موشيه جافني الرد على اتصالات تننياهو في أعقاب تصريح الحاخام لاندو الزعيم الروحي للحريديم: «لم نعد نقب بتننياهو. من الآن فصاعداً، لن نفعل إلا ما هو في مصلحة اليهودية الحريدية وعالم المعاهد الدينية».

وأقوال أحد مسؤولي الأحزاب الحريدية في مقابلة تلفزيونية «لقد فهمنا بوضوح أن تننياهو لا ينوي تمرير مشروع القانون؛ لذلك لا يوجد سبب يدفعنا إلى التضحية بأنفسنا من أجله خلال فترة الانتخابات- كلُّ يدافع عن نفسه»

- أظهرت النقاش الذي عقده الحاخامية الكبرى أنه من المتوقع ارتفاع عدد حالات اعتقال الفارين من الخدمة العسكرية والمغادرين إسرائيل بسببها وأن ذلك ويعود

و«الليكود» مع «الصهيونية الدينية» وتم استبعاد «عوتسما يهوديت» واتهم بن جفير «الليكود» بمحاولة تحجيمه وفتح المجال لحكومة وحدة، وضاعت فرصة بن جفير في الاتفاق مع «عميح يسرائيل»، وسيخوض الانتخابات منفرداً دون اتفاقية فائض.

ورغم ذلك يشهد حزب «يهودوت هاتوراه» شللاً تاماً في مقر حملته الانتخابية إثر خلاف داخلية بين الحاخامات، ولا توجد أي مظاهر لحملة انتخابية ولا أي نشاط لحشد الناخبين، ومن غير الواضح ما إذا كان الخلاف سيحسم قبل الانتخابات أم لا.

- الوضع في حزب شاس هو أكثر تعقيداً؛ فبينما موقف يهدوت هاتوراه موقفه واضح ومحدد من مسألة التجنيد، يوجد بين ناخبي شاس عائلات كاملة يخدم أبنائها في الجيش الإسرائيلي، وبعضهم غير متفق مع مواقف الحزب، وانتقل بعض ناخبيه إلى حزبي يش عتيد أو عوتسما يهوديت، وأعلن البعض البقاء في منازلهم وعدم الإدلاء بأصواتهم.

- صرح يتسحاق جولدكنوف عضو الكنيست عن يهدوت هاتوراه بانخفاض رغبة الناخبين الحريديم في المشاركة في الانتخابات بنحو ١٠٪. وفقاً لاستطلاعات داخلية، ومع ذلك قد يتغير الوضع بحلول يوم الانتخابات، وليس من المؤكد أن تحصل الأحزاب الحريدية على ١٤-١٥ مقعداً في النتائج النهائية.

- كما صرح بأن هناك أحاديث جانبية داخل يهدوت هاتوراه أن «تننياهو يخدمنا منذ عامين، لا يمكننا الاستمرار في الوثوق بشخص لا يعمل لصالح الحريديم مراراً وتكراراً»، وأن الحريديم يرغبون في إعلان الاستقلال عن تننياهو، ومن المتوقع أن يحسن ذلك موقفهم في الانتخابات ولكن دون حسم لقانون التجنيد ودون خيارات سياسية.

- هذه التصريحات قد تخدم تننياهو، وقد يستخدم ذلك ليثبت لناخبيه أنه اتحد مع سموتريتش

الخدمة العسكرية وعدم الانخراط في سوق العمل، وهذا القانون يحسّل هذه الأموال إلى من خدم فعلياً عبر تخفيضات في الضرائب والكهرباء والمياه ودور الحضانة، وقانون (חוק השוויון בנטל) وهو قانون المساواة في الأعباء، الذي يُلزم بتجنيد الحريديم ويربط ملف التجنيد بتمويل المؤسسات الحريدية.

ويمكن إيجاز مصادر قوة الكتل الدينية أمام إنفاذ قانون تجنيد إلزامي على طلاب المدارس الدينية في: الانضباط الحاخامي، فالقرار دائماً بيد المرجعيات الدينية لا الأحزاب، وهذا الانضباط يجعل الأصوات الحريدية مستقرة وعالية المشاركة نسبياً، كما تُعتبر الكتلة الدينية شبكات قومية دينية مؤسسية مترابطة، إضافة إلى موقعهم من الائتلاف الحكومي فكلها متداخلة مع كتلة نتنياهو، ولها دور في توصيات تكليف رئيس الحكومة وفي شروط التفاوض على سبيل المثال، والموارد الدينية والاجتماعية الموجهة للحاخامية وتمويل المعاهد الدينية والأسر الكبيرة وشبكات التعليم المستقل التي تضمن ولائهم الانتخابي.

وتحوّل الأقلية الدينية في الكنيسيت إلى قوة تنفيذية فيما يتعلق بالميزانية والاستيطان والشرطة والحقائب السيادية والمالية والاستيطان والأمن القومي، في ظل الحالة الأمنية بعد ٧ أكتوبر التي عززت الخطاب القومي المتشدد؛ ما يُفسر تحول الشباب إلى عوتسما يهوديت وتأييده وصعود مؤشرات الانتخابية إلى ١٣٪ في بعض الاستطلاعات.

وعند محاولة وضع السيناريوهات المستقبلية نجد بعض العوامل التي تُقيد هذه القوة وهي: الديموغرافيا حيث تشير التقديرات إلى أن الكتلة السكانية الحريدية ستصبح حوالي ١٦٪ في ٢٠٢٠م، و ٢٠٪ في ٢٠٤٠م وما بين ٢٢-٢٤٪ في ٢٠٥٠م، وحاجة الجيش السنوية، دور القضاء والمحكمة العليا، والبنية السياسية التي ستعامل مع التملل الداخلي في أوساط

الحريديم خصوصاً بين الأجيال الجديدة التي ستتغير معها صورة الحريديم التقليدية وسينقسمون إلى محافظون ومجددون ومجددون، وارتفاع ثمن إعفائهم من لتجنيد حين يصبح عددهم كبيراً للدرجة التي يصعب على أي حكومة الاستمرار في هذا الوضع..

وفي ذلك يمكننا وضع السيناريوهات الآتية:

١- استمرار النقص وزيد العبيء على الاحتياط وإقامة تحالفات حريدية مشروطة، أو قانون بدون عقوبات تُلغيه المحكمة العليا وتعليق إنفاذه، وتجنيد ٤-٥ آلاف بشكل تطوعي، وتجميد الاعتقالات على المدى القريب

٢- صعود أحزاب جديدة مثل الجمهور الحريدي، وتراجع جزئي للمرجعيات الحزبية الدينية، استمرار التجنيد التطوعي (غير إلزامي) ومناقشة قانون يعترف بحصة محدودة لتجنيد لدارسي التوراة؛ تصل إلى ٤,٨٠٠ مجنّد، على المدى المتوسط.

٣- تصاعد الأزمات الداخلية في أوساط الحريديم وضغط على المنظومة الأمنية واحتجاجات عنيفة، واعتقالات جماعية على المدى البعيد وتصاعد خطر الانقسام الاجتماعي.

مستقبل الكتلة الدينية في انتخابات ٢٠٢٦م

هناك عدة مؤشرات يمكن رصدتها عند استشراف نتائج الانتخابات الإسرائيلية القادمة ومن بينها: توصيات الكتلة الدينية للرئيس الإسرائيلي وخاصة شاس ويهدوت هتوراه وهي الأكبر والأوسع انتشاراً، إضافة إلى موقف مجلس كبار حاخامات التوراة وحسيدية جور، هل تسمي رئيساً بعينه أم يمتنعون عن ذلك كما هو يفهم ضمناً من تصريحات بعض حاخامات يهدوت هاتوراه، أم يختلفون فيما بينهم وهل يتحول الامتناع إلى موقف رسمي من الحكومة الإسرائيلية المقبلة، يُنذر بانحسار دور الكتلة الدينية في الحياة السياسية! أم يبقى الحريديم شريكاً لا غنى عنه

ويُعرض عليهم صيغة لقانون تجنيد مقبولة بالنسبة لهم!

وفي ظل هذه التساؤلات يمكننا اعتماد منهج «سوات» في بناء السيناريوهات القائمة على محركات بنوية ومؤشرات قابلة للرصد والتي تصف مسارات ممكنة وليست تنبؤات وهي: الديموغرافيا حيث نسبة نمو حريدي سنوية حوالي ٤٪ سنوياً، وأزمة التجنيد والتغييرات القضائية وقد قضت المحكمة العليا سابقاً بعدم دستورية أي إطار يشمل الإعفاء الدائم من الخدمة العسكرية، والتنافس داخل كتلة اليمين، وتحول الشباب نحو عوتسما يهوديت و بلوغ نسبة الحسم بالنسبة للقاعدة الانتخابية الدينية، وتكون السيناريوهات كالاتي:

- استمرار لهيمنة اليمين الديني القومي وتمكينهم نتنياهو من ٦١ مقعد، أي تبلغ كتلة نتنياهو ٦١ مقعد بمساعدة الكتلة الدينية، بعد تجاوزها نسبة الحسم، ويتم تشريع الإعفاء من التجنيد للحريديم ويستكمل مسار الإصلاح القضائي كما يفضلون تسميته، ويتجذر الطابع الديني القومي اليهودي لإسرائيل بعد هيمنة اليمين الديني-القومي، ويتصاعد الصدام مع المحكمة العليا، هو الاحتمال الضعيف إلى متوسط.

- الحريديم شريك في حكومة وحدة مع أيزنكوت بعد وعد بصيغة قانون تجنيد مُرضية، أي تتكون حكومة وحدة بمشاركة أو دعم حريدي محدود مقابل صيغة تجنيد توافقية؛ ويبقى الوضع الديني قائم بالنسبة لهم دون إصلاحات قضائية تتوافق وطابع ديني للدولة، أي يتراجع وزن الهوية القومية الدينية لإسرائيل، وهو الوضع الذي يمثل الشراكة المشروطة.

- حكومة بلا حريديم، وبلوغ المعارضة ٦١ مقعد بدونهم، وسيكون أول كسر لمكانتهم السياسية مع مواجهات بسبب امتيازاتهم وتمويل مدارسهم وقانون التجنيد، وتصاعد العنف في الشارع الحريدي.

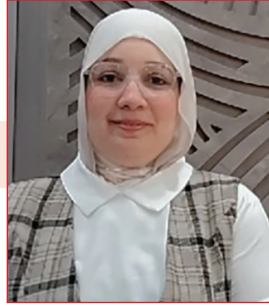
- حالة جمود وانتخابات متكررة، عندما لا تستطيع أي من الكتلة بلوغ ٦١ مقعد وتتعثّر الاستشارات وتفشل التوصيات وهنا يتعاظم نفوذ الأحزاب الحريدية هو السيناريو المرجح حتى الآن.

وهناك بعض الفرضيات القريبة مثل تأجيل الانتخابات في حال وقوع ضربة عسكرية مفاجئة على إيران سواء كانت إسرائيلية منفردة أم مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها بعيد المدى كتحويل الكتلة الحريدية من قطاع مغلق له خصوصيته إلى جماعة ضغط داخل إسرائيل كلما ارتفعت نسب انخراط أفرادها في المؤسسات السيادية وسوق العمل والتجنيد والحياة الاقتصادية والقضاء.

أخيراً؛ كُتبت هذه الورقة قبل الانتخابات بحوالي ١٠ أيام، حيث لم يظهر بعد مسار راجح بقوة ولا موقفعلن بوضوح والضبابية داخل الكتلة الحريدية هي سيدة الموقف، وكل السيناريوهات منبئية على المفهوم ضمناً من متابعة تصريحات قادتها، والجمود هو الاحتمال الأقرب لأن البدائل على مسافات متباعدة، وكل سيناريو يعيد تعريف موقع الحريديم في خارطة السياسة الإسرائيلية والطابع القومي الديني للحكم في إسرائيل بشكل مختلف، ولذا علينا متابعة موقفهم في نتائج الانتخابات بعض المؤشرات بعد الانتخابات كالتوصيات برئيس الحكومة التي ستقدم للرئيس الإسرائيلي من شاس ويهدوت هاتوراه ومجلس كبار حاخامات وحسيدية جور.

ولكن يمكننا القول بأن قوة الكتلة الدينية في انتخابات ٢٠٢٦م قوة مؤسسية -ائتلافية وليست قوة عديدة غير مضمونة؛ لأن مسألة التجنيد وصراع القيادات الداخلي في هذه الكتلة يقيدان هذه القوة، وأن الحريديم أصبحوا شريكاً مشروطاً لا شريكاً ثابتاً، وإن بقيت شاس هي الشريك المضمون والأقرب إلى نتنياهو.

الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في الدعاية الانتخابية الإسرائيلية ٢٠٢٦



ولاء عبدالمربي الحصري

باحثة بوحدة الدراسات الإسرائيلية

الذكاء الاصطناعي، ومن بين هذه المنشورات تبين أن ٤٦٪ منها صادرة عن حزب الليكود بقيادة نتنياهو. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن بعض الحملات الانتخابية استعانت بخبراء في تحسين محركات البحث التوليدية (GEO) لتوجيه برامج الدردشة الآلية نحو إجابات إيجابية عندما يسأل المستخدمون عن أحزاب أو سياسيين معينين.

كما أنه تتزايد المخاوف في الداخل الإسرائيلي بشأن تدخل إيران وروسيا في الانتخابات، وقد ورد وفقاً لشركة «إنترسبت ٩٥٠٠»، المتخصصة في الدفاع ضد عمليات التأثير، فإن اللجنة المركزية للانتخابات الإسرائيلية كانت هدفاً لحملات تأثير مدعومة بالذكاء الاصطناعي منذ مارس الماضي، واستجابةً لذلك، شكلت اللجنة فريق عمل متخصصاً لمواجهة هذه العمليات بالتنسيق مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

وهناك العديد من الفيديوهات التي صدر قرار بحذفها مثل ترامب يتحدث العبرية ويوجه رسالة ضد ايزنكوت، المصافحة بين ايزنكوت ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وفيديو لايزنكوت وسط جنود من جيش الاحتلال، فيديو يجمع حسن نصرالله وعلي خامنئي ويحيى السنوار وإسماعيل هنية حول لعبة طاولة، والفيديو

حزب الليكود باستخدام الذكاء الاصطناعي، عن جادي ايزنكوت وهو يدير ظهره لشاب يركض نحوه ويعانق منصور عباس

وفي وجهة نظري أن هذا الفيديو يقوم بالتحريض على الشراكة السياسية مع الأحزاب الفلسطينية؛ قام بعض المحللين السياسيين بنشر أن هذا يعني أن ايزنكوت يتخلّى عن وحدة إسرائيل، وهناك البعض قال أن الشاب الذي في الفيديو يشبه نجله الذي قُتل في غزة، وتم ربطه بأن الطموح السياسي يتقدم حتى على إحساس الأبوة. والجدير بالذكر أنه هنا تكمن خطورة الذكاء الاصطناعي، لأنه يُسهّل اختلاق مشهد لم يقع على أرض الواقع.

(٣) فيديو آخر نشره بيني جانتس لمشهد مصطنع لبنيامين نتنياهو يتجاوز جندياً ويعانق يتسحاق جولدكنوبف، وهو يحمل شعار يرفض تجنيد المتدينون، وإنني أرى أن هناك دلالة كبيرة فهو يصور نتنياهو أنه يريد ائتلافه كاملاً رغم الأعباء التي يقومون بها والتطلعات التي يريدونها.

وهناك دراسة أجرتها الجامعة المفتوحة في إسرائيل أن ما يقارب من ثُمن منشورات وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بالانتخابات الإسرائيلية خلال الأشهر الأخيرة تم إنشاؤها أو تعديلها باستخدام

الأخيرة وألده الذكاء الاصطناعي أو عدّل به. وهناك تقارير أخرى تقول أن نتنياهو نشر بنفسه أكثر من ٢٠ فيديو مولّداً بالذكاء الاصطناعي.

تحليل الفيديوهات:

(١) فيديو نشره بنيامين نتنياهو على منصة إنستجرام، وفيه يظهر ايزنكوت وهو يجمع أصوات الناخبين ويسلمها إلى منصور عباس، بتصميم يخاطب الشباب، أشبه بلعبة GTA، وهنا أربع رسائل أساسية:

(أ) محاولة التأثير على الناخب اليميني الغاضب من نتنياهو برسالة ضمنية مفادها إن حتى لو لم ترضى عن وجود بنيامين نتنياهو، فإن ايزنكوت سوف ينتهي بالأصوات إلى منصور عباس.

(ب) ضرب مصداقية ايزنكوت

(ج) تحويل منصور عباس إلى أداة لتخويف الناخب الإسرائيلي، ومحاولة الربط بينه وبين إقامة دولة فلسطينية، وعلى الرغم أنهما مسألتان مختلفتان.

(د) فكرة تقديم رسالة في فيديو للعبة مشهورة بين الشباب لها هدف ومعنى.

(٢) كذلك من مقاطع الفيديو التي تم إنتاجها بتقنية الذكاء الاصطناعي، هو مقطع شاركه نتنياهو على حسابه في منصة إكس، الذي أنتجه

تتناول هذه الورقة الفيديوهات الدعاية المولدة بالذكاء الاصطناعي في انتخابات الكنيست المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦، وتحليلها، والرد التنظيمي والقضائي عليها، وتقديم قراءة استشرافية، حيث تقوم الورقة على مصادر صحفية منشورة، ولم يتم العثور على دراسة أكاديمية محكمة تغطي الحملة الجارية.

الانتخابات الإسرائيلية:

بلغت حملات الترويج والتأثير المدعومة بالذكاء الاصطناعي ذروتها، وقالت تهيل شوارتز ألتشولر الباحثة المتخصصة في قانون وسياسات التكنولوجيا في معهد الديمقراطية الإسرائيلي، إنه بالنظر إلى وتيرة تقدم الذكاء الاصطناعي ستكون هذه الانتخابات أول انتخابات ذكاء اصطناعي في العالم، كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن عصر الانتخابات بالذكاء الاصطناعي قد بدأ، حيث تُستخدم مقاطع الفيديو المولدة بالذكاء الاصطناعي لمهاجمة الخصوم، مضيفة أن حملات التشويه التقليدية تبدو قديمة، وكذلك وصفت العديد من الصحف الأوروبية والإسرائيلية أن هذه الانتخابات بأنها أول انتخابات يحضر فيها الذكاء الاصطناعي بكثافة في الحملات، حيث يوجد نحو منشور واحد من كل ثمانية منشورات انتخابية خلال الأشهر



تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وهذا يعني أن الساحة القادمة هي ما يقوله المساعدون الآليون للناخب، وليس الفيديو وحده. [x](#)

• ما بعد الانتخابات. إذا كانت النتيجة متقاربة، فسُرعَ أن يتحول الجدل إلى الطعن في أثر المحتوى المضلل في النتيجة، وقد يصل إلى القضاء.

• أثر إقليمي. قد تتحول التجربة الإسرائيلية، بقواعدها وثغراتها، إلى مرجع مقارنة في انتخابات أخرى، ومنها دول المنطقة.

خاتمة

أظهرت الحملة أن الذكاء الاصطناعي صار أداة دعائية معتادة لدى المعسكرين، وأن التنظيم القضائي والإداري حاول اللحاق به عبر ثلاثة أدوات: الوسم، وحظر التضليل، وحماية الممتلكات العامة. غير أن الفجوة ما تزال قائمة بين سرعة الإنتاج وبطء الإنفاذ. ولذلك فالسؤال الأبحاث الأهم هو قياس الأثر الفعلي لهذه المواد في سلوك الناخبين، وهو ما لم تتوفر عنه بعد بيانات منشورة.

إنتاج المحتوى وانتشاره تفوق قدرة السلطات. كما أن المقاطع الهجينة التي تمزج لقطات حقيقية بأجزاء مولدة قد تحصل على درجة منخفضة من أدوات الكشف الآلي عند تحليلها كملف واحد. ومن ثم يبقى التنظيم لاحقاً للنشر في الغالب، بينما تُحقق الفيديوهات أثرها في ساعاتها الأولى.

رؤية استشرافية

• ترسيخ الإطار التشريعي. من المرجح أن تتحول قواعد الوسم المؤقتة إلى نص دائم في قانون الانتخابات بعد التقييم، مع اتجاه إلى إلزام المنصات نفسها لا الأحزاب وحدها.

• «مكسب الكاذب». مع شيوع المحتوى المصنّع، يزداد احتمال أن ينكر السياسيون مواد حقيقية بحجة أنها مولدة، وأن يتشكك الجمهور في كل دليل مرئي.

• انتقال المعركة إلى مصادر المعرفة الآلية. رصدت باحثة محاولات للتأثير في إجابات روبوتات المحادثة وحملت تأثير

يوجي للمشاهد بأنه توثيق حقيقي. وهي إجراء مؤقت يبقى سارياً حتى مرور سنة على الانتخابات.

٣. حظر التضليل : قررت اللجنة العليا للانتخابات برفض أى فرض لمحاولات التضليل في الحملات الانتخابية.

٤. الاجتهاد القضائي: الممتلكات العامة. أمرت اللجنة إيزنكوت بحذف فيديو الجنود لأن الزي العسكري ملك عام معنوي، واستخدامه في الدعاية الانتخابية محظور. وأضاف القرار تحميله مبلغاً قدره ٥٠٠٠ شيكل تكاليف للعرضة. ويعني ذلك أن الحظر ينسحب على الجنود المولدين اصطناعياً. وسبق في فبراير أن أمرت اللجنة الليكود بحذف صورة معدلة تُظهر ببيت وليد مع قادة أحزاب عربية.

تقييم فاعلية التنظيم

يشير تقرير نُشر عن الحملة إلى أن الجهة المختصة لا تراجع المخالفات المحتملة إلا عند تقديم شكوى، ولم تأمر إلا بحذف عدد قليل من الفيديوهات، وأن سرعة

الخاص بابن جفير لعرض كتاب للاطفال يمجّد فيه انجازاته.

الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي

يمكن تحديد هذا الإطار في أربعة مسارات:

١. التعديل التشريعي واللجنة المختصة: أعلنت لجنة الانتخابات في يناير تشكيل فريق مختص بالتعاون مع الشبابك لدراسة أثر الذكاء الاصطناعي في الانتخابات، وعُرض على لجنة الدستور في الكنيسة اقتراح يلزم الأحزاب بتعريف المواد الانتخابية المولدة أو المعدلة جوهرياً بالذكاء الاصطناعي، بدل حظر استخدامها كليةً.

٢. قواعد الوسم: أصدر رئيس اللجنة القاضي نعم سولبرج قواعد تنطبق على أي مادة دعائية سواء نشرت قبل يوليو ٢٠٢٦ أو بعده، بضرورة وضع وسم معين عليها سواء للمحتوى المولد، أو للمحتوى الحقيقي أو المحتوى المعدل، ولا تشمل القواعد كل استخدام للذكاء الاصطناعي، بل المحتوى الذي قد

الحكومة الإسرائيلية المقبلة ومستقبل القضية الفلسطينية



إيمان بخيت

باحثة بوحدة الدراسات الإسرائيلية

وقد تتيح هذه الصيغة مجالاً لتغيير بعض السياسات، أو تخفيف التوتر مع أطراف دولية، أو توسيع التعامل العملي مع السلطة الفلسطينية. لكن قدرتها على اتخاذ خطوات سياسية أعمق ستظل مرتبطة ببرنامجه المشترك. فالائتلاف الذي يقوم أساساً على استبدال نتنياهو قد يجد صعوبة في الاتفاق على قضايا الحدود والقدس والاستيطان والسيادة الفلسطينية، خصوصاً إذا كان بقاؤه يعتمد على شركاء يرفضون تقديم تنازلات في هذه الملفات.

وبالتالي، قد تنتج عن هذا المسار حكومة أكثر استعداداً لاتخاذ إجراءات تهدئة أو ترتيبات اقتصادية وأمنية، من دون أن تتبنى تسوية نهائية. وهذه الإجراءات قد تحسن بعض جوانب الحياة الفلسطينية وتقلل احتمالات التصعيد، لكنها تظل محدودة الأثر السياسي ما لم ترتبط بخطوات تحمي الأرض وتفتح أفقاً واضحاً لإنهاء الاحتلال. ويصبح التمييز ضرورياً هنا بين تحسين الظروف المعيشية، وهو أمر ملح، ومعالجة الأسباب السياسية التي تعيد إنتاج الأزمة.

ويتمثل المسار الثالث في تعثر تشكيل حكومة مستقرة، بما يطيل المفاوضات الائتلافية أو يقود إلى انتخابات أخرى. وقد أبرز تقرير لوكالة أسوشيتد برس أن الأحزاب العربية يمكن أن تؤثر في حسابات

تحقق أي منها. يتمثل المسار الأول في استمرار ائتلاف يقوده نتنياهو ويعتمد على أحزاب اليمين الديني والقومي المتشدد. وفي هذه الحالة، يُحتمل استمرار الضغوط لتوسيع الاستيطان وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، مع تضيق المجال أمام قيام دولة فلسطينية. غير أن مدى تنفيذ هذه التوجهات سيتأثر بوزن الأحزاب داخل الحكومة، وبالقيود الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية التي تواجهها.

ولا يتوقف خطر هذا المسار على احتمال إعلان ضم رسمي لأراض فلسطينية؛ إذ قد تتغير الأوضاع تدريجياً عبر قرارات تتعلق بالأرض والتخطيط والبنية الأساسية والصلاحيات الإدارية. وتكمن خطورة هذه الإجراءات في قدرتها على تقليص التواصل الجغرافي الفلسطيني، بما يجعل إقامة دولة قابلة للحياة أكثر صعوبة، حتى مع بقاء الحديث الدبلوماسي عن حل الدولتين. وقد أكد مجلس الأمن، في القرار ٢٣٣٤، عدم مشروعية المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وحذر من أثر استمرارها على إمكانية تحقيق هذا الحل.

أما المسار الثاني، فيتمثل في تشكيل حكومة بديلة تضم قوى من اليمين والوسط وربما اليسار.

مع الفلسطينيين. فمعارضة نتنياهو تجمع قوى تختلف في توجهاتها، وتلتقي على قضايا داخلية تتعلق بمؤسسات الدولة والمساءلة والخدمة العسكرية. أما بشأن الدولة الفلسطينية، فلا يقدم أبرز منافسيه موقفاً موحداً يؤسس لمسار تفاوضي واضح؛ إذ يرفض نفتالي بينيت قيامها، بينما يستبعد جادي أيزنكوت إقامتها في المدى القريب أو المتوسط، وفق تحليل نشرته منصة «ذا لوب» التابعة للاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية في أكتوبر ٢٠٢٦. ومن ثم، فإن نجاح المعارضة في تشكيل الحكومة لن يعني تلقائياً عودة مشروع التسوية إلى صدارة السياسة الإسرائيلية.

وتزداد أهمية هذه المسألة في ظل استمرار الحضور الانتخابي لليمين المتشدد. فقد أشار تقرير لرويتز، نُشر في ٢٠ أكتوبر، إلى اتساع قاعدة التأييد لإيتمار بن جفير بين قطاعات من الناحيين الشباب، بالتزامن مع غياب أغلبية واضحة لأي من المعسكرين الرئيسيين في الاستطلاعات التي تناولها التقرير. وهذه مؤشرات انتخابية قابلة للتغير، لكنها توضح أن تراجع حزب أو زعيم لا يعني بالضرورة تراجع المواقف الأكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تصور ثلاثة مسارات رئيسية للحكومة المقبلة، دون الجزم مسبقاً بفرص

مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، يتجدد التساؤل حول انعكاس نتائجها على مستقبل القضية الفلسطينية؛ هل يفتح تشكيل حكومة جديدة مجالاً لتحول سياسي، أم تقتصر التغييرات على أسلوب إدارة الصراع؟ وتكتسب هذه التساؤلات أهميتها من أن الحكومة المقبلة ستتخذ قرارات تمس مستقبل قطاع غزة، والاستيطان في الضفة الغربية، ومكانة السلطة الفلسطينية، وفرص استئناف مسار سياسي. لكن تقدير اتجاه هذه القرارات يتطلب التمييز بين تغيير القيادة الإسرائيلية وتغيير السياسات التي تحكم العلاقة مع الفلسطينيين.

فالانتخابات قد تعيد توزيع القوة بين الأحزاب، لكنها لا تمنح، بمفردها، ضماناً لحدوث تحول في الموقف من الحقوق الفلسطينية. وفي المقابل، فإن افتراض تطابق جميع الحكومات المحتملة يتجاهل أثر الخلافات داخل إسرائيل في وتيرة الاستيطان، وحدود استخدام القوة، والتعامل مع السلطة الفلسطينية والضغوط الخارجية. ولذلك، فإن القراءة الأكثر توازناً تبدأ من تركيب الائتلاف المقبل، وطبيعة برنامجه، وقدرة شركائه على التأثير في قراراته.

توضح خريطة المنافسة الحالية أن الانقسام حول استمرار بنيامين نتنياهو في الحكم لا يتطابق بالضرورة مع الانقسام حول التسوية



العدل الدولية الصادر في يوليو ٢٠٢٤ مرجعية مهمة في هذا السياق؛ إذ خلص إلى عدم قانونية استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وعليه، فإن الحكومة الإسرائيلية المقبلة قد تغير مساحة الحركة المتاحة، لكنها لن تحسم مستقبل القضية الفلسطينية بمجرد تشكيلها. وسيكون الحكم عليها مرتبطاً بقرارات محددة؛ هل توقف الإجراءات التي تقوض قيام دولة فلسطينية؟ وهل تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم أصحاب حق في تقرير مستقبلهم؟ وهل تربط الأمن بمسار سياسي يحمي حقوق المدنيين على الجانبين؟ فالتغيير المؤثر يبدأ عندما تنعكس التحولات السياسية على الأرض، وتصبح التسوية التزاماً قابلاً للقياس، بدلاً من أن تظل احتمالاً مؤجلاً مع كل انتخابات جديدة

بمراقبة التصريحات بشأن وضع المدينة.

ومع أهمية التوازنات الإسرائيلية، فإن مستقبل القضية الفلسطينية لا تحدده الحكومة الإسرائيلية وحدها. فوجود تمثيل فلسطيني فاعل، ومؤسسات تتمتع بالثقة، وقدرة على بلورة أولويات وطنية مشتركة، يعزز فرص التأثير في أي ترتيبات مقبلة. ولا ينقل ذلك مسؤولية الاحتلال إلى الفلسطينيين، لكنه يوضح أهمية قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وتقديم تصور سياسي وإداري يحول دون تجاوزهم عند مناقشة مستقبل أراضيهم.

كما أن الدورين العربي والدولي سيظلان مؤثرين بقدر ارتباطهما بأدوات تنفيذ واضحة. فالدعم السياسي لحل الدولتين يحتاج إلى إجراءات تحمي مقوماته، وإلى ربط ترتيبات الأمن والإعمار والتعاون الإقليمي بأفق سياسي قابل للتحقق. ويشكل الرأي الاستشاري لمحكمة

وأي ترتيبات تُناقش ينبغي تقييمها وفق قدرتها على حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات، وتهيئة ظروف التعافي، والحفاظ على الصلة السياسية والجغرافية بين غزة والضفة الغربية. أما اختزال مستقبل القطاع في ترتيبات أمنية وإدارية منفصلة عن القضية الفلسطينية، فيحمل خطر استمرار الأزمة بأشكال جديدة.

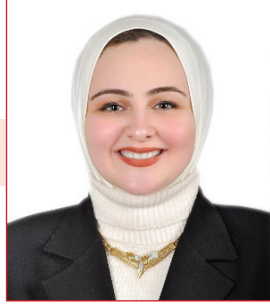
وفي الضفة الغربية، ستكون القرارات المتعلقة بالاستيطان والأرض وحركة السكان وموارد السلطة الفلسطينية أكثر دلالة من الصياغات العامة في البرامج الحكومية. فالحفاظ على قدرة المؤسسات الفلسطينية على العمل، ومنع تقويض التواصل الجغرافي، والتعامل مع عنف المستوطنين، كلها اختبارات عملية لاتجاه السياسة المقبلة. ويضاف إلى ذلك ملف القدس، الذي يتطلب تقييم الإجراءات المرتبطة بالأرض والسكان والمقدسات، لا الاكتفاء

الأغلبية، بينما تضع مواقف قادة إسرائيليين الرافضة للتحالف معها قيوداً على تحويل هذا الوزن البرلماني إلى مشاركة حكومية. ومع ذلك، لا ينبغي اختزال هذه الأحزاب في دور حسابي؛ فهي تمثل مواطنين لهم مطالب تتعلق بالمساواة والأمن والتمثيل السياسي.

وفي حال استمرار التعثر، لن يكون غياب حكومة مستقرة مرادفاً لتوقف التطورات على الأرض. فقد يستمر اتخاذ قرارات وتنفيذ سياسات قائمة، بينما يتأجل الحسم السياسي. ولهذا، ينبغي تقييم أثر الجمود من خلال ما يجري فعلياً في الأراضي الفلسطينية، وليس فقط من خلال قدرة الأحزاب الإسرائيلية على التوصل إلى اتفاق ائتلافي.

وسيكون قطاع غزة أحد الاختبارات الأساسية لأي حكومة مقبلة. فالمسألة تتجاوز اختيار جهة تدبير الحياة اليومية إلى تحديد العلاقة بين الأمن والإعمار والحكم الفلسطيني.

أزمات الحكومة الاسرائيلية الجديدة على المستوى الدولي



نورهان على

باحثة بوحدة الدراسات الإسرائيلية

قوة إيران بشكل كامل، فما زالت إيران تتحكم بحركة مضيق هرمز.

٣- تأثير السوشال ميديا في توجه الرأي العام العالمي، حيث تم نقل صورة واقعية وحية لأحداث الأبادا التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، وتم استخدام هذه المواد الرقمية لتعميق الصورة الذهنية الحقيقية لإسرائيل.

٤- الأجيال الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ترى ان الدعم الغير مشروط لإسرائيل لا جدوى منه، ويضر بمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر، ظهر هذا بشكل جلي في جيل الشباب الحزب الديمقراطي.

ثانياً: العلاقات السياسية الإسرائيلية بالقوى الدولية الكبرى في ظل حكومة اليمين المتطرف

تعانى إسرائيل من خلل في علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، فهي لم تفقد أكبر حليف استراتيجي لها فقط، إنما وصلت التوترات السياسية إلى الصين، وروسيا، وأيضاً الاتحاد الأوروبي، ولعل أبرز عامل أثر على مسار تلك العلاقات هو حرب غزة ٢٠٢٣م، لكن لا يمكن اغفال أن هذه التوترات الدولية كانت على المستوى السياسي فيما يتعلق بروسيا والصين، فاليمين الإسرائيلي

النسبة فيه إلى ٤٢٪، بينما أنخفضت نسبة الدعم الشعبي الأمريكي في عام ٢٠٢٦م إلى ٣٧٪، بالمقارنة عام ٢٠٢٢م الذي كانت فيه النسبة ٥٥٪، كما إن هناك تباين شديد في نسبة الداعمين والرافضين لإسرائيل، تتمثل في الآتي:

أيضاً تأثرت صورة إسرائيل بشكل كبير في الأوساط الأكاديمية والثقافية الأمريكية، حيث تم رفض نشر أبحاث لباحثين إسرائيليين في المجلات العلمية الأكاديمية، لذا تحاول إسرائيل أن تجد حلول لهذه العزلة التي تسببت فيها حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية.

العوامل التي أدت إلى انخفاض الدعم الأمريكي لإسرائيل

١- استمرار حالة الحرب في غزة ضد المدنيين، وتدمير حوالي ٨٠٪ من قطاع غزة، مع التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وامتداد الحرب لجبهات أخرى مثل لبنان وسوريا، الأمر الذي عزز من قدرة إسرائيل الأمنية، ولكن على حساب مكانتها الدولية.

٢- الحرب الإيرانية الأمريكية، والتواجد العسكري الأمريكي المكثف في الشرق الأوسط، والذي أضر بالاقتصاد الأمريكي، حيث أن الضربات الأمريكية لم تقض على

مقره واشنطن، كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد بايدن حق الفيتو مرتين لمنع إيقاف الحرب في غزة، لتدهور الجانب الإنساني داخل القطاع نتيجة للممارسات العنيفة للجيش الإسرائيلي، بينما استخدمت إدارة ترامب حق الفيتو ما يقرب من ٤ مرات؛ لالغاء مشاريع قرار تدعو لإيقاف الحرب في غزة.

● نظرة إسرائيلية تجاه الوضع الأمريكي الإسرائيلي الحالي

إن الازمة الأساسية التي تواجهها إسرائيل متمثلة في الحكومة الإسرائيلية اليمينية، هي تآكل الدعم السياسي، والشعبي الأمريكي لإسرائيل، وكلا العنصران يمثلان أساس العلاقة بين الدولتين، فقد ارتفعت نبرة الانتقادات تجاه إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي وبين فئة الشباب في الجامعات بشكل كبير، كما بدأ الدعم لإسرائيل ينخفض داخل الحزب الجمهوري، بسبب عزوف الجمهوريين عن التورط في حروب طويلة الأمد في الشرق الأوسط؛ والذي قد يضر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ووفقاً لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS، وصلت نسبة تآكل الدعم الشعبي لإسرائيل خلال عام ٢٠٢٦م إلى ٦٠٪ بالمقارنة بعام ٢٠٢٢م الذي وصلت

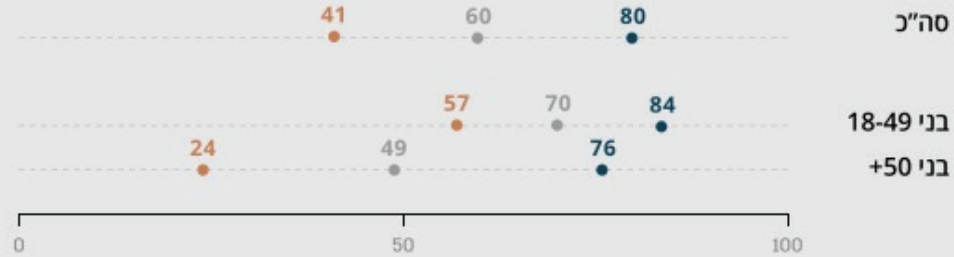
تعانى إسرائيل من عزلة دولية شديدة؛ على أثر الانتهاكات الدولية المتطرفة التي تنتهجها الحكومة الحالية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الصورة الذهنية لإسرائيل في عقول المجتمعات الدولية المختلفة، لتتحول من ضحية إلى مجرم حرب، ولكن السبب الرئيسي لا يمكن اختزاله في الانتهاكات الدولية التي تقوم بها حكومة اليمين المتطرف الحالية، إنما في استمرار مدة الحرب لأكثر من ٣ سنوات متتالية، الوضع الذي أثر على كافة مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، ليضع الأمن الإسرائيلي في معضلة حقيقية.

أولاً: العلاقات الاسرائيلية الأمريكية في ظل حكم اليمين المتطرف

شهدت العلاقات بين حكومة بايدن وحكومة نتنياهو توترا ملحوظا، بسبب قوانين الإصلاحات القضائية، وتشكيل الائتلاف الحاكم، وطريقة التعامل الاسرائيلية مع حرب غزة ، بينما كان هناك تنسيق كامل على المستوى العسكري والاستخباراتي والدبلوماسي بين الحكومتين، على المستوى العسكري قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعم هائل لإسرائيل أثناء حرب الإبادة على غزة، قدر ١٧,٩ مليار دولار، عبر إدارة الرئيس السابق جو بايدن. وفقا لتقرير أعده معهد أبحاث كوينسي

دעות האמריקאים כלפי ישראל מתפלגות בחדות לפי מפלגה וגיל אחוזי המשיבים בעלי דעה שלילית מאוד/במידה מסוימת לגבי ישראל

● דמוקרטים/נוטים לדמוקרטים ● כלל המדגם ● רפובליקנים/נוטים לרפובליקנים



מקור: סקר בקרב מבוגרים בארצות הברית שנערך בין ה-23 ל-29 במארס 2026. מרכז מחקר Pew

الخارجية، مع استمرار الحرب في أكثر من جبهة، ستخسر إسرائيل الدعم الأمريكي لها، خاصة بعد ارتفاع موجة الانتقادات من قبل الديمقراطيين والجمهوريين، ويمكن أن نرى عقوبات أوروبية تستهدف إسرائيل، ولكن يمكن لإسرائيل أن تناور بعلاقاتها مع الصين وروسيا، لتحاول استعادة التوازن الدولي لعلاقاتها، ولكن هذا يظل مرهون بالحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية.

ختامًا: ترى الباحثة أن اليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة نتنياهو، قد أضر بشكل ملحوظ بإسرائيل، فمحاولة فرض القوة بالحل العسكري فقط، قد أوضح للمجتمع الدولي الصورة الحقيقية لإسرائيل، وقد أوضح للإسرائيليين أنفسهم أن الحل العسكري ليس هو الحل، فتآكل الشرعية الدولية لإسرائيل، والعزلة الدولية التي فرضها النظام السياسي في إسرائيل متمثلاً في اليمين خلق أزمات دولية داخل إسرائيل نفسها تضاف إلى رصيد الأزمات الإسرائيلية الداخلية؛ لذا تحاول مراكز الفكر الإسرائيلية أن تعطي إشارات تنبيه لوضع المكانة الدولية الإسرائيلية لصانعي القرار في إسرائيل، بأن مكانة إسرائيل تتآكل بدون توقف بفعل اليمين المتطرف.

معاهدة الشراكة جزئياً أو كلياً بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، كذلك ظهرت دعوات بفرض عقوبات على إسرائيل، ولكن هناك تباين في هذا الشأن؛ حيث ترى إيطاليا وألمانيا ضرورة التمسك بالحوار مع إسرائيل، بدلاً من فرض عقوبات عليها أو تعليق معاهدة الشراكة، ويرجع هذا التباين إلى المصالح المشتركة بين إسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي التي تساهم في ترجيح الكفة تجاه إسرائيل، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الدولية الإسرائيلية في حال فوز اليمين المتطرف.

لقد أدت سياسات اليمين المتطرف في إسرائيل إلى خلق عزلة لإسرائيل على المستوى الدولي، فاستمرار حرب الإبادة في غزة، وتصادم أعمال العنف ضد الفلسطينيين في الضفة، والتوسع الاستيطاني الغير محدود، وتبنى سياسات متطرفة تجاه الفلسطينيين مثل قانون الإعدام للفلسطينيين، زادت من حجم التوترات السياسية الأمريكية والدولية بشكل عام مع إسرائيل؛ في حال فوز اليمين المتطرف (الليكود والصهيونية الدينية، والأحزاب الدينية)، وتبنى نفس السياسات

حجم التواجد الروسي في سوريا وتحاول أن تتفادى أي عراقيل من شأنها أن تحدث شرخاً في العلاقات الروسية الإسرائيلية.

الجدير بالذكر أن الحرب الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية، ساهمت بشكل كبير في تغيير خريطة العلاقات الدولية الإسرائيلية، حيث ظهر حجم التأثير الأمريكي على القرار الإسرائيلي بشكل ملحوظ، فيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا والصين، الأمر الذي يمكن اعتباره أزمة حقيقية تشكلت بسبب اليمين المتطرف الإسرائيلي، حيث ظهر بشكل جلي أن إسرائيل لا تملك السيادة على قرارها، وكذلك لا تملك حق الرفض تجاه الضغوط الأمريكية فيما يتعلق بسياساتها الخارجية، بسبب الخوف من خسارة الحليف الأول لها في العالم.

وفي سياق متصل شهدت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية في حكم اليمين توتر غير مسبوق، على خلفية السياسات الداخلية التي تنتهجها حكومة نتنياهو المتطرفة تجاه الفلسطينيين، كالاستيطان في الضفة الغربية، والوضع الإنساني في قطاع غزة، وأيضاً عنف المستوطنين في الضفة؛ لذا ظهرت دعوات من قبل أسبانيا، بلجيكا، وأيرلندا، وفرنسا والسويد؛ لتعليق

حافظ على علاقات حذرة ومتزنة مع الصين على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، على الرغم من الضغوط الأمريكية على إسرائيل بالحد من الاستثمار مع الصين، وكبح نفوذها الاقتصادي في إسرائيل، كونها العدو الاقتصادي الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في سياق متصل لعبت الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران دوراً في تحديد طبيعة العلاقات الإسرائيلية الصينية، فإسرائيل تدرك أن ضرب إيران وغلق مضيق هرمز، يؤثر بالسلب على الصين، ولكن هذا يعكس حجم التدخل الأمريكي في القرار الإسرائيلي، فإسرائيل الآن بقيادة اليمين تحاول المناورة بين القوتين (أمريكا-الصين) ولكن بحذر شديد.

لا يختلف الوضع كثيراً مع العلاقات الروسية الإسرائيلية، فعلى المستوى السياسي، هناك توتر بين إسرائيل وروسيا فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية في غزة والضفة، وفي المقابل اتجهت إسرائيل لإدانة روسيا، فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية، حيث تبنت إسرائيل موقف الغرب (أوروبا-أمريكا)، ولكن مع الحفاظ على مصالحها مع روسيا، كذلك لا يمكن اغفال التنسيق الأمني الروسي الإسرائيلي فيما يتعلق بسوريا، فإسرائيل تدرك

تناول الصحف التركية للانتخابات الإسرائيلية



إيمان سمك

الباحثة بوحدة الدراسات التركية

الرؤية الرسمية:

ينظر إلى الانتخابات الإسرائيلية في الأوساط السياسية والبحثية التركية باعتبارها عاملاً مؤثراً في معادلات الصراع الإقليمي، وليس تغييراً جذرياً في جوهر العداء أو طبيعة العلاقة مع إسرائيل. وقد أعربت تركيا رسمياً على لسان وزير خارجيتها هakan فidan، عن عدم توقعها حدوث أي تغيير في السياسة الخارجية لإسرائيل بعد الانتخابات التشريعية المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦، بغض النظر عن النتيجة أو هوية الفائز، وأن أنقرة لا تنتظر تحولاً حقيقياً في سلوك تل أبيب الخارجي أو سياساتها تجاه القضايا الإقليمية، سواء بقي بنيامين نتنياهو في السلطة أو فازت المعارضة.

و ترى أنقرة أن حكومة بنيامين نتنياهو تتعمد تصعيد الخطاب ضد تركيا وتصويرها كـ «تهديد جديد» بغرض تحقيق مكاسب في الحملة الانتخابية وشد عصب الناخبين، عبر الرهان على خصومة الرئيس رجب طيب أردوغان.

الصحف الرسمية:

سلطت الصحف الرسمية التركية،

كوكالة أنباء الأناضول، وصحيفة صباح، وصحيفة يني شفق، الضوء على الصعوبات التي تواجهها حكومة نتنياهو خلال الانتخابات المرتقبة من خلال نقل أخبار مثل: ١- نقل خبر عن الصحافة الإسرائيلية، طلب حكومة نتنياهو من الولايات المتحدة الأمريكية عدم شن أي هجوم على إيران حتى إجراء الانتخابات المرتقبة خشية أن يؤثر ذلك على فوز حزب الليكود.

٢- نقل استطلاع للرأي تضمن: استمرار حالة عدم اليقين، وفقاً لأحدث استطلاع للرأي العام نُشر في إسرائيل، لا يستطيع أي من المعسكرين — سواء ذلك الذي يقوده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أو ذلك الذي شكلته أحزاب المعارضة — تأمين عدد المقاعد اللازم لتشكيل حكومة.

٣- نقل خبر عن الصحافة الإسرائيلية: الجيش يستعد لاحتمال تصعيد مع إيران أو حزب الله، أفادت تقارير بأن الجيش الإسرائيلي رفع مستوى تأهبه خلال الأيام الأخيرة تحسباً لاحتمال حدوث تصعيد مع إيران أو حزب

الله في لبنان، وذلك قبل أقل من أسبوعين على موعد الانتخابات العامة المقررة في ٢٧ أكتوبر.

٤- طرح مقترح لتشكيل حكومة تناوبية، وفقاً لتقارير في الصحافة الإسرائيلية، يدرس رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وقيادة حزب «الليكود» خياراً لتشكيل حكومة تقوم على مبدأ التناوب على رئاسة الوزراء مع غادي آيزنكوت، وذلك في حال لم يتمكن أي تكتل سياسي من تأمين المقاعد الـ ٦١ المطلوبة في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي). وفي الكواليس، يجري تداول صيغة سياسية أخرى تقضي بانتقال نتنياهو إلى منصب رئيس الدولة -خلفاً للرئيس الحالي إسحاق هرتسوغ- بمجرد انتهاء ولايته كرئيس للوزراء.

٥- ترددت مزاعم بأن الإدارة الأمريكية تبذل جهوداً لتسهيل تشكيل حكومة وحدة وطنية عريضة في إسرائيل - بقيادة بنيامين نتنياهو وغادي آيزنكوت - وذلك في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية المقررة في ٢٧ أكتوبر. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة «إسرائيل هيوم»، فإن هدف واشنطن هو أن يبقى نتنياهو في

منصبه لمدة لا تتجاوز عامين إضافيين، قبل أن يتقاعد من العمل السياسي.

الصحف المعارضة:

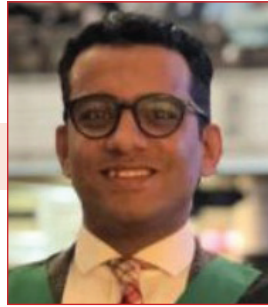
لم تولي صحف المعارضة التركية مثل Halk TV و Cümhuriyet و Zaman اهتماماً كبيراً بالانتخابات الإسرائيلية، وإنما تضمنت الأخبار فيهم بعض العناوين مثل:

١- تقارير في الصحافة الإسرائيلية: نتنياهو خسر ترامب، وإسرائيل خسرت الولايات المتحدة. لاحظت الصحافة الإسرائيلية أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أدار ظهره لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو - مدفوعاً بحالة من الإحباط إزاء قضايا تتعلق بقطاع غزة وإيران - وأن آمال تل أبيب في الحصول على دعم من البيت الأبيض قبيل الانتخابات لم تتحقق. وتخلص هذه القراءة إلى القول: «نتنياهو خسر ترامب، وإسرائيل خسرت الولايات المتحدة».

٢- مخاوف تأجيل الانتخابات الإسرائيلية في حالة شن هجوم أمريكي على إيران.



كيف تنتظر إيران إلى الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م؟



د. يحيى المغربي

الباحث بوحدة الدراسات الإيرانية

على تعزيز الجيش، ويعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما يطالب بالتحقيق في أحداث طوفان الأقصى. وترى الصحيفة أن الاختلاف بين نتنياهو وأيزنكوت يكمن في أسلوب إدارة التهديد أكثر من القضاء عليه. وذلك من خلال اعتماد نتنياهو على العمليات العسكرية بطريقة مباشرة أما أيزنكوت طبقاً لخطته التي نشرتها صحيفة «جيزواليم بوست» أنه سوف يعتمد على الموساد وعمله داخل إيران والتركيز على برنامج الصواريخ الباليستية أكثر من البرنامج النووي، بالإضافة إلى رغبته في إنشاء ما يسمى «منطقة القتل kill zone» في المناطق التي يتوقع أنها تحتفظ باليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪ وإجهاض أي محاولة لنقله.

أما في حالة فوز حزب «معاً» بزعامة نفتالي وياثير لابيد، رغم معارضته لنتنياهو، إلا أنه يتبنى نهجاً عدوانياً في السياسة الخارجية، ويؤيد إستراتيجية الوقاية الفعالة للتهديدات الأمنية؛ وبالتالي يُتوقع أن تستمر سياسته تجاه إيران على نهج السياسة الحالية لنتنياهو.

الجديدة ربما تُغيّر في أسلوب تعاملها مع الأزمات الإقليمية، أو في استخدام الدبلوماسية؛ لكن هذه التغييرات في حد ذاتها لا تعني تغييراً في الأهداف الإستراتيجية للكيان الصهيوني في المنطقة. في هذا السياق، يمكن القول إن الرؤية الإصلاحية تعتبر أن أي حكومة تصل إلى السلطة في إسرائيل عبر الانتخابات ستسعى لتحقيق هدف واحد ثابت لن تحيد عنه، ولكن قد تختلف أساليب تحقيقه.

كيهان: لم تكف صحيفة «كيهان» الأصولية بعرض وجهة نظرها في الانتخابات الإسرائيلية بوجه عام، ولكنها تناولت رؤية تحليلية حول عدد من الأحزاب المتنافسة على تشكيل الحكومة الجديدة وشكل علاقتها مع إيران.

ترى أن حزب «ياشار» هو الحزب المرشح بقوة للفوز أمام حزب «الليكود»، ورغم أنه أسس حديثاً عام ٢٠٢٥م، إلا أنه أصبح من أكبر القوى السياسية في الأراضي المحتلة ويتبنى عقيدة أيزنكوت في ضرورة إحداث تدمير شامل للبنية التحتية لأي مدينة أثناء الحرب وتكبيد الطرف الآخر خسائر تفوق قدرته على الاحتمال ويعمل

وصعود أحد منافسيه للسلطة إلى تغيير جذري في سياسة النظام على الصعيد الإقليمي خصوصاً في العلاقة مع إيران، أم إنه سيقصر فقط على تغيير أطر رسم السياسات وآليات تنفيذها؟، وذلك على النحو التالي:

أولاً: وكالات الأنباء والصحف الإيرانية بتياراتها المختلفة:

ايرنا: ترى وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإصلاحية، وهي وكالة الأنباء الرسمية للحكومة الإيرانية، أن هذه الانتخابات إذ أدت إلى سقوط نتنياهو وفوز الفريق المعارض بقيادة أيزنكوت زعيم حزب (ياشار) ورئيس الأركان السابق، فإنه لن يكون بالضرورة معارضاً لإجراءات حكومة نتنياهو الأمنية؛ وتدلل على ذلك بتولي عدد من هؤلاء المعارضين مناصب سياسية في حكومة نتنياهو؛ لذلك عند تقييم موقفهم من إيران وغيرها من القضايا الأمنية لابد أن يُوضع في الاعتبار سجلاتهم التنفيذية وتصريحاتهم الرسمية.

وتشير أيضاً إلى ضرورة التفرقة بين كيفية إدارة المواجهة ومعارضة مبدأ سياسة المواجهة. ومن هذا القبيل ترى أن الحكومة

في ظل التوترات السائدة بين إسرائيل وإيران، ستجرى الانتخابات الإسرائيلية لاختيار رئيس وزراء جديد أو تجديد ولاية رئيس الوزراء الحالي، نتنياهو في حال فوزه بأغلبية، في السابع والعشرين من أكتوبر القادم. ما يجعل الصراع بين الطرفين يمر بمرحلة أكثر حساسية؛ حيث يحتل ملف «التهديد الإيراني» مكانة محورية في استراتيجية حزب الليكود بقيادة نتنياهو؛ لأنه يعتمد عليه في تعزيز حملته الانتخابية الحالية، وقد صرح في مقابلة مع القناة ١٤ العبرية بأن إيران تهدف إلى الإطاحة به في انتخابات الكنيست، وإذ حدث ذلك سيكون بمثابة سقوط لإسرائيل. من جهتها، تبدو إيران أيضاً مهتمة عن كثب بتطورات المشهد الانتخابي الإسرائيلي. وستعرض هذه الورقة وجهة النظر الإيرانية حول مستقبل الانتخابات الإسرائيلية وما سترتب عليها في السياسة الخارجية للكيان مع إيران.

وسوف تناقش الورقة ذلك من خلال عدة محاور تنطلق من سؤال يطرح نفسه بقوة، هل سيؤدي رحيل نتنياهو عن الحكومة

لا يستعيد جزءاً كبيراً من شعبيته. لكن إذا خاض الانتخابات في ظل توتر أمني وعسكري على هامش الوضع الراهن مع تماسك النظام الإيراني وعدم انهياره، فمن المتوقع أن يستغل خصومه هذا الوضع ليزعموا أن الحرب مؤشّر على فشل قيادته.

وبناء على ذلك فإن طهران تراهن ليس على فوز آيزنكوت على نتنياهو، ولكن الرهان لديها يكمن في معادلة الوقت والاستنزاف السياسي لتغيير موازين القوى حتى تستطيع في النهاية المفاوضة من موقع أفضل. فتكون الحالة المثلى لإيران أن يصل نتنياهو إلى الانتخابات ويواجه سؤالاً واحداً من الناخبين: «ماذا حققت في الحرب ضد إيران، هل حققت الهدف المعلن بإسقاط النظام؟» وبالتالي تنخفض فرص حصوله على ٦١ مقعداً في الكنيست وتحقيق الفوز بأغلبية.

خاتمة:

هناك توافق شبه كامل في العقلية الإيرانية على أن سياسات إسرائيل العدائية تجاه إيران، بما في ذلك محاولاتها لتدمير برنامجها النووي، لن تتغير بغض النظر عن تغيير الحكومات حيث يظل إسقاط النظام الإيراني وتقويض ركائز الدولة هدفاً رئيسياً يسيطر على سياسات ومخططات الحكومات الإسرائيلية بمختلف توجهاتها الحزبية.

المعروف. ففي حوار مع صحيفة «عالم الاقتصاد» الإصلاحية، أشار زيد آبادي إلى أن حالة السخط والغضب المتصاعدة تجاه بنيامين نتنياهو لا تعني بالضرورة إقصاءه من الساحة السياسية. ورغم أن ثقل نتنياهو قد تراجع مقارنة بما كان عليه قبل أربع سنوات، إلا أن هذا التراجع لا يبدو كافياً لتسهيل مهمة المعارضة في تحقيق انتصار واضح. كما يتفق زيد آبادي مع الرأي القائل إن أي حكومة جديدة تتولى السلطة في إسرائيل لن تختلف كثيراً عن الحكومة الحالية. ومع ذلك، يعتقد أنه من الضروري انتظار تشكيل الحكومة القادمة ومتابعة السياسات التي ستعتمدها عملياً حتى يتم تقييمها بشكل دقيق.

- ثالثاً: الانتخابات في حسابات النظام الإيراني؛

تتبنى إيران إستراتيجية تحاول من خلالها منع نتنياهو من إعلان انتهاء الحرب بانتصاره، وبالتالي يرى النظام أن مصلحته تكمن في منعه من تحقيق هذا النصر قبل الانتخابات. ولذلك من الطبيعي أن تتخذ إيران وضع (لا حرب ولا سلم) وهو وضع لا يعني استسلام طهران ولا التوصل إلى صفقة كبرى من شأنها أن تحقق نصراً سياسياً لنتنياهو يرجح كفة حملته الانتخابية.

تريد إيران الحيلولة دون ترويج نتنياهو خلال حملته أنه أضعف النظام الإيراني وأوقف التهديد النووي وأعاد أمن إسرائيل؛ حتى

ستواجه الفشل في الانتخابات المقبلة، مشيرة إلى عدة عوامل رئيسية تؤدي إلى ذلك. أولاً، هزيمة السابع من أكتوبر التي وصفت بأنها أشد أزمة واجهها نتنياهو على مدار ١٩ عاماً، والتي من المتوقع أن تضعف موقفه السياسي وتقلل عدد المقاعد التي يسيطر عليها حزبه في الكنيست. كما يرجح أن يخسر شريحة من الناخبين الذين أيدوه في انتخابات عام ٢٠٢٢م.

ثانياً، مسألة التجنيد الإجباري للحريديم قد تؤدي إلى تآكل دعم المجتمع الحريدي له بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات اقتصادية متصاعدة تُنسب إلى سياسات حكومته، أبرزها ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى ١,٦٪ عام ٢٠٢٦م، وزيادة نسبة البطالة التي بلغت ٢,٨٪ خلال شهر مارس الماضي. وفي حال خسارته للانتخابات، من المرجح أن تُفتح ملفات الفساد المتعلقة به وبعائلته، وكذلك ملف إخفاقات السابع من أكتوبر كواحدة من أبرز القضايا. أما إذا استطاع الفوز مجدداً، فقد يشهد المشهد السياسي الإسرائيلي مرحلة جديدة مليئة بالمغامرات العسكرية.

- ثانياً: رأي محلي السياسة الإيرانية

تتباين وجهات نظر المحللين السياسيين الإيرانيين بشأن مستقبل الانتخابات الإسرائيلية، ومن بين أبرز هؤلاء أحمد زيد آبادي، الصحفي والمحلل السياسي

وإذا انتقلنا لحزب «شاس» الممثل للحريديم وأغلبية الأحزاب الدينية اليمينية المتطرفة، فإنه سييدي اهتمام بالملف الإيراني، ولكن سيعطي الأولوية للقضايا الدينية ووضع المجتمع الحريدي، خاصة أن هناك حالة من السخط من قبل الحريديم على الرغبة في تجنيدهم إجبارياً.

كما ترى أن حزب «الصهيونية الدينية» الذي يتزعمه سموتريتش سوف يتبنى نهجاً أمنياً كاملاً تجاه إيران وسيكون على رأس أولوياته استهداف البنية التحتية للطاقة الإيرانية.

من خلال ذلك يمكن استنتاج أن التيار الأصولي يُدرك تماماً أن بلاده ستكون من أبرز القضايا على أجندة السياسة الخارجية للحكومة التي ستفوز في الانتخابات القادمة. ومع ذلك، تبرز المفارقة في الأسلوب الذي ستتبعه الحكومة الجديدة في التعامل مع هذه القضية. بناء على ذلك، فإن تغيير الحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م قد يُثمر عن تغييرات محتملة في أطر رسم السياسات وتوقيت وآليات تنفيذها. ومع ذلك، فإن التصريحات الصادرة عن نتنياهو وخصومه لا تعطي مؤشراً على وجود نية حقيقية للتخلي عن السياسات العسكرية العدوانية تجاه إيران.

تسليم: وهي وكالة أنباء إيرانية مقربة من الحرس الثوري الإيراني توقعت أن حكومة بنيامين نتنياهو





مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development